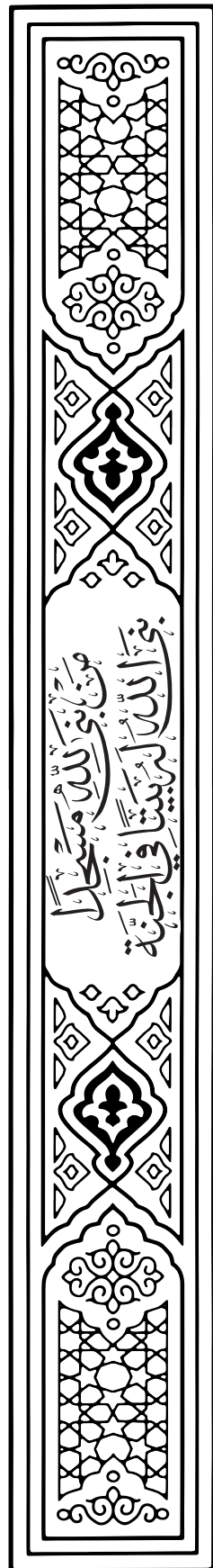


ثَلَاثَةُ شُرُوحٍ لِحَدِيثِ
مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا
بَنَى اللَّهُ لَهُ رِبْعَتًا فِي الْجَنَّةِ

تَأَلَّفَ
عَلِيٌّ بْنُ أَحْمَدَ الصَّعِيدِيُّ الْعَدَوِيُّ الْمَالِكِيُّ
الْمُتَوَفَّى ١١٨٩ هـ
وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللّٰطِيفِ الطَّحْلَاوِيُّ الْمَالِكِيُّ
(الْقَرْنُ الثَّانِي عَشَرَ)
وَمُحَمَّدُ بْنُ الْإِمَامِ الْأَمِيرِ الْمَعْرُوفِ بِالسَّنْبَاوِيِّ
الْمُتَوَفَّى ١٢٣٢ هـ

تَحْقِيقُ
د. عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَسْكَرِيِّ

دارُ الإِسْلَامِ
لِلطَّبَاعَةِ وَالتَّشْرِيعِ



مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا
بَنَى اللَّهُ لَهُ رِبْعَتًا فِي الْجَنَّةِ

د. عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْعَسْكَرِيِّ

دارُ الإِسْلَامِ

شَلاَثَةُ شُرُوحٍ لِحَدِيثِ

مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا
بَنَى اللَّهُ لِرَبِّيتَانِي فِي الْجَنَّةِ

ح

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

رقم الإيداع:
ردمك:

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م

دار الإجماع
للطباعة والنشر

daralamajid@gmail.com

قامت بطبعته وإخراجه دار قرطبة للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان جوال: ٠٠٩٦١٣٨٣١٠٤٣

dar_kortoba@hotmail.com

ثَلَاثَةُ شُرُوحٍ لِلْحَدِيثِ
مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا
بَنَى اللَّهُ لِرَبِّتَيْهِ فِي الْجَنَّةِ

تَأَلَّفَ

عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الصَّعِيدِيِّ الْعَدَوِيِّ الْمَالِكِيِّ

الْمُتَوَفَّى ١١٨٩ هـ

وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّطِيفِ الطَّحَلَاوِيِّ الْمَالِكِيِّ
(الْقَرْنُ الثَّانِي عَشَرَ)

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْإِمَامِ الْأَمِيرِ الْمَعْرُوفِ بِالسِّنَاوِيِّ

الْمُتَوَفَّى ١٢٣٢ هـ

تَحْقِيقُ

د. عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَسْكَرِيِّ

دَارُ قُطَيْبَةٍ
لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ

دَارُ الْإِسْلَامِ
لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فلا زال العلماء السابقون يقصدون بعض الأحاديث الجامعة بشرح خاص بها، لأهميتها، ولإظهار ما فيها من فوائد ومسائل.

ومن بين تلك الأحاديث المشروحة: ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن عدد كبير من الصحابة أن النبي ﷺ قال: «من بنى مسجداً لله»، وفي رواية بكير: «يبتغي به وجه الله، بنى الله له مثله في الجنة»^(١).

منزلة هذا الحديث:

هذا الحديث له منزلة عند علماء الحديث والأصول، فهو من الأحاديث المتواترة، التي رواها عن النبي ﷺ عدد كبير من الصحابة، مما يفيد القطع الجازم بصحته، فقد ذكر

(١) هذا لفظ البخاري ومسلم، فرواه البخاري في صحيحه باب من بنى مسجداً من كتاب الصلاة (١٧٢/١) ٤٣٩، ومسلم في صحيحه باب فضل بناء المساجد من كتاب الزهد والرقائق (٢٢٨٧/٤) ٥٣٣، وهناك روايات أخرى للحديث سيرد ذكرها وتخريجها.

هذا الحديث كل من أَلَف في الأحاديث المتواترة، حتى ظمَّنه: محمد التاوودي المالكي^(١) في بيتين مشهورين حيث يقول:

مما تواتر: حديث من كذبُ ومن بنى لله بيتاً واحتسبُ
ورؤيةً، شفاعَةً، والحوضُ ومسحُ خفين، وهاذي بعضُ
وقد وصف هذا الحديث بالتواتر: الحافظ ابن حجر في
فتح الباري، وأنه أَلَف كتاباً في طرق هذا الحديث^(٢)، وقال
في المطالب العالية: وقد جمعت طرقه في جزء كبير، كتبت
فيه عن نيف وثلاثين صحابياً^(٣).

وذكره السخاوي والسيوطي، كما ذكره الكتاني في
كتابه^(٤)، وقد أورده الزبيدي عن واحد وعشرين صحابياً،
ووعده بإخراج جزء فيه، إن فسح في عمره^(٥)، وقال السيوطي
بعد أن ذكر الحديث: هذا الحديث متنه صحيح، بل
متواتر^(٦).

وبذلك يتبين أن هذا الحديث من الأحاديث الصحيحة
التي لا شك في صحتها، كغيره من الأحاديث المتواترة
الأخرى.

(١) نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني (ص ١٨-١٩).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/٢٠٣).

(٣) المطالب العالية لابن حجر (٣/٤٧٥).

(٤) نظم المتناثر للكتاني (ص ٧٦-٧٧).

(٥) انظر: كتاب تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (١/٣٤١).

(٦) نظم المتناثر (ص ٧٧).

المؤلفات في شرح هذا الحديث:

اجتهدت في تتبع من شرح هذا الحديث فوجدت أنه ألف في تخريج وشرح هذا الحديث عدد من الكتب، غالبها مخطوط لم يطبع، منها ما يلي:

١. ما ذكرناه آنفاً، وهو جزء حديثي في جمع طرق حديث «من بنى لله مسجداً» للحافظ ابن حجر العسقلاني، وله نسخة خطية في المكتبة الأزهرية برقم ١٠٩ مجاميع من ورقة ٣٧ إلى ٥١.

٢. شرح الشيخ علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي المتوفى سنة (١١٨٩هـ).

٣. شرح محمد بن علي الطحلاوي - وهو تلميذ للعدوي - وسماه: البشرى بعظيم المنة في حديث من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة.

٤. شرح محمد بن الإمام الأمير المعروف بالسنبائي المتوفى سنة (١٢٣٢هـ)، وهذه الشروح الثلاثة قد يسر الله الحصول على النسخ الخطية لها، وهي محل تحقيقنا هنا.

٥. يمكن أن يكون من شرح هذا الحديث - أيضاً - شرح الشيخ علي الأجهوري المالكي المتوفى سنة (١٠٦٦هـ) في رسالته المطبوعة^(١): (شرح تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ الآية [التوبة: ١٨]، وشرح قوله ﷺ: «من بنى لله مسجداً»... والاختلاف في رواياته، وأحكام المساجد

(١) حقق الرسالة الدكتور عيادة الكبيسي ونشرها في مجلة كلية الدراسات الإسلامية الصادرة بدبي العدد ٢٥، (ص ٢٧٥-٣٣٩).

وفضل الجمعة، حيث تطرق لشرح مختصر للحديث.

٦. ويمكن أن يكون منه - أيضاً - ما ألفه الفقيه المالكي محمد بن أحمد عlish (١٢٩٩هـ)، في كتابه المطبوع^(١) :
"فضل بناء المسجد"، فقد ذكر في المقدمة أنه فوائد على قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ الآية [التوبة: ١٨]، وعلى هذا الحديث.

سبب تحقيق الشروح الثلاثة :

كنت وقفت أثناء بحثي في موضوع المساجد على هذه الشروح الثلاثة لهذا الحديث، ورأيت الحاجة لتحقيقها، لما فيها من فوائد وفرائد، ثم رأيت أن تخرج مع بعضها البعض :

- ١- لتقاربها في الزمن، فأحدهم تلميذ للآخر.
- ٢- أن بعضها مكمل للآخر، كما ذكر ذلك الطحلاوي في شرحه، وأنه تنمة لشرح شيخه العدوي، ولذلك فكل شرح امتاز بشيء لا يوجد في الشرح الآخر.
- ٣- ولتكون أسهل في أيدي الباحثين.

طريقتي في التحقيق :

- قمت بدراسة كل شرح باستقلال، والترجمة لمؤلفه، ودراسة مختصرة عن الكتاب، ومعلومات نسخه الخطية، ورتبتها في التحقيق حسب تاريخ وفاة مؤلفها.

(١) طبع بدار الكتب العلمية ببيروت مع كتاب أسنى المقاصد في تعظيم المساجد لابن عطية الحموي.

- خرجت الأحاديث - حسب الإمكان - واكتفيت بما ورد في تضاعيف الشروح، من ذكر لروايات الحديث المشروح وتخريجها، دون تخصيص تخريج الحديث بمبحث مستقل، إذ المقصد هنا شرح ألفاظه، وبيان أحكامه المستنبطة منه.

- علقت على بعض المواضع التي رأيت أن المؤلف خالف فيها الصواب، أو خالف الراجح من أقوال أهل العلم.

- أحلت إلى المراجع التي رجع لها مؤلفوا هذه الشروح، أو إلى من نقل عن تلك المراجع إن لم أعثر عليها.

وختاماً، فاسأل الله تعالى أن يوفقني لكل خير، وأن يتجاوز عن تقصيرنا، وأن يجعل هذا العمل خالصاً له، نافعاً لعباده، والحمد لله رب العالمين.



الرسالة الأولى

شرح العلامة العدوي

لحديث: «من بنى لله مسجداً بنى الله
له بيتاً في الجنة»

تأليف:

علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي
المتوفى سنة ١١٨٩هـ



دراسة عن الكتاب ومؤلفه

✽ أولاً: معلومات الكتاب والرأي حوله:

نسبة الكتاب لمؤلفه:

هذا الشرح ثبتت نسبته لمؤلفه من عدة أوجه:

الوجه الأول: تسمية المؤلف لنفسه في مستهل الكتاب بقوله (فيقول الحقير، الفقير إلى ربه، علي المشهور، ونسبه للصعيد، وبلده بني عدي).

الوجه الثاني: ما كتب على طرة المخطوطة في اسم الكتاب، وأنه شرح للعلامة العدوي على حديث: «من بني مسجداً لله...».

الوجه الثالث: ما أشار إليه تلميذه محمد علي الطحلاوي في شرحه لهذا الحديث، وأنه تنمة لما كتبه شيخه العدوي - كما سيأتي ذكر ذلك -.

دراسة مختصرة حول الكتاب:

ابتدأ المصنف في شرح الحديث بالجانب اللغوي في ألفاظه، ثم شرح ما يتعلق بالنية، وأطال فيها، ونقل كلاماً طويلاً عن أهل التصوف حول النية وتنوع الأعمال.

ثم عاد لشرح ألفاظ الحديث، وذكر بعض ما يستفاد منه من أحكام.

ومما يلحظ على المؤلف: كثرة نقولاته عن أهل التصوف، في قصص لا تصح، وبعضها مبالغ فيه، فلو خلى الشرح من هذه القصص والنقولات التي لا علاقة لها بالحديث المشروح، لاختصر إلى النصف.

❖ ثانياً: النسخ الخطية:

اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسختين خطيتين، فيما يلي بياناتهما:

النسخة الأولى: نسخة مكتبة المسجد النبوي:

العنوان: شرح العلامة العدوي لحديث: من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة.

المؤلف: علي الصعيدي العدوي.

الناسخ: أبو أزيد سليمان الجزيري المالكي.

تاريخ النسخ: ٢/ شوال ١١٩٤هـ.

عدد الأوراق: ١٧ لوح.

المكتبة: مكتبة المسجد النبوي الشريف.

رقم الحفظ: ٢٢/ ٨٠ (١٥) رقم الحاسب ٣١٣٧

المكتوب على طرتها:

كتب عليها العنوان التالي: "هذا شرح العلامة العدوي لحديث: من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة".

ثم أضيفت بقلم جديد كلمة «بنى» فصارت من بنى لله.
ثم كتب عليه تملك: ملك الفقير المضطر لرحمة ربه
القدير: أحمد، غفر الله له ولمشايقه ولوالديه، وللمسلمين
والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم
والأموات، يا كريم يا رب العالمين، آمين.
وقد رمزت لهذه النسخة: ز

النسخة الثانية : نسخة المكتبة التيمورية.

العنوان: كتبت على طرتها هذه العبارة (هذه رسالة ألفها
شيخنا وقدوتنا إلى ربنا، العالم العلامة الشيخ: علي
الصعيدي العدوي المالكي نفعا الله به).
ووضع المفهرس لها عنوان (رسالة في شرح الحديث
الوارد في فضل بناء المساجد).
المؤلف: علي الصعيدي العدوي المالكي.
الناسخ: محمد أبو المكارم العدوي.
تاريخ النسخ: ١٩ شهر ذي القعدة ١١٨٩ من الهجرة.
عدد الأوراق: ١٠ أ لواح.
المكتبة: المكتبة التيمورية.
رقم الحفظ: ١٥٦ حديث تيمور.
وقد جعلت هذه النسخة أصلاً، لقدمها، ولأنها أتم من
النسخة الثانية.

المكتوب على طرتها:

كتب تحت عنوان الكتاب عدد من الأبيات الشعرية:

من كلام سيدي عبدالله المنوفي نفعا الله به آمين^(١):

يا أيها الراضي بأحكامنا لا بد أن تحمد عقبى الرضا
فوض إلينا وابق مستسلماً فالراحة العظمى لمن فوضا
وإن تعلقت بأسبابنا فلا تكن عن بابنا معرضا
فإن فينا خلفاً باقياً من قبل ما يأتي وما قد مضى
لا ينعم المرء بمحبوبه حتى يرى الخيرة فيما قضى
غيره^(٢):

إن ألطاف إلهي لم تدع في الكون ضنكا
كلما دبرت أمراً هي قالت خلّ عنكا
لا تدبر لك أمراً فذوي التدبير هلكى
حقق الأمر تجدنا نحن أولى بك منكنا
شعر:

يا قارئ القرآن كن حذراً من الرياء الذي في القلب مسكنه
فرب قارٍ قرأ القرآن مجتهداً بين الخلائق والقرآن يلعنه

(١) هكذا في طرة المخطوط، والأبيات قديمة ذكرها ابن رجب في شرحه لحديث عمار بن ياسر (اللهم بعلمك الغيب) انظر مجموع رسائل ابن رجب (١/١٧٥)، ونسبت إلى عبدالغني النابلسي في ديوانه، وأظنها من منقوله لا منقوله، لورودها عند ابن رجب.

(٢) نسب البيتان الأولان شهاب الدين الخفاجي في كتابه (ريحانة الألبا) (١/١٣٨) إلى بدر الدين الغزي العامري، وهذه الأبيات فيها معنى غير صحيح، ولا يوافق الشاعر عليه، وهو: أن التوكل يوقع في الكسل، ويحول دون التدبير والجد في العمل.

من كلام بعضهم^(١):

يموت الفتى من عشرة بلسانه وليس يموت المرء من عشرة الرجل
فعرثته من فيه ترمي برأسه وعشرة الرجل تبرى على مهل

❖ ثالثاً: ترجمة المؤلف:

اسمه وولادته:

هو علي بن أحمد بن مكرم الله الصعيدي العدوي المالكي، ويقال له أيضاً المنفيسي، لأن أصوله منها.

ولد بمصر ببني عدي، بالقرب من منفوط، سنة اثنتي عشرة ومائة وألف للهجرة النبوية.

وقدم إلى مصر - يعني القاهرة - ولازم وحضر دروس عدد كثير من المشايخ، منهم: الشيخ عبد الوهاب الملوحي، والشيخ شلبي البرلسي، والشيخ سالم النفراوي، والشيخ عبد الله المغربي، والسيد محمد السلموني، وغيرهم كثير.

وروى ودرس بالأزهر وغيره، وعنه أخذ أعلام، منهم: الشيخ عبادة والبناني والقلعي والجناحي والدردير والبيلي والسباعي والدسوقي والأمير ويوسف بن الشيخ سعيد الصفتي، وغيرهم.

مؤلفاته:

له مؤلفات دالة على فضله، منها:

- حاشية على شرح أبي زيد القيرواني، (مطبوع).

(١) نسبهما ابن عبد ربه في كتابه (العقد الفريد) (٣٠٣/٢) إلى جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

- وحاشية على شرح العزية للزرقاني، (مطبوع).
- وحاشية على شرح القاضي زكريا على ألفية العراقي في المصطلح، (مخطوط).
- وحاشية على شرح الجوهرة لعبد السلام.
- وحاشية على شرح السلم للاخضري، (مخطوط).
- وتقارير على شرح السنوسية للمصنف.
- ورسالة فيما تفعله فرقة المطاوعة من المتصوفة، من البدع، كالطبل والرقص، (مخطوط).
- وغيرها كثير.

ثناء العلماء عليه:

قال الجبرتي عنه: الإمام الهمام شيخ مشايخ الإسلام، عالم العلماء الأعلام، إمام المحققين وعمدة المدققين.

وقال: وكان قبل ظهوره لم تكن المالكية تعرف الحواشي على شروح كتبهم الفقهية، فهو أول من خدم تلك الكتب بها، وكان **رحمته الله** شديد الشكيمة في الدين، يصدع بالحق، ويأمر بالمعروف وإقامة الشريعة، ويحب الاجتهاد في طلب العلم، ويكره سفاسف الأمور، وينهى عن شرب الدخان، ويمنع من شربه بحضرته، وبحضرة أهل العلم.

وكان على قدم السلف في الاشتغال والقناعة وشرف النفس وعدم التصنع والتقوى، ولا يركب إلا الحمار، ويواسي أهله وأقاربه، ويرسل إلى فقرائهم ببلده الصلات والأكسية والبز والطرح للنساء والعصائب والمداسات، وغير ذلك.

ويقول سليمان الحوات الحسني: كان رحمته الله إماماً في جميع الفنون، مرجوعاً إليه في المفروض والمسنون، متبحراً متوسعاً في أصول المذهب وفروعه، قادراً على استخراج جزئياته من قواعده، وأفراده من مجموعته، مع الزهد والقناعة والصبر والخوف والإنابة والشكر، محباً للعلم وأهله، ساعياً في تحصيله بخيله ورجله، مكباً على جملته إقراء وتصنيفاً.

وفاته:

يقول الجبرتي: لم يزل مواظباً على الإقراء والإفادة، حتى تمرض بخراج في ظهره أياماً قليلة، وتوفي في عاشر رجب من سنة تسع وثمانين ومائة وألف، وصلي عليه بالأزهر، بمشهد عظيم، ودفن بالبستان بالقرافة الكبرى رحمته الله، ولم يخلف بعده مثله.

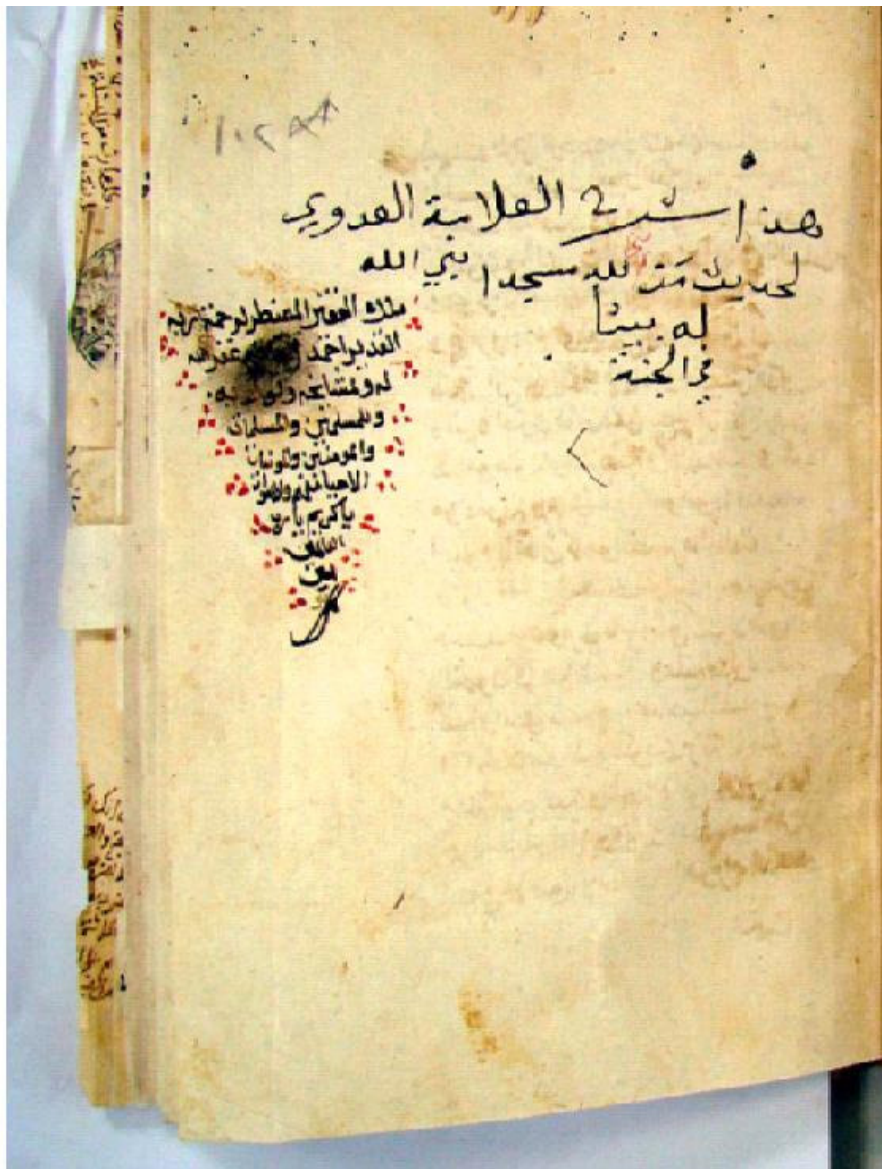
وقال سليمان الحوات: توفي رحمته الله - فيما أنهي إلي - سنة إحدى وتسعين بتقديم المئنة ومائة وألف، والظاهر أن الصحيح الأول.

مراجع الترجمة:

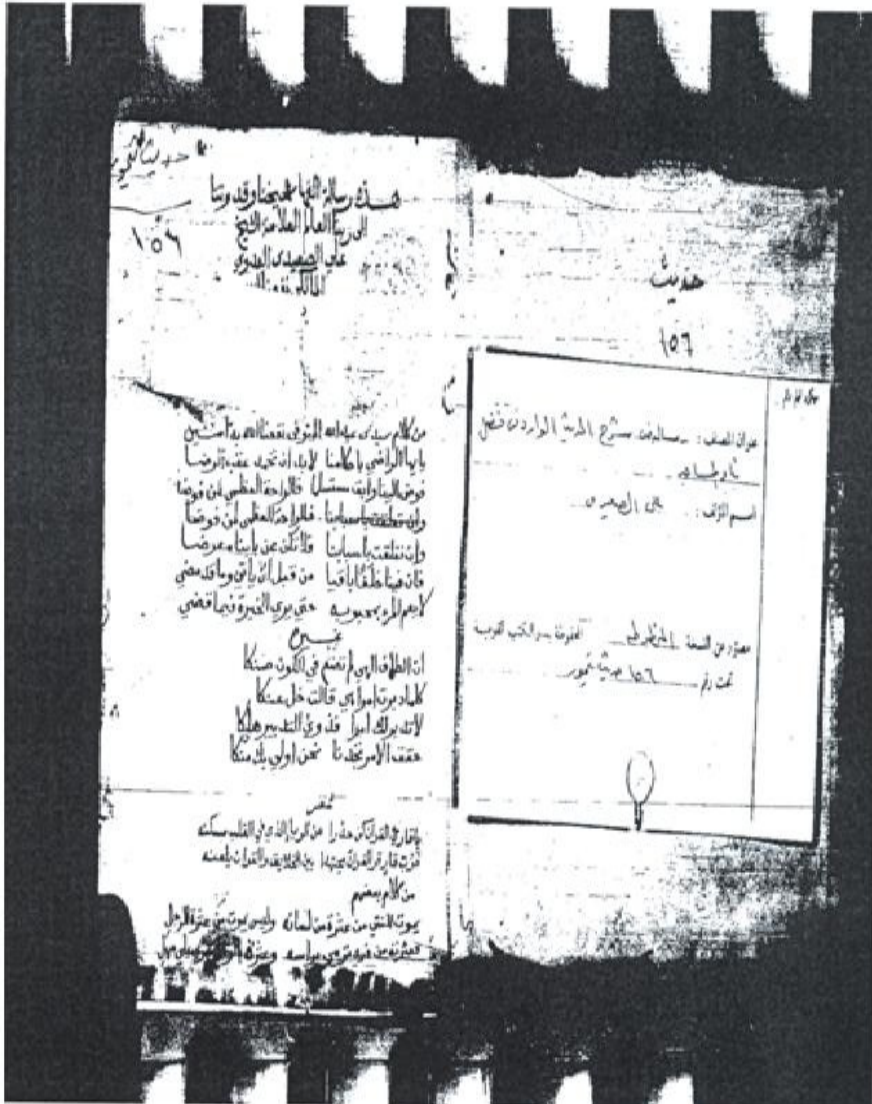
- * تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار للجبرتي (١/٤٧٦-٤٧٩).
- * الروضة المقصودة في مآثر بني سودة لسليمان بن محمد الحوات الحسني العلمي الشفشاوني، مطبوع بالمغرب، النقل عنه بالواسطة.
- * شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف (١/٤٩٢-٤٩٣).

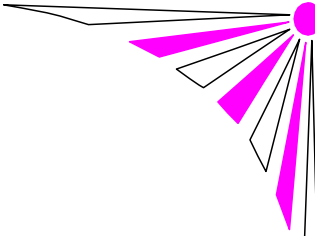
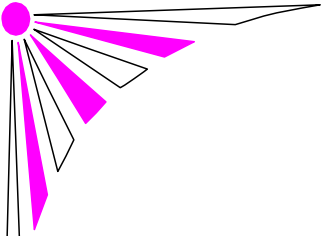
* الأعلام لخير الدين الزركلي (٤/٢٦٠).

صورة من النسخة الخطية:



صورة من النسخة الخطية:





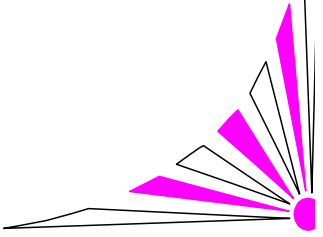
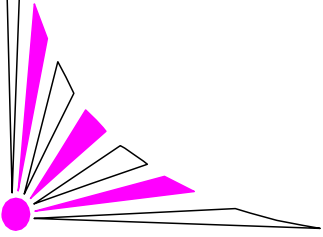
شرح العلامة العدوي

لحديث: «من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً
في الجنة»

تأليف:

علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي

المتوفى سنة ١١٨٩هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله ^(١) وصحبه وسلم.

وبعد :

فيقول الحقير، الفقير إلى ربه، علي المشهور، ونسبه للصعيد، وبلده بني عدي:

هذه وريقات تتعلق بمعنى الحديث الشريف، الوارد في بناء المساجد، وهو: «من بنى مسجداً لله بنى الله له بيتاً في الجنة» ^(٢)، وفي رواية: «ولو كمفحص قطاة» ^(٣).

فأقول مستمداً من الله تعالى الإعانة، وأن يحسن العاقبة دنيا وأخرى.

لفظة «مَنْ» يصح أن تكون هنا موصولة وشرطية واستفهامية ونكرة موصوفة.

فأما على جعلها موصولة؛ فتفيد العموم باتفاق، كما هو الظاهر مما اطلعت عليه، فتكون القضية معها كلية.

(١) في الأصل: وآله.

(٢) رواه البخاري في صحيحه باب من بنى مسجداً من كتاب الصلاة (١/ ١٧٢) ٤٣٩، ومسلم في صحيحه باب فضل بناء المساجد من كتاب الزهد والرقائق (٤/ ٢٢٨٧) ٥٣٣.

(٣) رواه الطبراني في المعجم الصغير (٢/ ٢٤٦) ١١٠٥، والبيهقي في السنن الكبرى في باب فضل بناء المساجد من جماع أبواب الصلاة (٢/ ٤٣٧) (ص ٤٠٨٩-٤٠٩١)، والبخاري في المسند (٩/ ٤١٢) (ص ٤٠١٦-٤٠١٧).

وأما على جعلها شرطية؛ فتفيد العموم على ما رأيت في كتب الأصول، أي الشمول، كما هو السياق، وعليه فتكون القضية كلية، وأما على ما صرح به صاحب المصباح من أنها إذا كانت شرطية تكون بمنزلة أن، فتكون مهملة أو جزئية^(١)، والمهملة في قوة الجزئية، فلا عموم شمول معها.

وأما إذا كانت استفهامية؛ فصرحوا - أيضاً - في الأصول بأنها تفيد العموم، أي الذي هو الشمول، فالقضية معها كلية، وبحث فيه بأن القائل إذا قال: من قام؟ فإنما^(٢) يستفهم عمن ثبت له القيام: أزيد أم عمرو؟ فلا عموم شمول فيها، بل بدلي، فالقضية معها بمنزلة المهملة، أو الجزمية، إلا^(٣) أن يقال جعلها للعموم الشمولي باعتبار أن السائل إنما يستفهم عن تعيين كل فرد ثبت له القيام، فحينئذ العموم شمولي، ولا ينافي ذلك التبيين، تقول: أزيد أم عمرو، مما يفيد العموم.

وأما إذا كانت نكرة موصوفة؛ فمفاد كلامهم أنها لا تفيد العموم الشمولي، أي بل البدلي، فليست القضية معها كلية، بل جزئية أو مهملة.

فإن قلت: ما إعراب «من» على كل قول؟

قلت: أما على جعلها موصولة أو نكرة موصوفة، فهو مبتدأ في محل رفع، وجملة «بنى الله ..» الخ خبر في محل

(١) كلمة (جزئية) هنا وما بعدها وردت في (ز) (جزمية).

(٢) في ز: فكأنما.

(٣) في ز: على.

رفع أيضاً، وأما على جعلها استفهامية، فهي مبتدأ أيضاً،
وجملة «بنى مسجداً» خبر في محل رفع، وقوله «بنى الله ..»
الخ جواب الاستفهام.

فتبين أن الأحسن جعلها موصولة، لأنها تفيد العموم
الشمولي، باتفاق، وهو ظاهر فيها لا خفاء فيه.

فإن قلت: وهل ^(١) «من» في كل موضع احتوى على
جملتين كهذه الجملة، يصح تلك الأوجه الأربعة، وإن كان
بعضها أولى كما تبين؟

قلت: لا، لأنك إذا قلت: من زارني زرتي، لا يصح أن
تكون استفهامية، بل ما يصح إلا الأوجه الباقية الثلاثة،
وذلك لأن الاستفهام يقضي بجهالة ^(٢) الزائر، وقوله: «زرتي»
يقضي بعدمها.

«بنى»: مستعملة في حقيقتها ومجازها، وهو تحصيل
موضع يجعل للصلوات الخمس، بشراء أو غيره، ولو لم
يتعاط بناءه، بل كان مبنياً أو غير مبني، بناء على أنه لا
يشترط في المسجدية البناء، فيشمل الهدام ^(٣) في الأرض
الذي هيئ للصلوات الخمس فيه.

وعلى ملاحظة المعنى المجازي فهو إما من قبيل
الاستعارة، بأن تقول: شبه التحصيل بغير المباشرة بالتحصيل

(١) في الأصل: وهو.

(٢) في ز: بحالة.

(٣) يعني المسجد المهدوم، يبقى على مسجديته، وانظر في ذلك: حاشية
الدسوقي على الشرح الكبير (١/٣٧٥).

بالمباشرة، بجامع مطلق التحصيل، واستعير لفظ البناء بمعنى التحصيل بالمباشرة للتحصيل بغير المباشرة، واشتق من البناء بالمعنى المذكور بنى بمعنى حصّل بغير المباشرة، أو المجاز المرسل بمرتبة أو مرتبتين، باعتبار أنك تقول: البناء معناه الحقيقي التحصيل بالمباشرة، أطلق عن قيده، وهو قولك بالمباشرة، وأريد به مطلق التحصيل، إما مكتفياً بذلك، مراداً الفرد، وهو التحصيل بغير المباشرة، أو منتقلاً بعد ملاحظة مطلق التحصيل إلى الفرد الذي هو التحصيل بغير المباشرة، فعلى^(١) الأول مجاز بمرتبة واحدة، وعلى الثاني مجاز بمرتبتين، وتبين أنه على المعنى المجازي إما مجاز مرسل تبعي، أو استعارة تبعية.

قلت: وعلى هذا كله فهو من الحقيقة اللغوية والمجاز اللغوي بقسميه، ويصح أيضاً أن يكون من باب الحقيقة العقلية والمجاز العقلي، باعتبار استعمال البناء في حقيقته لا غير، والتجوز في الإسناد.

فإن قلت: وهل الأبلغ جعله من قبيل الحقيقة العقلية والمجاز العقلي، أو من قبيل الحقيقة اللغوية والمجاز اللغوي؟

قلت: الظاهر أن جعله من الحقيقة العقلية والمجاز العقلي أبلغ - من المبالغة لا من البلاغة -، فتدبر.

ثم إن «بنى» لا مصدر له قياسي، وله مصدران سماعيان: بناء وبنيان، ثم إن ذلك المصدر السماعي، تارة

(١) في ز: ففي.

يستعمل في حقيقته، وتارة يستعمل في مجازه، إما مجاز مرسل فقط، كما في قولك: هذا بناء حسن، وبنيان حسن، من إطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح، فقد قال في الأساس: هذا بناء حسن وبنيان حسن سمي المبني بالمصدر ^(١) انتهى.

أو مجاز استعارة مبني على مجاز مرسل، كما ورد: «الآدمي بنيان الله، لعن الله من هدد ^(٢) بنيانه» ^(٣)، فبنيان مصدر استعمل في المبني مجازاً مرسلًا، ثم أريد منه بعد ذلك الهيكل المخصوص، على سبيل الاستعارة، والجامع ظاهر، قال في الأساس: ومن المجاز (بنى على أهله) دخل عليها، وأصله أن المعرس كان يبني على أهله خباء، وقالوا: بنى بأهله، كقولهم: أعرس بها ^(٤).

وقوله «الله» أي لأجل الله، هذا هو المنطوق، والمفهوم غير الله.

ثم إن هذا يحتاج لتقديم مقدمة، وذلك أن مراتب الطاعة ثلاث: عليا ودنيا ووسطى، وقد اختلف العلماء في ذلك، فقال بعضهم: الدنيا هو أن تعمل الطاعة إما للطمع

(١) أساس البلاغة للزمخشري (ص ٥١).

(٢) في الأثر "هدم".

(٣) لعله يقصد الأثر: أنه ﷺ قال: «الآدمي بنيان الرب، ملعون من هدم بنيان الرب»، قال الزيلعي في تخريج الكشاف (٣٤٦/١): غريب جداً، وقال المناوي في التيسير بشرح الجامع الصغير (٤٣٥/٢): وفي بعض الأحاديث التي لم أقف لها على طريق (من هدم بنيان الله فهو ملعون) أي: من قتل نفساً.

(٤) أساس البلاغة للزمخشري (ص ٥١-٥٢).

في الجنة والنجاة من النار، أو لتحقيق الحساب، أو للتنعم في الجنان، وتلك المرتبة وقع الاتفاق على أنها الدنيا، والخلاف إنما هو في الوسطى والعليا.

فقال بعضهم: الوسطى هو أن تعمل لامتثال أمر الله فقط، والعليا هو أن تعمل لذاته الشريفة.

وقال بعضهم: الوسطى أن تعمل لأجل أن تتشرف بعبادته، والنسبة إليه، والعليا أن تعمل لكونه معبوداً وأنت عبده.

وقال بعضهم: الوسطى أن تعمل العمل لإجلاله ومحبته، والعليا أن لا ترى لك عملاً، بل تلاحظ أن تلك الطاعة من الطاعة فقط، وأنت عبد مذنب لا مزية منك، إنما مزيته المعاصي وعدم الاستقامة، فترى نفسك^(١) أحقر عباد الله، فإذا يقول الله ﷻ: أنك قد عملت وأتعبت نفسك، فلاجازيك أفضل جزاء، وإذا قلت: فعلت، صليت، وكنت مفتخراً بذلك، يقول لك الله: لا صليت ولا زكيت^(٢)، إنما الفاعل أي الموجد لتلك الصلاة أنا، وأنت لا مزية لك، ولا طاعة منك، ولذلك قال بعض الأكابر: لا يعمل^(٣) العالم حتى يرى نفسه أحقر عباد الله تعالى، كما كان عليه

(١) سقط من ز: نفسك.

(٢) ذكر قريباً منه الماوردي في "الحاوي الكبير" (٢٦٥/١٥) ولم ينسبه لأحد.

(٣) في ز: يكمل.

الشيخ عبد الله المنوفي^(١)، وسيدي عبد العزيز الديريني^(٢)، فقد كان إذا قدما على وليمة، وقدم لهما ما فضل من الطعام يفرحان بذلك، ويحصل لهم السرور لرؤيتهم أنفسهم، بتلك الحالة.

وقد قيل للشيخ عبد الله المنوفي: ألا نأتي لك بحمار؟ فقال: حمار يركب.

وكان له زوجة سوداء سائلة المخاط، وكان يقول لها: اجعليني في حلٍّ ما كنت أصلح لك، وقال بعض من يلوذ به: إننا نتكلف لرؤيتها، فكيف تضاجعها؟ فقال لهم: إن أهوال القيامة شغلتنني عن ذلك، مع ما كان عليه من المكاشفات والكرامات، ومن جملة ذلك^(٣) كان ينفق من الغيب، ويقرأ الكتب الصعبة بدون مطالعة، وقد ذكروا أن من أراد قضاء حاجة من الله فليتوسل أولاً بالمنوفي^(٤)، وقد سمعت من بعض شيوخنا رحمته الله أنه لما مات دخلت على ابنته روحه، فقالت: إنك تشبه أبي، وذلك أن روح كل إنسان تشبه صورتها صورة جسمها، بحيث لو رأيت الروح لقلت هذا فلان، فقال لها: أنا روحه جئت أغسل جثتي، نفعا الله

(١) هو عبدالله المنوفي المالكي صاحب عبادة وتصوف، توفي سنة (٧٤٨هـ) انظر ترجمته في طبقات الأولياء لابن الملقن (٩١).

(٢) هو عبدالعزيز بن أحمد الديريني من فقهاء الشافعية ومن أهل التصوف، توفي سنة (٦٩٤هـ) انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (١٩٧/٨) وطبقات الأولياء لابن الملقن (٧٣).

(٣) في ز: ومن جملته.

(٤) هذا كلام غير صحيح فالتوسل لا يكون إلا بما ورد في الشرع التوسل به، والتوسل عبادة لا تصرف لغير الله.

به، وبالجملة كان إماماً^(١).

(٢) فإن قلت: قد ورد «ليس منا من لم يتعاضم بالعلم» أي يعتقد أن الله عظمه، لا أنه يرى أن له عظمة على غيره، وإذا كان كذلك، فكيف يرى في نفسه أنه أحقر عباد الله، فهذا تنافي.

قلنا: لا تنافي، وذلك لأنه يرى أن الله عظمه، لكن المعين لا يلاحظ ذلك، بل يلاحظ الحقارة لنفسه، ناظراً لجهالة العاقبة، فلا يرى له قيمة، ولو على الكلب، فقد اتفق أن ابن السبكي قال: كنت جالساً بدهليز دارنا، فأقبل الكلب فقلت: اخساً كلب ابن كلب، فزجرني والدي، فقلت له: أليس هو كلب ابن كلب؟ فقال: شرط الجواز عدم التحقير، فقلت: هذه فائدة^(٣).

ولأبي المواهب الشاذلي: أقسم الحي القدوس أن لا يدخل على حضرته أحد من أهل النفوس، ومن ذلك ما روي: أن كل إنسان قابض على ناصيته - أي مقدم رأسه - ملك، فإن رأى في نفسه حقارة له، وأنه ليس بشيء، يرفعه الملك لجهة العلو، فيظهر أثر ذلك في الظاهر، فيحبه الله وملائكته والإنس والجن والوحوش والطيور وغيرهم، وإن

(١) كل هذه الأمور التي ذكرها المؤلف . عفا الله عنه . هي من اعتقادات أهل التصوف في شيوخمهم، ولا يصح منها شيء، كما قال الذهبي، بل بعضها داخل في نوع من أنواع الشرك، كاعتقاد التوسل به عند الحاجة، والمؤلف سار على سنن أهل التصوف.

(٢) لم أقف عليه في شيء من الكتب مسنداً، وإنما استدل به بعض المتقدمين، انظر الفواكه الدواني للنفاوي (١/١٥٠).

(٣) ذكره المناوي في "فيض القدير" (١/١١٦).

رأى في نفسه كبرياء وعظمة، جره الملك إلى جهة السفلى، ويظهر أثر ذلك في العالم، فيكره وتبغضه الملائكة والإنس والجن وكل المخلوقات، حتى إنه إذا ورد على النهر يكره النهر أن يشرب منه، وإذا مرَّ في الهواء يكره الهواء أن يمر فيه، وإذا ورد خشاش الأرض من نمل أو غيره، يود أن الله يعطيه قوة البطش فيبطش^(١) به، غيرة على جناب المولى تبارك وتعالى، وإذا مرَّ بالطيور والوحوش تستعيد بالله منه، وكذا كل عاص، كما نقل عن سيدي إبراهيم الدسوقي^(٢) نفعنا الله به، قلت: وكذا إذا مرَّ في الأماكن والجهات تكره أن يمر فيها.

وقد قال العلماء: إن الجهات والأماكن تشتاق إليه ﷺ، وما نقل عن الأكابر: ما لابن آدم والفخر، أوله نطفة قدرة، أي مستقدرة، كالبيضة الفاسدة، وآخره جيفة قدرة، وهو بينهما حامل للعدرة^(٣).

وكذلك ما نقل عنهم من أنه: كيف تفتخر يا ابن آدم،

(١) سقط من ز: فيبطش.

(٢) لعله يقصد إبراهيم بن أبي المجد بن قريش بن محمد، الدسوقي، يتصل نسبه بالحسين السبط، توفي سنة (٦٨٦هـ): من كبار المتصوفين، كثير الأخبار، من أهل دسوق (بغربية مصر) أورد الشعراني من كلامه مجموعة كبيرة اختارها من كتاب له اسمه (الجواهر)، ترجم له المقرئ في السلوك لمعرفة دول الملوك (٢٠١/٢) والزركلي في الأعلام (٥٩/١).

(٣) ذكر القرطبي في "تفسيره" عند تفسيره للآية (٣٩) من سورة المعارج هذا القول، وعزاه إلى مطرف بن عبد الله الشخير، حين أنكر على المهلب بن أبي صفرة مشيته التي كان يتبختر فيها، ونسب أيضاً إلى مالك بن دينار في معرض إنكاره على يزيد بن أبي صفرة.

وترى لك عظمة وكبرياء، وأنت تمسح الخرى بيدك، كل يوم مرة أو مرتين^(١).

وما نقل عن عبد الله بن المبارك: من علامة من عرف نفسه، أن يكون أذل من الكلب^(٢)، أي لعلمه بأنها حاوية كل شر.

ومن ذلك ما قاله الغزالي: العاقل من أطاع الله، ولو كان ذميم المنظر، شريف المنزلة، حسن الزي، بكسر الزاي الملبس، فصوحاً نطوقاً، فالقردة والخنازير أعظم منزلة ممن عصاه^(٣)، فلا تغتروا بتعظيم أهل الدنيا إياهم، فإنهم من الخاسرين^(٤).

فلا ينبغي للإنسان رؤية عظمة نفسه، وشرف نفسه، بحيث تحمله على الكبر.

فقد كان الأوزاعي من الأئمة المجتهدين العاملين، وكان يدخل بيت الخلاء في كل شهر مرة، فاتفق أنه حصل له شيء فكان يدخل في الشهر مرتين، وكانت أمه تقول: ادعوا

(١) لم أقف عليه.

(٢) ذكره أبو نعيم الأصبهاني في "الحلية" (٨/١٦٨) بسنده إلى إبراهيم بن شماس نقلاً عن ابن المبارك رحمته الله.

(٣) في ز: من العصاة.

(٤) ليس هذا من قول الغزالي، فقد أخرج الحافظ ابن حجر هذا الحديث وغيره من الأحاديث التي وردت في العقل في كتابه "المطالب العالية" (٢٧٧١) وحكم عليها بالوضع، قال الكتاني في "تنزيه الشريعة المرفوعة" (١/٢١٣) بعد ذكره لهذا الحديث: أحاديث في العقل أخرجها داود بن المحبر في كتاب العقل، ومن طريقه الحارث بن أبي أسامة في مسنده، وكلها موضوعة كما قاله الحافظ ابن حجر في المطالب العالية.

لأخيكم فإنه مبطون^(١)، فانظر^(٢) مع هذا كيف حالنا؟!

وكان يقول لمن رآه من قرابة النبي ﷺ: لا يغرنكم قرابتكم من رسول الله ﷺ مع مخالفتكم سنته وهديه وأمره، فإنه قال لابنته فاطمة: انقذي نفسك من النار، فإني لا أغني عنك من الله شيئاً^(٣)، وهو بفتح الهمزة وكسر الكاف.

وسمعت من بعض شيوخنا المغاربة: إن أقرب إنسان إلى الشيطان أولاد الرتب، لأنهم يتكلمون على نسبهم، ولا يتحلون بالمرتبة العليا التي هي العلم، مع ما قد ورد: مرتبة العلم أعلى الرتب^(٤)، وغير ذلك مما هو معلوم، فمرتبة العلم مرتبة عظيمة، أعلى الرتب، كما قلنا، لكن يفسدها الطمع، كما ورد في السنة وعن السلف الصالح: إن الطمع يشين العلم، ويذهب حرمة من القلوب، وقد قالوا: إن الله جعل لكل إنسان نصيباً من التعب، وجعل النصيب من التعب لأهل العلم المطالعة والدرس، ويرزقهم الله من حيث لا يحتسبون، فلما طمع أهل العلم في الدنيا، أهينوا وحقروا، لكونهم أهانوا العظيم، فما جزاؤهم إلا الإهانة العظيمة،

(١) ذكره الشعراني في كتابه الأخلاق المتبوية / ٥٩.

(٢) في ز: فالعلم.

(٣) أخرجه مسلم (٢٠٤) مطولاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بزيادة في أوله وآخره بدون ذكر لفظة: «لا أغني عنك من الله شيئاً». وروى البخاري (٢٧٥٣ و ٤٧٧١) ومسلم (٢٠٦) من حديث أبي هريرة أيضاً مطولاً وفيها الجملة الثانية.

(٤) قال تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة].

وكذلك حملة القرآن، إنما جرى بهم الإهانة المشاهدة المعلومة لكل أحد، لأنهم أهانوا العظيم، فما جزاؤهم إلا الحقارة العظيمة، كما أفاد ذلك ما ورد في السنة^(١).

وقد سمعت من بعض شيوخنا: إن شخصاً طلب من إنسان قراءة الفاتحة، ويعطيه شيئاً من الدنيا، فامتنع من ذلك لرؤية جلال كلام الله وعظمته، حتى جعل له ديناراً على قراءتها، فامتنع، فأرسل الله لذلك الممتنع شخصاً بنفقة، قائلاً له: أنفق، ومتى^(٢) نفدت يأتيك بدلها^(٣)، فانظر هذا لما أجلّ كلام الله تعالى، أجله الله بذلك.

وكان وهب ابن منبه يقول: ساعة يزري العبد فيها نفسه خير له من عبادة سبعين ألف سنة.

فإذا علمت ذلك كله، وأن مراتب العمل ثلاثة: دنيا ووسطى وعليا، وأن الأقوال فيها ثلاثة، فيصح أن تجعل المراتب سبعة: دنيا وقد عرفتها، ويليها أن تعمل العمل وتتشرف بعبادته والنسبة إليه، ويليها امتثال أمره، ويليها إجلال الله وعظمته، ليتضمن ذلك ما قبلها وزيادة، ويلي ذلك كونه معبوداً وأنت عبده، ويلي ذلك لذاته الشريفة، ويلي ذلك السابعة أن لا يرى لنفسه عملاً أي عمل طاعة.

وسمعت من شيخنا الصغير طريقة أخرى: أما الدنيا فقد

(١) لعله يقصد ما رواه مسلم (٨١٧) من حديث عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْكِتَابِ أَقْوَامًا وَيَضَعُ بِهِ الْآخَرِينَ».

(٢) في ز: وما.

(٣) هذا الكلام من مبالغات الصوفية التي لا تسلم لهم، لما فيها من خرق العادة، ومخالفة الفطرة.

علمتها، والعليا أن تقصد امتثال أمر الله، والوسطى أن تجمع بينهما أي تقصد الأمرين المذكورين، هذا حاصله.

والحاصل أن المطلوب من الشخص أن لا يرى إلا أنه المقصر، وأنه متصف بالذنوب والعيوب، ولا يرى لنفسه مزية بشئ من الأشياء، لا بعمل ولا بعلم، مشغلاً نفسه بذنوبه وعيوبه، كما يشير إليه قول الأكابر:

نفس التقي ذليلة، وبعيبها مشغولة، ولسرها لا تكشف حمالة لأذى عبيد مليكها وعليهم أبداً تحن^(١) وترأف والحديث الشريف ينزل على المراتب السبعة:

فعلى الأول تقول: «من بنى لله» أي لأجل جنة الله والحماية من عذابه، أو لأجل تخفيف الحساب من الله، أو لأجل النعيم من الله تعالى، ولكن تلك الحالة هي التي يقال لها حسنات الأبرار سيئات المقربين، فتلك الطاعة بالنسبة للمقربين سيئة، يؤاخذون بها، أي مؤاخذه عتاب، وبالنسبة للأبرار حسنة لا يؤاخذون بها، أي مؤاخذه عتاب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، فذلك الذنب الذي نسب للنبي ﷺ هو ما يعد حسنة بالنسبة للأبرار، والأبرار جمع بر، بمعنى الموحد الصادق في إيمانه، وأما بار فيجمع على بررة، ككامل وكملة، وكذا من أفراد قولهم: حسنات الأبرار سيئات المقربين^(٢)، ما إذا

(١) في ز: تحس.

(٢) قال العجلوني في "كشف الخفاء" (١/٤٢٨): هو من كلام أبي سعيد الخراز، كما رواه ابن عساكر في ترجمته، وهو من كبار الصوفية مات في سنة مائتين وثمانين، وعده بعضهم حديثاً، وليس كذلك.

عمل طاعة في خفية، خوفاً من أن يقع في نفسه شيء من إطلاع الناس على عمله، فتلك العبادة بالنسبة للمقربين سيئة، وبالنسبة للأبرار حسنة، وكذا من أفراد ذلك: ما إذا صلى صلاة اشتملت من أولها إلى آخرها على الخشوع، غير جزء لطيف منها، خطر بباله شيء من أمتعة الدنيا، فتلك الصلاة بالنسبة للأبرار حسنة، وبالنسبة للمقربين سيئة يؤاخذون بها.

وعلى الثانية تقول: «من بنى مسجداً لله» أي لأجل التشريف بعبادة الله والنسبة إليه.

وعلى الثالث: «من بنى مسجداً لله» أي لأجل امتثال أمر الله.

وعلى الرابع: «من بنى مسجداً لله» أي لمحبه وإجلاله تعالى.

وعلى الخامس: «من بنى مسجداً لله» أي لكونه إلهاً وهو عبده.

وعلى السادس: «من بنى مسجداً لله» أي لأجل ذات الله.

وعلى السابع: «من بنى مسجداً لله» أي وقع على يديه بناء مسجد، ناسباً الفعل لله تعالى، لا لنفسه فهو أعلى المراتب.

وحاصله أن يرى فعل المنهي عنه لنفسه، وإن كان في الحقيقة من الله تعالى، ويرى فعل المأمور به لربه رائياً^(١) لا حسنة له، فإذا تحلى بذلك يحبه المولى تبارك وتعالى، بأن

(١) هكذا في الأصل، وفي ز: واجباً.

يجازيه أفضل الجزاء.

واحترز بقوله «لله» مما إذا بنى مسجداً لغير الله، وهو إما رياء وإما سمعة، فأما الرياء فهو أن يفعل القربة لأجل أن يراه الناس، قاصداً أحد أمور ثلاثة: إما جلب منفعة، أو دفع ضرر، أو تعظيم قدره عندهم، فخرج بالقربة غيرها، كالتجمل باللباس ونحوه، فلا رياء فيه.

وهو ينقسم إلى أربعة أقسام: إما رياء محض، وإما رياء شرك بأن يخالف ذلك القصد أحد المقاصد السبعة المتقدمة، إما بتساو، وإما بغلبة أحد الأمرين، فهذه إحدى وعشرون، تضم للرياء المحض، فتكون الأقسام اثنين وعشرين، وكلها محبطة للعمل؛ وإن تفاوتت في الحرمة، وأما السمعة فهي أن يفعل القربة لأجل أن يسمع به الناس ممن لم يره، والأقسام الجارية في الريا تجري في السمعة، وهي محبطة للعمل^(١) أيضاً، وبقي أمر آخر وهو التسميع، وهو حرام أيضاً، كما قال الغزالي، وهو أن يفعل الطاعة لله، ثم إنه بعد ذلك يخبر الناس بذلك، لأجل غرض من الأغراض الثلاثة المتقدمة، فهو بعد فعلها^(٢)، فلا تفسد الطاعة اتفاقاً، كما قال الغزالي^(٣)، وأما الرياء والسمعة فهما مقارنان للعبادة.

وبقي ما إذا كان قصد بقربته أمراً دنيوياً كحجة متجر فقط، أو مع مخالطة أمر ديني من الأمور السبعة المتقدمة،

(١) من بداية قوله: وإن تفاوتت.. إلى هنا، ساقط من: ز.

(٢) يعني أن هذا الرياء يكون بعد فعل العبادة.

(٣) لم أقف على قول الغزالي فيما بين يدي من مؤلفاته.

وفي كلِّ إما أن يغلب أحدهما على الآخر أو يتساويا.

فأما الأول وهو ما إذا قصد الدنيوي فقط، فقليل يثاب، وظاهر كلامه أنه ضعيف، وأن المعتمد لا ثواب له، وأما المشاركة فوق فيها خلاف، فقليل: العبرة بالأغلب، فإن كان الأغلب الديني فله الثواب، وظاهر كلامهم كله، وإن كان الأغلب الدنيوي فلا ثواب له، كما إذا تساويا، وقيل: إن كان الأغلب الديني فله الثواب بقدره، وإن كان الأغلب الدنيوي أو تساويا، فلا ثواب له، وقيل: له الثواب بقدر الديني غلب أو لا.

قال الغزالي: والذي دل عليه كلام الشافعي والأصحاب أنه حيث خلا عن قصد محرم أثيب بقدر قصده العبادة^(١).

قال اللقاني: والظاهر أنه واجب الاعتماد، وهو الجاري على مقتضى قواعدنا. انتهى.

ثم إن القربة تارة يتوقف آخرها على أولها، وتارة لا، فأما الأول فكالصلاة، وأما الثاني فقراءة حزب من القرآن، فله الثواب بقدر ما أخلص فيه، كثيراً أو قليلاً، فلا يبطل الرياء إلا ما قارنه، دون ما لم يقارنه، وأما الأول فقد قال فيه الحافظ ابن حجر: وأما إن نوى العبادة وخالطها شيء آخر مما يغير الإخلاص فقد نقل أبو^(٢) جرير الطبري عن جمهور السلف أن العبرة بالابتداء، فإن كان في ابتدائه فيها

(١) لم أقف عليه.

(٢) هكذا في النسخ وفي فتح الباري "أبو جعفر بن".

مخلصاً لم يضره بعد ذلك ما عرض له من إعجاب وغيره ^(١). انتهى، أي وغير الجمهور فصل ^(٢).

فإن عرض قبل الشروع في العبادة أمرَ بدفعه، وعملها، فإن تعذر ولحق الرياء بصدوره، فإن كانت مندوبة تعين الترك، لتقديم المحرم على المندوب، أو واجباً أمر بمجاهدة النفس، إذ لا سبيل لترك الواجب.

وقال الفضيل: ترك العمل لأجل الناس هو الرياء ^(٣).

قال شيخ الإسلام: هذا إذا تركه ليشينوا عليه بالإخلاص، أما إن تركه للخوف في وقوعه، فلا رياء فيه، وإن كان تاركه مصغياً له، بل حقه أن ينفي ذلك الخاطر ويعمل ^(٤). انتهى.

وبقي ما إذا فعل القربة لا لرياء ولا لسمعة، إلا أنه يكون مسروراً، وعنده فرح بإطلاع الناس عليه، فهذا وقع التردد فيه، فقليل: يضر، وقيل: لا.

وأما إذا كان في فعله القرب لا لرياء ولا لسمعة ولا فرح بإطلاع الناس عليه، إلا أنه استحسناها، فتحته قسماً:

(١) في كتابه "فتح الباري" (١/١٨).

(٢) هكذا في الأصل، وكأن في الكلام نقصاً.

(٣) ذكره مسنداً إليه القشيري في الرسالة القشيرية فقال: وسمعت محمد بن الحسين يقول: سمعت علي بن بندار الصوفي يقول: سمعت عبد الله بن محمود يقول: سمعت محمد بن عبد ربه يقول: سمعت الفضيل يقول ترك العمل من أجل الناس رياء، والعمل من أجل الناس شرك، والإخلاص: أن يعافيك الله منهما، الرسالة القشيرية لعبد الكريم القشيري (٢/٣٦١).

(٤) لم أقف عليه.

تارة يرى منة ربه عليه، وتارة لا، فهذان لا بطلان عمل معهما، لكن الأولى ترك الاستحسان، بل يرى التقصير في طاعة مولاه، ولأجل ذلك قال من نور الله بصيرته: إن الإنسان إما مطيع أو عاص، فأما الأول فيطلب أن يحمد الله تعالى على ما أجراه على يديه من الطاعة، ويطلب منه الاستغفار والندم، من جهة التقصير في شأنها، وأنه لم يأت بها على الوجه اللائق به تعالى، وأما الثاني فيطلب من الندم^(١) والاستغفار من حيث أنها مكتسبة له، ويطلب منه الفرح والرضى من حيث أنها مرادة للمولى تبارك وتعالى، فقد كان محمد بن واسع يقول: ما ثم فعل لله تعالى إلا ويجب على العبد شكر ربه عليه، من حيث أنه حكيم عليم، وأما من حيث كسب العبد فيجب عليه عدم الرضى به، إن كان مذموماً تعظيماً لجانب الله ﷻ^(٢). انتهى.

وقيل لعمر بن عبد العزيز: ما تريد؟ قال: أريد ما يريده الحق بي، وإن كانت نفسي تكره المعاصي.

وأوحى الله إلى داود: يا داود إن سلمت لي ما أريد، كفيتك ما تريد، وإن لم تسلم لي ما أريد أتعبتك فيما تريد، ولا يكون إلا ما أريد^(٣).

وقال ابن العربي الحاتمي: إذا ترادفت عليك الغفلات

(١) من بداية قوله من جهة التقصير.. إلى هنا سقط من: ز.

(٢) لم أفق على قائل هذا الكلام الذي وصف المؤلف قائله (قال من نور الله بصيرته).

(٣) أورده الحكيم الترمذي في "نوادير الأصول" (١٠٧/٢) بدون إسناد، وجعله من قول الله تعالى لداود ﷻ.

وكثرة النوم، فلا تسخط ولا تلتفت لذلك، فإن من نظر الأسباب مع الله أشرك، كن مع الله بما يريد، ولا تكن مع نفسك مع ما^(١) تريد، لكن لا بد من الاستغفار^(٢). انتهى، أي فقد نظر لظاهر الشرع، فصار الفاعل ذلك جامعاً بين الشريعة والحقيقة.

وقال إبراهيم ابن أدهم: إذا بات المملوك على اختيارهم، فبت على اختيار الله لك وارض به^(٣).

ومن رجال الله أبو العباس النيسابوري فكان يقول: أنت في سجن ما^(٤) تبعت مرادك، فإذا فوضت أمرك إلى الله استرحت من السجن.

والحاصل أن الإخلاص كما قالوا: قصد وجه الله بالعبادة، قولية كانت أو فعلية، ظاهرة كانت أو خفية، وهو واجب عيني، على كل مكلف، في جميع أفعال البر والطاعات، ففي مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى لا ينظر إلى أجسامكم، ولا إلى صوركم، ولكن ينظر إلى قلوبكم»^(٥)، وهو سبب للإخلاص^(٦)

(١) في من ز: بما.

(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب للمسعودي (٣٤١/٧).

(٣) رواه أبو نعيم في "الحلية" (٢٢/٨) بسنده من طريق عبد الله بن مسلم عنه.

(٤) في ز: إن.

(٥) في صحيحه (٢٦٥٤) بلفظ: «إن الله لا ينظر إلى أجسادكم ولا إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم» وأشار بأصابعه إلى صدره. من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) هكذا في ز، وفي الأصل للإخلاص، ولا يستقيم بها المعنى.

من أهوال يوم القيامة.

قال بعضهم: علامة المخلص: أن يكره أن يطلع الناس على محاسن عمله، كما يكره إذا اطلعوا عليه وهو يعصي ربه، فإنَّ فرح الناس بذلك معصية^(١).

وكان الحسن البصري يقول: إذا رأى العالم بعلمه وعمله، يقول الله ﷻ لملائكته: انظروا إلى هذا، استهزئ بي، ولم يخش مني، وأنا العظيم الجبار^(٢)، وعن أبي بن كعب: ما من عبد ترك شيئاً لله، إلا أبدله الله من حيث لا يحتسب^(٤)، وفي بعض الكتب الإلهية: أوحى الله إلى بعض أنبيائه: احذر أن أمقتك^(٦) فتسقط من عيني، فأصب عليك الدنيا صبا^(٧).

والحاصل أن المولى تبارك وتعالى ينظر لما في القلوب من المعارف والعلوم والمقاصد والبيان والاعتقادات، ولا ينظر إلى محاسن الصور والأجسام والهيئات، فقد قال شرف الدين يحيى المناوي شيخ الإسلام الولي العراقي قال:

(١) ورد نحو هذا القول في حلية الأولياء (٣٧٧/١٠).

(٢) لم أقف عليه، ووجدت بعضهم ينسبه إلى قتادة ﷺ ناقلاً له من أحد كتب الشعراني (تنبيه المغترين)، ولم أجد هذا الكتاب.

(٣) في ز: وعن ابن كعب.

(٤) رواه هناد بن السري في "الزهد" (٩٣٧)، ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" (٢٥٣/١) من كلام أبي بن كعب ﷺ.

(٥) في ز: وكان.

(٦) في ز: أمهلك.

(٧) أورده المناوي في "فيض القدير" (٨٣/١)، ونسبه لبعض الكتب الإلهية بدون ذكر سند له.

ركبت يوماً لزيارة القرافة، أي لأن من زارها يلقي رأفة، - أي سميت القرافة قرافة لأن من زارها يلقي رأفة - ^(١)، أي شدة رحمة من الله تعالى، فبينما أسير إذ خطر في قلبي، أنه لو كان لي أربع زوجات، في أربعة مساكن، وفي كل مسكن منها ما أحتاحه من الكتب، لكان شيئاً حسناً، قال: هكذا خطر في قلبي، ولم أنطق به، فرفع رأسه الحمّار ^(٢) إلي، وكان يبذل القاف كاف، وقال لي: يا فكيه، ما هذا الأمل العجيب الطويل الغريب، أربع زوجات في أربعة مساكن، وفي كل مسكن ما تحتاحه من الكتب، أما تذكر أن الموت وراءك، وأن الأمر أعجل من ذلك، فنزلت عن دابته، وقبلت قدمه، وقلت له: يا سيدي أنت أحق بأن تركب، وأنا أمشي على عادتي مع الناس، وإلا فارقتك حالاً، فلم أجد بداً من أن ^(٣) ركبت لئلاً أفارقه، وسار حتى وصلنا إلى الرميطة، فالتفت إلي وقال لي: يا فكيه ركب معي يوماً رجل من الجند، وسرت معه إلى هذا الموضع بعينه، فنزل عن حماري وولى جهرة، فقلت: الكرا أعطنيه، فرفع مكرعته وضربني على رأسي، حتى سال الدم، ولو قلت للأرض: ابتلعيه؟ لا ابتلعه حالاً، ثم لم أزد على الاستغفار لي وله، فإذا مررت يا فكيه بأحد من المكارية، أو أرباب الحرف الدنيئة، أو كائناً من كان، فخذ خاطره بالقلب، وتأدب معه فإن جميع

(١) ما بين الشرطتين ساقط من: ز.

(٢) يعني: قائد الحمّار.

(٣) سقط من الأصل: أن.

(٤) لم أقف عليه.

الطوائف لا تخلو عن الأولياء^(١).

فانظر هذا مع حقارته ظاهراً كيف هو عند الله تبارك وتعالى.

ومما اتفق أيضاً : أن رجلاً كانت عنده ابنتان وجاءته بنت ثالثة، وطلب منه أهله دانقاً، يشترون به سمناً وعسلاً، يحنكونها به، فلم يجد ذلك، فبات مهموماً مغموماً محزوناً، فرأى النبي ﷺ في المنام قائلاً: أيا فلان، لا تغتم ولا تحزن، إذا كان غداً ادخل على علي بن عيسى، وزير الخليفة، فأقرئه مني السلام، وقل له^(٢) : بعلامة أنك صليت عند قبري أربعة آلاف مرة، يدفع لك مائة دينار، ثم إن ذلك الرجل توجه للوزير، ودخل مع بعض الشيوخ عليه، والوزير يعرف الشيخ، ولا يعرف ذلك الرجل الفقير، فقال الخليفة لذلك الشيخ: من هذا؟ فقال له الشيخ: يدنيه الوزير ويسمع كلامه، فأدناه، وقال: ما خطبك أيها الشيخ؟ فقال: إن الشيخ يعلم أن لي ابنتين وجاءتني ابنة ثالثة البارحة، فطلب مني أهلي دانقاً يشترون به سمناً وعسلاً يحنكونها به، فلم أقدر عليه، فبت مهموماً مغموماً، فرأيت النبي ﷺ في المنام، وهو يقول لي: كذا وكذا، وذكر ما تقدم، فاغرورقت عينا علي بالدموع، وقال: صدق الله ورسوله، وصدقت أنت يا رجل، هذا مني ما كان علم به إلا الله ورسوله، ثم قال: يا غلام هات الكيس، فأحضره بين يديه، فأخرج ثلاثمائة دينار، وقال له: هذه المائة التي قال لك رسول الله، وهذه

(١) سقط من ز: له.

مائة أخرى بشارة، وهذه مائة أخرى هدية، فخرج الرجل ومعه ثلاثمائة دينار، وقد زال عنه غمه وهمه ^(١).

وكما حصل لهذا الرجل من الخير برحمة الله وبركة رسوله حصل لذلك الوزير علي بن عيسى المذكور، إذ ترك الوزارة وعلو الرئاسة، وظلم السلطنة وعظمة الجبابرة، وذهب إلى مكة، وجاور بها، فما ذكره رسول الله ﷺ وخصه بذلك، إلا لما علم الله ورسوله، ما يؤول إليه من الخير، وذلك أنه روي أنه ركب علي بن عيسى الوزير في موكب عظيم، فجعل الغرباء يقولون: من هذا من هذا؟ فقالت امرأة قائمة على الطريق: أراكم تقولون: من هذا؟ من هذا؟ هذا عبد سقط من عين الله تعالى، فابتلاه الله بما ترون، فسمع علي ابن عيسى ذلك، فرجع إلى منزله فاستعفي من الوزارة، وذهب إلى مكة وجاور بها ﷺ تعالى ^(٢).

واستحضر ما تقدم مما نقلناه من أن العاقل من أطاع الله، وإن كان ذميم المنظر، رث الهيئة، والجاهل من عصاه .. الخ ما تقدم.

وقلنا: الإخلاص سبب للخلوص من أهوال يوم القيامة، وذلك لأن للقيامة أهوالاً عظيمة، فمما دل على ذلك: ما قاله كعب الأحبار لعمر بن الخطاب، حيث قال له: خوفنا يا كعب، فقال له كعب: يا أمير المؤمنين، لو وافيت القيامة،

(١) لم أقف عليه.

(٢) ذكره ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٢٤/٤٣)، وكذا صاحب "مرآة الجنان" (٤٤٨/١) مختصراً جداً.

أي أتيت القيامة، بعمل سبعين نبياً لأزدرت عملك، مما ترى، أي من الأهوال، فأطرق عمر ملياً، ثم قال: زدنا يا كعب؟ فقال: يا أمير المؤمنين لو فتح من جهنم مقدار منخر ثوب بالمشرق، ورجل بالمغرب، لغلي دماغه من حرها، فأطرق عمر ملياً، ثم قال: زدنا يا كعب؟ فقال له: إن جهنم لتزفر يوم القيامة زفرة، لا يبقى ملك مقرب ولا نبي مرسل إلا خر جاثياً، ويقول: نفسي نفسي لا أسألك اليوم غيرها^(١). وقوله تزفر بكسر الفاء أي تتنفس.

ومما نقل عن عمر أنه قال: ليتني كنت كبشاً، أهلي يسمنونني ما بدا لهم، ثم ذبحوني فأكلوني وأخرجوني عذرة، ولم أك بشراً^(٢)، وكان يقول: لولا خوف الحساب لأمرت بكبش يشوى لنا في التنور^(٣)، وكان اذا مرَّ على مزبلة يقف عندها، ويقول: هذه دنياكم التي تحرصون عليها^(٤).

(١) رواه عبد الرزاق في "تفسيره" (٣٦٣/٢) عن جعفر بن سليمان قال: سمعت علي بن زيد بن جدعان يحدث، عن مطرف بن عبد الله بن الشخير، قال: أنا كعب أن عمر رضي الله عنه، فذكر نحوه. ورواه أحمد بن حنبل في "الزهد" (ص ١٢١-١٢٢) عن بهز بن أسد، وأبو نعيم في "الحلية" (٣٦٨-٣٦٩/٥) من طريق عفان بن مسلم كلاهما (بهز وعفان) عن جعفر بن سليمان، به. ومداره على علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف.

(٢) رواه أبو نعيم في الحلية (٥٢/١) والبيهقي في شعب الإيمان (١/٤٨٥)، رقم (٧٨٧).

(٣) ورد منسوباً إلى عمر في طبقات الشعراني (٢٥/١).

(٤) رواه أحمد في "الزهد" (ص ١١٨) عن عبد الصمد، حدثنا أبو الاشهب، عن الحسن؛ قال: مر عمر على مزبلة. فذكره، ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" (٤٨/١). والأثر منقطع لأن الحسن رضي الله عنه لم يسمع من عمر رضي الله عنه..

وكان علي بن أبي طالب يقول: يا دنيا غري غيري، قد طلقتك، عمرك قصير، ومجلسك حقير، وخطوك كثير، آه آه من قلة الزاد، وبعد السفر، ووحشة الطريق^(١).

(شرح بقية الحديث)^(٢):

وهنا مسألة تتعلق بقولنا: بناء من البنيان، وهو أنه ليس كل واجب يثاب على فعله، وليس كل محرم يثاب على تركه. أما الأول: فننفقات الزوجات والأقارب والرقيق والبهائم، ورد المغصوب والودائع والديون والعواري، فإنها واجبة، وإذا فعلها الإنسان غافلاً عن امتثال أمر الله تعالى، يقال فيها: وقعت واجبة، مجزئة، مبرئة للذمة، ولا ثواب.

وأما الثاني: فلأن المحرمات يخرج الإنسان عن عهدها بمجرد تركها، وإن لم يشعر بها، فضلاً عن القصد إليها، حتى ينوي امتثال أمر الله تعالى، فلا ثواب حينئذ، نعم، متى قصد الامتثال في الجميع حصل الثواب، انتهى ما ذكره بعضهم^(٣).

وقوله: «مسجداً» اعلم أن مادة مسجد، اسم المكان

(١) رواه أحمد في "فضائل الصحابة" (٥٣١/١) من طريق سريج بن يونس، والآجري في "الشرعية" (١٧٦٢-١٧٦٣/٤) من طريق قتيبة كلاهما (سريج وقتيبة) عن هارون بن مسلم، عن أبيه مسلم بن هرمز فذكرا منه قوله: «يا دنيا غري غيري»، وفي أوله قصة توزيعه الأموال ﷺ، وذكر الطرف الآخر منه شيخ الإسلام في "منهاج السنة" (٤٨٩/٧).

(٢) تم إضافة العنوان، وهو غير موجود في الأصل، لبيان بداية شرح الألفاظ بعد الفاصل بينها وبين بداية الشرح.

(٣) هو القرافي في كتابه تنقيح الفصول (٧١/١).

والزمان والمصدر، مفعَل بفتح الجيم، إلا إنهم ألزموه الكسر عند السلامة من المصدر، وهو الموضع المعد للصلوات الخمس، فخرج الرباط ومصلى العيد.

وأما مسجَد بالفتح: فهو اسم لطرف من الأطراف السبعة: اليدان والرجلان والقدمان والجبهة.

وكل من مسجَد بالكسر، ومسجَد بالفتح يجمع على مساجد، ولذلك يقال في الفقه: ويجعل الكافور على مساجده، أي أطرافه السبعة المذكورة.

فإن قلت: ما معنى كون الجبهة يقال لها مسجَد بالفتح؟ ومفعَل اسم مكان أو زمان أو مصدر، وليست الجبهة - مثلاً - لا مكان ولا زمان ولا حدثاً، لكن يمكن أن يقال أن^(١) اسم المكان السجود، بمعنى الخضوع، لظهور ذلك على الشخص فيها من حيث مباشرتها للأرض.

فإن قلت: من المعلوم أن الصلاة محتوية على ركوع وسجود وقيام، فلم عدل عن مركع ومقوم إلى مسجَد، قلت: لأن مسجَد اشتق من السجود، وهو أعظم أركان الصلاة، لدلالته على الخضوع والتذلل للمولى تبارك وتعالى، إشارة إلى أن العبد يطلب منه الخضوع في الصلاة، وأن قبولها منوط^(٢) به، ففي الحديث: «أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة، فإن وجدت منه تامة قبل منه سائر الأعمال،

(١) في الأصل: أما.

(٢) في ز: منطوق.

(٣) رواه الترمذي (٤١٣)، وأبو داود الطيالسي (٢٤٦٨) بلفظ: «قريب منه»، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وإن وجدت ناقصة رد عليه سائر عمله»^(١)، أي تامة بركوعها وسجودها وخشوعها.

وفي الحديث أيضاً: «من لم يتم ركوع الصلاة، ولا سجودها، ولا خشوعها، خرجت وهي سوداء مظلمة، تقول لصاحبها ضيعك الله كما ضيعتني، حيث إذا كانت حيث شاء الله، لُفَّت كما يُلَفُّ الثوب الخلق فيضرب بها وجهه»^(٢). انتهى.

وورد أيضاً أن داود قال: يا رب من تقبل صلاته، وينبغي أن يدخل بيتك، فقال له: من تعظم بعظمتي، وقطع نهاره بداري، وكف نفسه عن الشهوات من أجلي، وأطعم الجائع، وآوى الغريب، ورحم المضطر، فذلك الذي ينبغي

(١) أخرجه الطيالسي (٥٨٥) من طريق أبي الوضاح، والبخاري (٢٦٩١ و ٢٧٠٨) من طريق عيسى بن يونس، والشاسي في "مسنده" (١٢٩٠) من طريق إبراهيم بن سليمان التميمي، و(١٢٩١) من طريق محاضر، والطبراني في "مسند الشاميين" (٤٢٧) من طريق ثور بن يزيد، جميعهم: أبي الوضاح وعيسى بن يونس وإبراهيم بن سليمان التميمي وثور بن يزيد من طريق خالد بن معدان، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه عن النبي ﷺ نحوه، وعند بعضهم زيادة، وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١٢٢/٢)، وقال: رواه الطبراني في "الكبير" والبخاري بنحوه، وفيه الأحوص بن حكيم، وثقة ابن المديني، والعجلي، وضعفه جماعة، وبقي رجاله موثقون، وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣٠٩٥) من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون العنسي، عن عباد بن كثير البصري، عن أبي عبيدة، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ، فذكر نحوه، وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٣٠٢/١): وقال: رواه الطبراني في "الأوسط" وفيه عباد بن كثير وقد أجمعوا على ضعفه.

(٢) ورد هذا الكلام ضمن حديث قدسي رواه أبو نعيم في الحلية (١٨/٤) وابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال (٤٢٠/٢) وقال: وهذا الحديث متنه غير محفوظ، ولم يؤت من قبل حنظلة، وإنما أتى من قبل الراوي عنه أبو قتادة هذا، واسمه: عبد الله بن واقد الحراني، وقد تكلم فيه.

أن يدخل بيتي، وأجيب دعاه^(١). انتهى.

فلما كانت تلك الصلاة بتلك المثابة العظيمة، كان تسلط الشيطان على الشخص في حال صلاته، أقوى من تسلطه عليه في غيرها كما هو مشاهد، لأجل أن يحرمه ثوابها ثم ثواب غيرها^(٢) - كما علمت - وخلاصته: أنه يثاب بقدر ما يخشع في صلاته، فإن شمل الخشوع كلها أثيب عليها كلها، وإن شمل بعضها أثيب بقدره، كان النصف أو غيره.

نكتة تناسب المقام: وهو أنه نقل عن الشيخ أبي مدين الغوث رحمته الله: أنه جاءه بعض أولاده يشكو له الشيطان ووسوسته، فقال له: يا ولدي الآن كان الشيطان عندي يشكو بك وبأصحابك، قائلاً: إنهم تزوجوا ابنتي، ولا بد للصرح أن يزور ابنته، فإذا أرادوا المفارقة، فليطلقوا ابنتي، فقال له: وما ابنته؟ قال: الدنيا^(٣). انتهى.

قوله: «بنى الله» أي بناء ملك، فهو مجاز عقلي^(٤)، أو تعلقت قدرة الله ببناء بيت في الجنة، فهو استعارة تبعية، شبه تعلق قدرة الله تعالى بالبناء للبيت، واستعير اسم المشبه به للمشبه، واشتق من البناء بهذا المعنى بنى بمعنى تعلقت، بجامع مطلق ترتب الحصول على كل.

(١) من بداية قوله: كما هو مشاهد... إلى هنا، سقط من: ز.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) هذا الكلام لا يسلم للمؤلف، فبناء الله هنا يحمل على ما حمله عليه السلف الصالح من حمله على حقيقته، والمؤلف في كلامه الآتي يؤيد هذا المعنى، وأن البناء هنا حقيقي.

وورد: «من قال: سبحان الله العظيم وبحمده غرست له نخلة في الجنة» رواه الترمذي^(١) وقال فيه: حسن صحيح، وفي ذلك إشارة إلى أن بناء الجنة وعرسها لم يكمل، فلا ينافي أنها مخلوقة من قبل، فلا يكون في ذلك الحديث دليل للمعتزلة، القائلين بأنها ستوجد ولم تكن موجودة، فحاصله: أن أصلها موجود^(٢) من قبل، والمتجدد إنما هو العرس والبناء.

ومن المعلوم أن «بنى» فعل ماضٍ أولاً وآخراً، والمراد يبني، فهو مجاز في الهيئة، وفيه أيضاً المجاز في المادة، على ما تقرر، ويكون التعبير بالماضي عن المستقبل، مع أن القصد الاستقبال لا الماضي^(٣)، إشارة إلى الحث على المبادرة على البناء، وكأنه وقع، كما أن فيه إشارة إلى أن البناء كأنه وقع، ويخبر عنه، وفيه إشارة إلى أنه وعد من هذا المولى الكريم لا يتخلف.

وقوله: «الله» إظهار في الإضمار، للتلذذ باسمه الشريف، والتبرك باسمه، أو أنها لا تغيب عن خاطر، أو خوفاً من توهم مرجع الضمير للباني، أو إشارة إلى أنه بناء عظيم، صادر من الذات الجامعة للأوصاف الجمالية والجلالية، لأن شأن العظيم أن بناءه لا يكون إلا عظيماً، بناء على أن اسم الجلالة موضوع للذات والصفات، وإن كان الصحيح أنه

(١) في "جامعه" (٣٤٦٤) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه. وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي الزبير عن جابر.

(٢) في ز: موجودة.

(٣) في ز: المضي.

موضوع للذات فقط، أو إشارة إلى أنه الاسم الأعظم،
فينبغي اللهج بذكره، أي الولوع به.

قوله: «بيتاً» أي سكناً، وسمي بيتاً لأن الإنسان يبيت
فيه، أي يصير به، أي يرجع إليه أينما كان.

واعلم أن الحسنة بعشرة أمثالها، وأقل مراتب التضعيف
عشرة، وقد جاء بسبعين^(١)، وسبعمئة^(٢)، وبغير حساب^(٣)،
ولا يخفى أن التعبير بسبعين أو سبعمئة إنما هو كناية عن
الكثرة، فقد تكون بمائة وبمائتين، وبغير ذلك، فإذا علمت
ذلك، فيجوز أن ينزل ذلك على المراتب المتقدمة المذكورة
من عمل البر، فيقال: من بنى مسجداً لله، أي للطمع في
حب الله، والحماية من ناره، بنى الله له بيتاً، أي الجنس
المتحقق في عشرة، أي بنى له عشرة بيوت في الجنة، وكذا
يقال في غيره، وكل ما كان أعلى من المراتب فجزاؤه من
البيوت أكثر مما كان تحته منها^(٤).

واعلم أنه قد اختلف، فقليل: الجنة واحدة، والأسماء
المعروفة من فردوس وعدن واردة على تلك الواحدة.

وقيل: أربع، وهي: جنة الفردوس، وجنة عدن، وجنة
الماوى، وجنة الخلد، كما ذكره بعضهم، أي: وبقية

(١) ورد في السنن للبيهقي (٣٣٢/٤) من حديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه قال:
قال رسول الله ﷺ: «النفقة في الحج كالنفقة في سبيل الله ﷻ؛ سبعين
ضعفاً».

(٢) ورد في صحيح البخاري (٧٥٠١) التضعيف للحسنات بسبعمئة من حديث
أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) قال جل وعلا: ﴿إِنَّمَا يُؤَقِّ الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزُّمَر].

(٤) في ز: هنا.

الأسماء واردة على تلك الأربعة.

وقيل: سبعة: دار الجلال، ودار السلام، وجنة عدن، وجنة الفردوس، وجنة نعيم، وجنة الخلد، وجنة المأوى.
وقيل: ثمان، واختلف في الزائد، فقيل: عليين، وقيل: دار القرار.

ثم لا يخفى أنه ورد أن أفضلها الفردوس، فقد أخرج الترمذي مرفوعاً: «إن في الجنة مائة درجة، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض، والفردوس أعلى درجة، فإذا سألتهم الله، فأسألوه الفردوس، فإنه وسط الجنة، وأعلى الجنة، وفوقه عرش الرحمن»^(١)، والمراد بوسط الجنة: خيارها وأفضلها^(٢)، وقال ابن حبان^(٣): وسطها في الأرض، وحولها الجنان، وأعلاها في الارتفاع.

وعن أبي سعيد: «إن في الجنة»^(٤) مائة درجة، لو أن العالمين اجتمعوا في إحداهن لوستعتهم»^(٥)، وروى مرفوعاً: «إن الدرجة في الجنة فوق الدرجة، كما بين السماء والأرض»^(٦).

(١) رواه الترمذي في "جامعه" (٢٥٣١) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٢) من قوله: وأعلى الجنة... إلى هنا سقط من: ز.

(٣) ذكره ابن حبان في "صحيحه" (٤٧٢/١٠).

(٤) سقط من: ز: الجنة.

(٥) رواه الترمذي في "جامعه" (٢٥٣٢) من طريق ابن لهيعة، عن دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال، فذكره، وسنده ضعيف، بسبب ابن لهيعة، ودراج. قال الترمذي: هذا حديث غريب.

(٦) أخرجه ابن المبارك في "الزهد" (١٠٠) عن اسماعيل بن مسلم العبدى، عن أبي المتوكل الناجي؛ قال: قال رسول الله ﷺ، فذكره مطولاً، مرسلًا، ورواه ابن أبي زئيم في "رياض الجنة" (١٣٦) من طريق يحيى القطان، عن إسماعيل، به.

وفي سنن البيهقي^(١) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب: احمرت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه، حتى كأنه منذر جيش، يقول: صبّحكم ومساكم، ويقول: «بعثت أنا والساعة كهاتين» ويفرق بين أصبعيه السبابة والوسطى، ويقول: «أما بعد، فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة، ثم يقول: أنا أولى بكل مؤمن من نفسه، من ترك مالا فلأهله، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإلي، وعلي» رواه مسلم^(٢)، أي عيلاً، قال عكرمة: إبليس أصل الجان والشياطين، وهو أبو الكل^(٣)، وقال الحسن البصري: الشياطين أولاد إبليس، لا يموتون إلا معه، والجن يموتون قبله^(٤)، وقال عبد الله بن عمرو بن العاص: خلق الله الجان قبل آدم بألفي سنة^(٥)، والله أعلم^(٦).

(١) في "سننه الكبرى" (٢٠٦/٣) من حديثه رضي الله عنه. والحديث في صحيح مسلم برقم (٨٦٧).

(٢) في صحيحه (٨٦٧).

(٣) ذكره العيني في "عمدة القاري" (١٦٧/١٥) وجعله من كلام ابن عباس رضي الله عنه، رواه عنه عكرمة.

(٤) ذكره العيني أيضاً في المصدر السابق (١٨٥/١٥).

(٥) ذكره محمد بن عبد الله الشبلي الحنفي في "آكام المرجان" قال: حدثنا عثمان، حدثنا الأعمش، عن بكير بن الأخنس، عن عبد الرحمن ابن سابط القرشي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: خلق الله تعالى بني الجان قبل آدم بألفي سنة.

(٦) من بداية قوله (وفي سنن البيهقي... إلى هنا، لم يظهر وجه علاقته بالحديث، ولعل المؤلف كان ينوي كتابة شيء له علاقة بإبليس والنار، ثم لم يكتبه، والله أعلم.

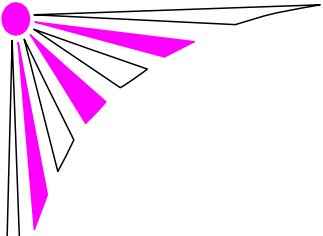
هذا آخر ما كتبه شيخنا رحمته واسعة، وأفاض عليه سحائب الغفران، ومدنا بمدده في الدنيا والآخرة^(١)، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين^(٢).

تحريراً في ١٩ شهر القعدة من شهور سنة ١١٨٩ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم، نجزه كاتبه محمد أبو المكارم العدوي، غفر الله ذنوبه وستر عيوبه ووالديه ومشايخه ومحبيه وجميع المسلمين، والحمد لله رب العالمين.



(١) هذه من ابتهالات الصوفية بالأولياء، فيطلبون منهم المدد، وهو أمر محرم لا يجوز، بل هو نوع من أنواع الشرك، والله المستعان.
(٢) وفي نهاية نسخة ز: تحريراً في ثاني شوال، سنة أربعة وتسعين ومائة وألف، من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، نجزه كاتبه الفقير الحقير، المضطر لرحمة ربه القدير، أبو أزيد سليمان الجزيري بلدنا، المالكي مذهبنا، غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولكل المسلمين أجمعين، يارب العالمين.. آمين.
ثم كتب بعد ذلك في المخطوط:

يا قارئ الخط والعينان تنظره لا تنس كاتبه بالله تذكره
وادع له دعوة لله سالحة لعلها في ظلام القبر تنفعه
خصوصاً شيخنا (وعمتنا)، من النسخة له، نفعا الله به، آمين، يا كريم يا حليم يارب العالمين تحفظه.. آمين. انتهى
قلت: البيتان السابقان يكتبان كثيراً على ظهور المخطوطات بألفاظ متقاربة، ونسبت لأكثر من شخص.

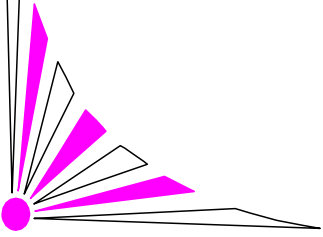


الرسالة الثانية

البشرى بعظيم المنة
في حديث: «من بنى لله مسجداً بنى الله
له بيتاً في الجنة»

تأليف

محمد بن علي عبد اللطيف المالكي الطحلاوي





دراسة عن الكتاب ومؤلفه

✽ أولاً: معلومات الكتاب والرأي حوله:

نسبة الكتاب لمؤلفه:

هذا الشرح ثبتت نسبته لمؤلفه من وجهين:

الوجه الأول: تسمية المؤلف لنفسه في مستهل الكتاب بقوله: (فيقول الفقير الذليل عبد الله، أسير المساوي، محمد بن علي عبد اللطيف المالكي الطحلاوي).

الوجه الثاني: ذكره في بداية المقدمة أنه تنمة لما كتبه شيخه العدوي، الذي سبق التعريف بشرحه.

دراسة مختصرة حول الكتاب:

مميزات الكتاب:

يمكن أن يعد من مميزات هذه الرسالة ما يلي:

١. تقسيم المؤلف رسالته إلى عدة مقاصد، فقال في مقدمته: (رتبته تسهيلاً للمراجعة، مقدماً بيانه بين يديه تحصيلاً له، إجمالاً عند المطالعة، على مقدمة وثمانية مقاصد)، ومقصوده بالمقدمة هنا معنى التمهيد للكتاب.

وهذا الصنيع من المؤلف جعل الكلام مرتباً، وسهل الوصول إلى المراد بسرعة.

٢. تبيينه - رَحِمَهُ اللهُ - في مقدمة الرسالة تفصيل عناوين الكتاب، فقال:

(المقدمة في بعض روايات الحديث.

المقصد الأول: في لفظ: «مَنْ»، وفيه ثلاثة مباحث:
الأول: في أوجهها.

الثاني: في المراد بها هنا، وإطلاق المشترك على معنياه، أو معانيه، وأقسام التعليق، ومن أي قسم منها التعليق في ذلك الحديث.

المقصد الثاني: في «بنى» الأولى، وفيه ثلاثة مباحث.
المقصد الثالث: في اللام الداخلة على الجلالة، وفيه خمس مباحث.

المقصد الرابع: في قوله ﷺ: «مسجداً».

المقصد الخامس: في قوله ﷺ: «بنى الله».

المقصد السادس: في قوله ﷺ: «له».

المقصد السابع: في قوله ﷺ: «بيتاً».

المقصد الثامن: «في الجنة».

٣. إيضاحه لكثير من دقائق ألفاظ الحديث اللغوية وما يلتحق بها من مباحث أصول الفقه، مما قد لا يوجد عند غيره ممن شرحوا هذا الحديث.

ومما يمكن أن يؤخذ على الكتاب ما يلي:

١- توسع المؤلف واستطراده في بيان المعاني اللغوية لبعض الألفاظ، كما يظهر ذلك في المقصد الأول من الرسالة.

٢- توسعه - كَلَّمَهُ - في الكلام على موضوع النية بتفصيلات خرجت عن موضوع الحديث، كما يظهر ذلك في المقصد الثالث من الرسالة.

❖ ثانياً: النسخة الخطية:

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسخة خطية واحدة، ولم أجد نسخة غيرها، ووصفها كالتالي:

العنوان: البشرى بعظيم المنة في حديث: من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة.

المؤلف: محمد بن علي بن عبداللطيف (الطحلاوي).

الناسخ: مجهول.

تاريخ النسخ: مجهول.

عدد الأوراق: ١٣ ورقة.

المكتبة: المكتبة الأزهرية.

الرقم: الخاص (١٧٣) العام (١٣١٨).

ملحوظات:

- كان الفراغ من الكتاب غروب ليلة الأحد ٢٣ رمضان

١١٨٨ هـ.

- الكتاب مليئ بالتكميل التصحيحي على جوانبه، وكأنه

مقابل على نسخة أخرى كاملة، ونص على المقابلة في صفحة ١٠.

- كتبت عناوين المباحث والمقاصد على حاشية

الصفحات.

ثالثاً: ترجمة المؤلف: ❁

اسمه وسيرته:

هو محمد بن عمر بن عبداللطيف الطحلاوي المالكي (هكذا سمي نفسه في كتبه).

وقال عنه محمد الأمير في كتابه ثمر الثمام شرح غاية الأحكام: (محمد عبداللطيف) هو جده أبو أمه، وآثر النسبة إليه لأن أباه كان جندياً، وجده من الفقهاء.

وقال الزبيدي في تاج العروس: وطحلاء: قريتان، بل ثلاث قرى بمصر، من أعمال الشرقية، من إحداها وهي المشهورة المشرفة على النيل، شيخنا المفنن المحدث أبو علي عمر بن علي بن يحيى بن مصطفى المالكي الطحلاوي المتوفى سنة ١١٨٠.

ولم أجد له ترجمة مستقلة^(١)، سوى أنه فقيه مالكي

(١) قامت اللجنة التي حققت كتاب ثمر الثمام شرح كتاب المؤلف: غاية الأحكام، بترجمة لعمر بن علي بن يحيى الطحلاوي باعتباره مؤلفاً للكتاب، وقد اختلط عليهم بمؤلف هذا الكتاب، مع أن المؤلف نصّ على اسمه في الكتاب الذي حققوه بأنه (محمد عبداللطيف الطحلاوي) كما نصّ عليه شارحه محمد الأمير، ومع ذلك جاؤوا بترجمة لشخص آخر، ولم يبينوا ما وجه اختيارهم ذلك.

وقد نقل محمد عlish في كتابه فتح العلي المالک فتاوى عن مؤلف هذا الكتاب وسماه (محمد الطحلاوي) ونقل فتاوى عن الشخص الذي ترجموا له وسماه (عمر الطحلاوي) مما يدل على أنهما مختلفان، فيما يظهر لي.

انظر: تحقيق ثمر الثمام (ط/ دار المنهاج) / ١١-١٣، وفتح العلي المالک في الفتوى على مذهب الإمام مالک، المواضع التي نقل فيها عن محمد الطحلاوي: (٢٩/٢، ١٢٩، ١٣٧، ١٨١، ٢٠٧، ٢٨١، ٢٩٨، ٣٢٤)، والمواضع التي نقل فيها عن عمر الطحلاوي (٢/ ١٥٧، ٢٤٥، ٢٨٠).

درّس في الجامع الأزهر، نقل عنه محمد عlish في كتابه فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك عدة فتاوى، مما يدل على أنه كان من أهل الفتوى.

درس على الشيخ علي العدوي الصعيدي حسب ما ذكره في هذا الكتاب محل التحقيق.

مؤلفاته :

- تشریف الأذهان والمفهوم بغريب الجمع لطائفة من العلوم، مخطوط.

- غاية الأحكام في آداب الفهم والإفهام، طبع مع شرحه ثمر الثمام لمحمد بن محمد السنبائي الأمير، صاحب الرسالة الثالثة من هذا المجموع.

- كتاب على غرار كتاب الشرف الوافي لابن المقري.
- الفتح والتمكين فيما يتعلق بالبسملة من أصول الدين، مطبوع.

- وله كتاب : البشري بعظيم المنة في حديث (من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة)، وهو محل التحقيق.

كلام العلماء عنه :

قال عنه محمد الأمير : وهو محب للعلم والعمل والنسبة إليهما، حتى إنا لنرجو - كما علمنا ولا أزكي على الله أحداً - أنه ممن يظل تحت العرش، حيث نشأ في عبادة الله، سلك الله بنا وبه فيما يرضاه.

وأثنى عليه مصطفى بن أحمد المعروف بالصاوي الشافعي الأزهري حيث قال في تقرّظه لكتابه الذي ألفه على

منوال عنوان الشرف الوافي : أما بعد فقد سرحت طرفي في رياض هذا التأليف الرائق، وفرحت بصري بالمشاهدة لمحاسن هذا التصنيف الفائق، واقتطفت بيدي ثمرات أوراقه، واستضأت بأنوار إشراقه، وحليت سمعي بدرر فوائده، وفكري بغرر عوائده، وعرضت على فهمي لآلئ جواهره، فلاححت لعيني بدور زواهره، فإذا هو عقد نظم من درر العلوم، وتحلت به غواني الفهوم، رشيق الألفاظ والمعاني، رقيق التراكيب والمباني، لم ينسج ناسج على منواله، ولم يأت بليغ بمثاله، قد أفحم فصحاء الرجال، وألقت له البلغاء العصي والحبال، وأعجز الفصحاء كبيراً وصغيراً، يفوق بحسنه كل مؤلف، ويروق برونقه على كل مصنف، جمع فيه من العلوم أشرفها وأشرقها، ومن المعارف أرقها وأروقها، فهو مجموع جامع مانع، وروض يافع يانع، فلا شك أنه صنعة قادر، وصبغة لبيب ماهر، وكيف لا وهو العلامة الإمام الفهامة الهمام، المحقق الفاضل المدقق الكامل، جامع شمل المعارف حائز أنواع اللطائف، وحيد الكمالات الدنية، وفريد المحاسن الخلقية والخلقية، مولانا الشيخ محمد عبد اللطيف الطحلاوي، قابل الله صنيعه بحسن القبول، وبلغه من خير الدارين كل مأمول، وأدام الكريم النفع بوجوده وأقام لديه جزيل إحسانه وجوده، الكامل كرت الليالي ومرت الأيام، وقطر غيث الغمام. . . الخ.

وفاته :

لم أجد تحديداً لتاريخ وفاته، وإن كان الزبيدي قد أرخ
لوفاة شيخه بسنة ١١٨٠هـ، وقد سبق بيان اختلاف
الشخصيتين.

مراجع الترجمة :

* ثمر الثمام شرح غاية الإحكام في أدب الفهم والإفهام لمحمد الأمير
السناوي (٨٧).

* تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار للجبرتي (١/٤٨٣).

* حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر لعبدالرزاق البيطار (١/١٥٥٠).

* فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك لمحمد عlish
(٢/٢٩، ١٢٩، ١٣٧، ١٨١، ٢٠٧، ٢٨١، ٢٩٨، ٣٢٤).

* تاج العروس من جواهر القاموس (٢٩/٣٦٥).

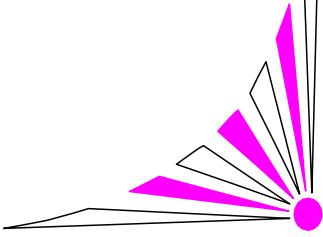
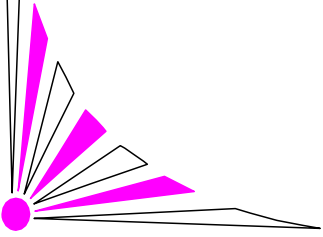


صورة من النسخة الخطية:



البشرى بعظيم المنة
في حديث: «من بنى لله مسجداً بنى الله له
بيتاً في الجنة»

تأليف
محمد بن علي عبد اللطيف المالكي الطحلاوي
(القرن الثاني عشر الهجري)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أفاض على من بنى لله مسجداً بخيور المنة، وأذاقه حلاوة صدق البشارة، ببيت في الجنة، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة تكون لنا من النار جنة، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله إلى الخلق والناس والجنّة، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه أفضل من وضع البدعة ورفع السنة، ورضي الله تعالى عن التابعين وتابعيهم إلى يوم الدين في أفضل سنة.

وبعد :

فيقول الفقير الذليل عبد الله، أسير المساوي، محمد بن علي عبد اللطيف المالكي الطحلاوي، غفر الله له ولوالديه ومشايخه وإخوانه وجميع المسلمين :

هذا تقييد لطيف، خدمت فيه حديث: «من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة»، على اختلاف رواياته، مشتمل على ما سمعته من شيخنا إمام المحققين، وعمدة المدققين، من رفع عن مخدرات العلوم، ستور التعقيد، ووضع إقفالها على منصة القرب، حتى ذاقها البليد، ونظم فرائد الفوائد، ودرر الموائد، في عقد فريد، من طابق اسمه مسماه، فعلا فضائل المجد المجيد، ووافقت نسبته معناه، فصعد سماء الشرف الوحيد: نور الدين علي الصعيدي

العدوي، الذي حلّى بحلية المتوكل والتجويد، مع فوائد جمّة جليّة، ونفائس تحقيقات غير قليلة، مهدت جميعاً الوصول لتفريع الفروع على الأصول، رتبته تسهياً للمراجعة، مقدماً بيانه بين يديه تحصيلاً له، إجمالاً عند المطالعة، على مقدمة وثمانية مقاصد.

المقدمة في بعض روايات الحديث.

المقصد الأول: في لفظ: «مَنْ»، وفيه ثلاثة مباحث:
الأول: في أوجهها.

الثاني: في المراد بها هنا، وإطلاق المشترك على معنیه، أو معانيه، وأقسام التعليق، ومن أي قسم منها التعليق في ذلك الحديث.

المقصد الثاني: في «بنى» الأولى، وفيه ثلاثة مباحث.

المقصد الثالث: في اللام الداخلة على الجلالة، وفيه خمس مباحث.

المقصد الرابع: في قوله ﷺ: «مسجداً».

المقصد الخامس: في قوله ﷺ: «بنى الله».

المقصد السادس: في قوله ﷺ: «له».

المقصد السابع: في قوله ﷺ: «بيتاً».

المقصد الثامن: «في الجنة».

وسميته: البشري بعظيم المنّة في حديث «من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة».

ولنشرع في المقصود بعون الله ذي الكرم والجود، فنقول

وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي
العظيم.



المقدمة في بعض روايات الحديث

ذكر الحافظ السيوطي في الجامع الصغير أربع روايات:
الأولى: لابن ماجه عن علي أمير المؤمنين رضي الله تعالى عنه «من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة»^(١)
قال شارحه: حديث صحيح^(٢)، قلت: لم يتكلم شيخنا إلا على هذه الرواية.

الرواية الثانية: للإمام أحمد في مسنده^(٣) والشيخين^(٤)
والترمذي^(٥) وابن ماجه^(٦) عن عثمان بن عفان رضي الله عنه: «من بنى مسجداً يتغني به وجه الله بنى الله له مثله في الجنة».

الرواية الثالثة: للإمام أحمد في مسنده^(٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما: «من بنى لله مسجداً ولو كمفحص قطاة لبيضاها، بنى الله له بيتاً في الجنة»، قال الشارح: وإسناده ضعيف^(٨).

(١) في "سننه" برقم (٧٣٧).

(٢) أظنه يقصد بالشارح: أي شارح الجامع الصغير وهو المناوي في شرحه للجامع الصغير الذي سماه: فيض القدير، انظره (٦/ ١٢٤).

(٣) (١/ ٧٠ رقم ٥٠٦).

(٤) البخاري برقم (٤٥٠) ومسلم برقم (٥٣٣).

(٥) برقم (٣١٨).

(٦) برقم (٧٣٧).

(٧) (١/ ٢٤١ رقم ٢١٥٧).

(٨) فيض القدير (٦/ ١٢٥).

الرواية الرابعة: للطبراني في معجمه الكبير^(١) عن أبي أمامة، قال الشارح: بإسناد ضعيف^(٢): «من بنى لله مسجداً بنى الله له في الجنة أوسع منه».

ولنتكلم على ما لا يأتي الكلام فيه منها، فنقول: مِفْحص القَطَاة: ما تحفره لبيضها وترقد عليه، قال شارحه: قال العلقمي: حمل أكثر العلماء ذلك على المبالغة، لأن هذا المكان لا يكفي مقداره للصلاة فيه، وقيل: بل هو على ظاهره، والمعنى: أن يزيد في المسجد قدراً يحتاج إليه، تكون تلك الزيادة هذا القدر، أو يشترك جماعة في بناء مسجد، فتقع حصة كل واحد منهم ذلك القدر، وهذا كله بناء على أن المراد بالمسجد المكان الذي يتخذ للصلاة فيه، فإن كان المراد بالمسجد موضع السجود، وهو ما يسع الجبهة، فلا يحتاج إلى شيء مما ذكر. انتهى^(٣).



(١) في (٢٢٥/٨) برقم (٧٨٨٩).

(٢) فيض القدير (١٢٦/٦).

(٣) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (٥٤٥/١).

المقصد الأول:

في لفظ «من»

وفيه ثلاثة مباحث :

الأول في أوجهها : لها أربعة أوجه :

شرطية، نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

واستفهامية، نحو: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢].

وموصولة، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨].

ونكرة موصوفة، نحو: مررت بمن معجب لكل نحر.

وقد تُشَرَّبُ الاستفهامية معنى النفي نحو: من يفعل هذا إلا زيد، و﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، ولا يشترط في جواز ذلك تقدم الواو عليها، خلافاً لابن مالك، بدليل: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

زاد أبو علي: خامساً: نكرة تامة نحو: نِعَمَ مَنْ هُوَ فِي سر وإعلان، فذهب إلى أن الفاعل مستتر، و(مَنْ) تمييز، وقوله (هو) مخصوص بالمدح.

وزيد سادس: التوكيد، بناء على مذهب الكسائي أنها ترد زائدة، وقد تكلم صاحب المغني على (من) بما يشفي

العليل ويبرد الغليل^(١).

المبحث الثاني من المقصد الأول :

في المراد بها هنا، وإطلاق قسم المشترك على معنييه، أو معانيه، وأقسام التعليق، ومن أي قسم فيها التعليق الذي في الحديث، إن قُدِّرت (مَنْ) شرطية.

قد علم مما ذكر أنها تعدد معناها، والظاهر أنها من المشترك، فينبغي أولاً بيان حقيقته، ثم الخلاف في صحة إطلاقه على معنييه أو معانيه.

فأما المشترك فهو اللفظ الواحد المتعدد المعنى الحقيقي.

وأما إطلاقه على معناه أو معانيه: فقليل: يصح لغة مجازاً، لأنه لم يوضع لهما معاً، وإنما وضع لكل منهما من غير نظر إلى الآخر.

وعن الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه والقاضي أبي بكر الباقلاني والمعتزلة: حقيقة نظراً لوضعه لكل منهما، زاد الإمام الشافعي: وظاهر فيما وضع له من المعاني عند التجرد عن القرائن المعينة للبعض، كالمصحوب بالقرائن المعممة لكل فيحمل على جميع ما وضع له لظهوره فيه. وعنه أيضاً: مجاز.

وعن القاضي: هو عند التجرد عن القرائن المعينة والمهمة مجمل، ولكن يحمل على الجميع احتياطاً.

(١) المؤلف ينقل باختصار من مغني اللبيب لابن هشام (٤٣١-٤٣٤).

وقيل: مجمل لا يتصرف فيه إلا بدليل يُعَيَّنُ أحد مسمياته.

وقال أبو الحسين البصري والغزالي: يصلح عقلاً، لا لغة، لا حقيقة ولا مجازاً.

وقيل: لغة في النفي فقط، والخلاف فيما إذا أمكن الجمع بين معانيه، وإلا امتنع اتفاقاً، كاستعمال صيغة أفعل في طلب الفعل والتهديد عليه، بناء على المرجوح أنها مشتركة بينهما، وفي الحقيقة والمجاز اختلاف، وعلى الصحة يكون مجازاً، أو حقيقة ومجازاً باعتبارين، ويحمل عليهما إن قامت قرينة على إرادة المجاز مع الحقيقة^(١).

إذا علم هذا، فَمَنْ تارة يتعين أحد معانيها كالشرطية، وتارة لا، نحو: من يكرمني أكرمه، فإن جزمت الفعلين، تَعَيَّنَ أنها شرطية، وإن رفعت الأول وجزمت الثاني تعين أنها استفهامية، وإن رفعتها احتملت الموصولة والموصوفة، فإن كان الفعلان بعدها ماضيين، نحو: من زارني زرته، احتملت هذه الوجوه، لكن إنما يحسن حينئذ غير الاستفهامية، كما في المغني^(٢).

فَمَنْ في هذا الحديث محتملة للوجوه المذكورة، على البدلية، وأما على الشمول فبعيد، لأن الاستفهامية إنشائية، وغيرها خبرية، وهما متنافيان مع لوازم آخر متنافية أيضاً،

(١) المؤلف ينقل باختصار عن حاشية العطار على جمع الجوامع، انظر (١) / ٣٨٢-٣٩١.

(٢) انظر: مغني اللبيب (١) / ٤٣٣.

نحو كونها للعموم، وليست له.

والجواب عن ذلك باختلاف الاعتبارات والجهات، بأن يقال: كونها عامة من حيث كذا، وكونها ليست عامة من حيثية أخرى، بعيد، مع أنه كمّ يعهد اجتماع الإنشاء والخبر في لفظ واحد، دال عليهما معاً، نعم تضمن الإنشاء والخبر معهود، نحو: أشهد أن لا إله إلا الله، فإن جملة: أشهد إنشائية، وجملة لا إله إلا الله خبرية، فالدال على الإنشاء غير الدال على الخبر.

وأقسام التعليق أربعة ^(١):

مطلق على مطلق نحو: إن جاء زيد فأكرمه.

وعام على عام نحو: كلما دخلت فكل عبد لي حر.

وعام على مطلق نحو: إن دخلت الدار فكل عبد لي حر.

ومطلق على عام نحو: متى دخلت الدار فعمرة طالق.
فإن حملت مَنْ على الشرطية كان التعليق فيها من القسم الأخير.

ولهذه الأقسام فوائد فقهية تركتها خوف السآمة.

المبحث الثالث من المقصد الأول: في إفادتها للعموم وعدمها:

أما الموصولة فمفيدة للعموم، وظاهر كلامهم الاتفاق

(١) انظر: في أقسام التعليق التي ذكرها المؤلف كتاب الفروق للقرافي (١٦٩/١).

عليه، وأما الشرطية فالراجح أنها تفيده أيضاً، وقيل : لا، فهي بمنزلة (إن)، وأما الاستفهامية فتفيده أيضاً، واعترض بأنها لو كانت للعموم الشمولي لامتنع، نحو قولك: أزيد أم عمرو، بعد قولك: من قام؟ لاقتضائه (إن) وعمومها بدلي، ورُدَّ بأن تلك البدلية في القيام، لا في الاستفهام، فإنه متعلق بكل فرد، وأما النكرتان الموصوفة والتامة فلا عموم في واحدة منهما.

فإن قلت: إذا حملت «من» في الحديث على الوجه الذي لا عموم فيه، فهل ينتفي العموم في الحديث من أصله؟ قلت: لا، بل فيه مسلك آخر، وهو ترتب بناء بيت في الجنة، على الوصف، أي الباني، لأن قوله: «من بنى» في قوة الباني، لأن الموصوف وصفته كالشيء الواحد، فإنه يفيد عِلِّيَّةَ بناء المسجد لبناء البيت في الجنة، وكلما وُجدت العلة وُجد المعلول، والعموم في هذا بالفعل، بخلافه في «من» فإنه بالصيغة.



المقصد الثاني

في «بنى» الأول

وفيه خمس مباحث :

المبحث الأول من المقصد الثاني :

الأول: في مصدره في كونه حقيقة أو لا؟، وفي الجمع بين الحقيقة والمجاز :

أما الجمع بين الحقيقة والمجاز؛ فقد مرَّ في المبحث الثاني من المقصد الأول، فلا حاجة لإعادته.

وأما كونه حقيقة أو لا، فيتبين ببيان مجمله، مع ما مرَّ من الجمع بين الحقيقة والمجاز.

أما مجمله؛ فهو مباشرة البناء والأمر به، ويحصل ذلك بأحد وجهين :

أحدهما: أن يكون لفظ الفعل مستعملاً في حقيقته فقط، أي حصل حقيقة البناء بالفعل، وأسندته إلى ضمير «مَنْ» مراداً بها الباني بالفعل، والأمر به إسناداً، حقيقياً نظراً للأول، ومجازياً نظراً للثاني، فجمع بين الإسناد الحقيقي والمجازي.

ثانيهما: أن يكون لفظ «بنى» مستعملاً في حقيقته ومجازه، أي: أمر، فقد عُلِمَ أنه محمول على الحقيقة

والمجاز، لكن إما من حيث لفظه، وإما من حيث إسناده،
وأما كونه حقيقة أو مجازاً، فيُعلم مما مر، كما ذكرنا.
وأما مصدره فله مصدران سماعيان: بناء وبنيان.

المبحث الثاني من المقصد الثاني :

في الحقائق التي لا تتعلق إلا بالمستقبل هي عشرة،
ذكرها الإمام الشهاب القرافي رحمته الله في التنقيح وشرحه: الأمر
والنهي والدعاء والترجي والتمني والشرط وجزاؤه والوعد
والوعيد والإباحة.

ووجه اختصاصها بالمستقبل: أن الخمسة الأولى طلب،
وهو مختص بالمستقبل، لأن طلب الماضي طلب للمستحيل،
والحال موجود، فطلبه طلب تحصيل الحاصل، وطلب
تحصيل الحاصل عبث، والشرط وجزاؤه ربط أمر، وتوقيف
دخوله في الوجود على دخول أمر آخر، وذلك لا يكون إلا
في المستقبل، والوعد والوعيد زجر عن مستقبل، وحث
عليه، بما تتوقعه النفس من خير في الوعد، وشر في الوعيد،
والإباحة تخيير بين الفعل والترك، والتخيير إنما يكون في
مستقبل، لأن الماضي والحاضر تعينا.

قلت: يزداد عليها: العرض والتضيض، لأن كل منهما
طلب، ووجه اختصاصهما بالمستقبل، هو وجه الخمسة
الأولى بعينه، ولم أطلع لأحد على زيادتهما، لكن التوجيه
بما سبق يقتضيهما، فلك الحمد يا رب، على ما لا يحصى
من نعمك.

فعلى هذا إذا حملت (من) على الشرطية، فلا يدخل في

عموم الحديث: «من بنى مسجداً» قبل نطقه ﷺ به، فيعلم عين ثوابه من دليل آخر، ويزاد أيضاً الاستفهام، لأنه طلب، فإن قلت: قد يتعلق بالماضي نحو: من قام؟ وبالحال نحو: من في الدار الآن؟، قلت: المتعلق بالماضي والحال في نحو ذلك المستفهم عنه، وأما نفس الاستفهام الذي هو طلب الفهم، فلم يتعلق إلا بالمستقبل، أي الفهم، وهو ليس بماضي ولا حال، وإلا كان حاصلاً، فلا يطلب حصوله، وفرق جلي بين الاستفهام والمستفهم عنه.

المبحث الثالث من المقصد الثاني:

في الفرق بين الشرط اللغوي والعقلي والشرعي والعادي:

(قال) ^(١) القرافي: أكثر الناس يعتقد أنها بمعنى واحد، وأن اللفظ مقول عليها بالتواطئ، وليس كذلك، بل للشروط اللغوية قاعدة مباينة لقاعدة الشروط الأخر، ولا يظهر الفرق بين القاعدتين، إلا ببيان حقيقة الشرط والسبب والمانع.

أما السبب: فهو ما يلزم من وجوده الوجود، ومن عدمه العدم لذاته، فخرج بالأول الشرط، فإنه لا يلزم من وجوده شيء، وإنما يؤثر عدمه في العدم، وبالثاني المانع إذ لا يلزم من عدمه شيء، وإنما يؤثر وجوده في العدم، واحترز بالثالث من مقارنة وجود السبب عدم الشرط، أو وجود المانع، فلا يلزم الوجود أو إخلافه بسبب آخر حالة عدمه، فلا يلزم العدم.

(١) ساقط من الأصل ويقتضيه المقام.

وأما الشرط: فهو ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته، ولا يشتمل على شيء من المناسبة في ذاته، بل في غيره، فخرج بالأول المانع، فإنه لا يلزم من عدمه شيء، وبالثاني السبب، فإنه يلزم من وجوده الوجود، واحترز بالثالث من مقارنة وجوده لوجود السبب، فيلزم الوجود، لكن ليس ذلك لذاته، بل لأجل السبب، أو قيام المانع، فيلزم العدم لأجل المانع، لا لذات الشرط، وبالقيد الرابع (احتراز)^(١) من جزء العلة، فإنه يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم، غير أنه مشتمل على جزء المناسبة، فإن جزء المناسب مناسب.

وأما المانع: فهو ما يلزم من وجوده العدم، ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته، فاحترز بالأول من السبب، فإنه يلزم من وجوده الوجود، وبالثاني من الشرط، وبالثالث من مقارنة عدمه لعدم الشرط، فيلزم العدم، أو وجود السبب فيلزم الوجود، لكن بالنظر لذاته لا يلزم شيء من ذلك، فالمعتبر من المانع وجوده، ومن الشرط عدمه، ومن السبب وجوده وعدمه.

إذا ظهرت حقيقة كل واحد، ظهر أن الشرط اللغوي الذي هو التعليق، نحو (من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة) إذا قدرت (من) شرطية سبب لصدق تعريفه عليه، بخلاف غيره من الشرط العقلي، كالحياة مع العلم،

(١) ساقطة من الأصل ويقتضيها المقام، وهي موجودة في الفروق للقرافي.

والشرعي: كالطهارة مع الصلاة، والعادي: كالسلم مع صعود السطح، فإن هذه الشروط يلزم من عدمها العدم، ولا يلزم من وجودها وجود ولا عدم.

وأما الشرط اللغوي كقولنا: إن دخلت الدار فأنت طالق، يلزم من الدخول الطلاق، ومن عدم الدخول عدم الطلاق، إلا أن يخلفه سبب آخر، كالإنشاء بعد التعليق، وهذا هو شأن السبب، فإطلاق لفظ الشرط على الشرط اللغوي وغيره من الشروط، يمكن أن يكون بطريق الاشتراك، لاستعماله فيهما، والأصل فيه الحقيقة، وأن يكون بطريق المجاز في أحدهما، لأرجحية المجاز على الاشتراك، وأن يكون بطريق التواطئ، باعتبار قدر مشترك بينهما، هو توقف الوجود على الوجود، مع قطع النظر عما عدا ذلك، فإن المشروط العقلي وغيره يتوقف وجوده على وجود شرطه، ثم الشرط اللغوي يمكن التعويض عنه، والإخلاف والبدل، كما إذا قال لها: إن دخلت الدار فأنت طالق، ثلاثاً، ثم يقول لها: أنت طالق ثلاثاً، فيقع الثلاث بالإنشاء، بدلاً عن الثلاث المعلقة، ويمكن إبطال شرطيته، كما إذا نجز الطلاق، فإن التنجيز إبطال للتعليق، وكما إذا قال: إن أتيتني بعبدى الآبق فلك دينار، ثم اتفقا على الفسخ، والشرط غير اللغوي لا يقتضي وجوده وجود المشروط، ولا يقبل البدل والإخلاف والإبطال الشرطية، إلا الشرعي خاصة، فإن الشرع قد يبطل شرطية الطهارة، والستر عند التعذر، فالفرق من ثلاثة أوجه: اقتضاء الوجود والبدل

والإبطال. انتهى^(١).

استطرد في قواعد فقهية جليلة المدد، تحتها من الفروع ما لا يحصره عدد:

القاعدة الأولى: الشك في الشروط مانع من ترتب المشروط.

الثانية: الشك في السبب مانع من ترتب المسبب، وهي أصل لقاعدة: الذمة عامرة بيقين فلا تبرأ إلا بيقين.

الثالثة: الشك في المانع لا يمنع من ترتب الحكم، وأصل هذه القواعد قاعدة مجمع عليها، هي: كل مشكوك فيه ملغي، كما صرح به الشهاب القرافي، قال: وإنما يختلفون في كيفية استعمالها، كالشك في الحدث بعد تيقن الطهارة، جعله الإمام مالك من الشك في الشرط، فينقض، لأن الشك في الحدث يستلزم الشك في الطهارة، لأن القاعدة: إن الشك في أحد المتقابلين، شك في الآخر.

وجعله الإمام الشافعي من الشك في المانع، فلا ينقض^(٢)، فشدَّ يدك على هذه القواعد، فإن جميع فروع الشك في الشريعة مخرجة عليها.

القاعدة الرابعة: الأسباب الشرعية قسمان: قسم قرره الله تعالى في أصل شرعه، وقرر له مسبباً معيناً، فليس لأحد

(١) ما ذكره المؤلف هنا هو كلام القرافي في الفروق، اختصر المؤلف مواضع منه، وزاد المثل بحديث المساجد، انظر الفروق للقرافي (١٠٨-١٠٥/١).

(٢) انظر: الفروق للقرافي (١٠١-١٠٠/١).

فيه زيادة ولا نقص، كالهلال لوجوب الصيام وأوقات الصلوات، وقسم وكله الله تعالى لخيرة المكلفين، فإن شاؤوا جعلوه سبباً، وإن شاؤوا لم يجعلوه سبباً، وَخَصَّ جعلهم له في طريق واحد، هو التعليق، كدخول الدار وقدم زيد، لم يجعل الله تعالى ذلك سبباً للطلاق، ولا للعتق، وللمكلف جعل ذلك سبباً لهما بالتعليق عليه خاصة، ولو قال: جعلته سبباً من غير تعليق، لم يعتبر.

القاعدة الخامسة: يجب تأخر الحكم عن سببه وشرطه.

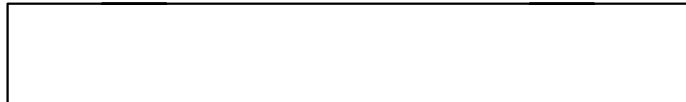
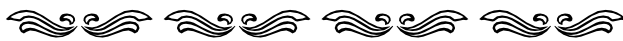
القاعدة السادسة: الاستثناء من النفي إثبات، إلا من الشروط، نحو: لا صلاة إلا بطهور، (قال) ^(١) القرافي: فإنه لا يلزم من القضاء بالنفي لأجل عدم الشرط، أن يقضي بالوجود لأجل وجود الشرط، لأنه لم يقل أحد: أنه يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ^(٢). انتهى مختصراً.

أوردت هذه القواعد لجلالتها في الدين، مع ما فيها من نوع المناسبة، فمن شاء فليعلم، ومن شاء فليعلم، فالله حسبنا ونعم الوكيل.



(١) ساقط من الأصل ويقتضيه المقام.

(٢) انظر: الفروق (١٦٦/٢).



المقصد الثالث

في اللام الداخلة على الجلالة

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول: في معناها :

للام الجارة أحد وعشرون معنى :

الأول: الملك، نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

الثاني: شبه الملك، ويعبر عنه بالاختصاص والاستحقاق، فالأول: السرج للدابة، والثاني العمار للدار.

قال في التصريح: لأن الدابة والدار لا يتصور منهما الملك، والفرق بينهما: أن التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات، والتي للاختصاص بخلاف ذلك^(١). انتهى.

وقال الشهاب القرافي: والفرق بين الاستحقاق والاختصاص أن الاستحقاق أخص، فإن ضابطه ما شهدت به العادة، كما شهدت للفرس بالسرج، وللحمار بالبرذعة، وللدار بالبواب، فهذا هو الاستحقاق، وقد يختص الشيء بالشيء من غير شهادة عادة، فإنه ليس من لوازم الشيء أن

(١) التوضيح شرح تنقيح الفصول (٢/٢٧٧-٢٧٨)، والشارح هو حلولو المالكي.

يكون له ولد، كما تقول في الدابة مع السرج ^(١). انتهى، ومثل قبل ذلك للاختصاص بقوله نحو: هذا ابن لزيد.

الثالث: التعدية إلى المفعول به، نحو: ما أضرب زيدا وعمرو، لأن ضرب متعد في الأصل، لكن لما بنى منه فعل التعجب، نقل إلى فعل بضم العين، فصار قاصراً، فعدي بالهمزة إلى ما كان فاعله هو زيد، وباللام إلى مفعوله هو عمرو، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل باقٍ على تعديته، ولم ينقل، وإن اللام ليست للتعدية، وإنما هي مقوية للعامل، لما ضعف باستعماله في التعجب، ومبنى الخلاف: أن أفعل التعجب إذا صيغ من متعد، هل يبقى على تعديته أو لا؟ ذهب الكوفيون إلى الأول والبصريون إلى الثاني.

الرابع: تقوية العامل الذي ضعف، إما بفرعيته في العمل، كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول، وأمثلة المبالغة نحو: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ (١٠٧) [هود]، وإما بتأخيره عن المعمول نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرَّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (٤٣) [يوسف]، قال في التصريح: والأصل والله أعلم: إن كنتم تعبرون الرؤيا ^(٢)، فلما آخر الفعل وتقدم معموله عليه ضعف عمله، فقوي باللام.

الخامس: انتهاء الغاية نحو ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢] أي إلى أجل.

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: لسان العرب لابن منظور (٤/٤٢٥).

السادس: القسم، وتختص بالجلالة، لأنها خلف عن التاء المثناة، نحو: لله لا يؤخر الأجل، أي تالله.
السابع: التعجب، نحو: لله درك، أي ما أكثر درك، بالبدال المهملة.

الثامن: الصيرورة، وتسمى لام العاقبة، ولام المآل، نحو: ﴿فَالنَّقْطَةُءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] فهذا عاقبة التقاطهم، لا علة، إذ هي التنبؤ.

التاسع: البعدية بالباء الموحدة، فتكون مرادفة لبعد، نحو ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨] أي بعده.

العاشر: الاستعلاء حقيقة، نحو ﴿وَيَحْرِثُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٩] جمع ذقن أي عليها، ومجازاً نحو: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧].

الحادي عشر: النسب، نحو: لزيد عم هو لعمر وخال.
الثاني عشر: التبليغ، نحو ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي﴾ [الإسراء: ٥٣].
الثالث عشر: التبيين، نحو: سقيا لك.
الرابع عشر: الظرفية نحو: ﴿وَنَضْعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧] أي فيه.

الخامس عشر: مرادفة لعند، نحو: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [ق: ٥] في قراءة من كسر اللام وخفف الميم.
السادس عشر: مرادفة من نحو سمعت له صراخاً أي عنه.

السابع عشر: مرادفة عن، إذا استعملت مع القول،

نحو: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الأحقاف: ١١] أي عن الذين آمنوا.

الثامن عشر: التمليك، نحو: وهبت لزيد ديناراً.

التاسع عشر: شبه التمليك، نحو: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ [النحل: ٧٢].

العشرون: التوكيد، وهي الزائدة، كالداخلية بين الفعل ومفعوله، نحو قوله ^(١):

وملكت ما بين العراق ويثرب ملكاً أجار لمسلم ومعاهد الحادي والعشرون: التعليل، نحو «من بنى لله مسجداً»، أي لأجل الله، ولا يصلح من هذه المعاني هنا غيره.

المبحث الثاني من المقصد الثالث: في مراتب العمل:

يؤخذ من قوله ﷺ: «الله» طلب الإخلاص في الأعمال، شيخنا في تقريره ^(٢).

والمشهور أن مراتب العمل ثلاث:

دنيا، طاعة الله تعالى، لدخول الجنة أو التنعم فيها، أو تخفيف الحساب، وهي حسنة في حق الأبرار، جمع برّ: المؤمن الصادق الذي ليس بمقرب، سيئة في حق المقربين، ولنذكر لما هو حسنة في حق الأبرار سيئة في حق المقربين أمثلة، منها ما ذكر، ومنها عبادة الله تعالى في الخلوة، خوفاً

(١) من قصيدة للشاعر ابن ميادة يمدح بها عبدالواحد بن سليمان بن عبدالملك أمير المدينة، انظر: تجريد الأغاني: (١/٢٧٣).

(٢) يقصد بذلك شيخه العدوي في شرحه لهذا الحديث، وقد سبق كلامه في الرسالة السابقة.

من اطلاع الناس، خوفاً من الرياء، ومنها صلاة ركعتين مثلاً، لم يخطر ببالك فيها غير الله تعالى، إلا في جزء لطيف جداً.

المرتبة الثانية: وسطى، طاعة الله تعالى لامثال أمره.

المرتبة الثالثة: عليا، طاعته تعالى لذاته الشريفة.

وقيل: الوسطى طاعة الله تعالى للشرف بطاعته، والنسبة إليه، والعليا لكونه إلهاً وأنت عبده.

وقيل: الوسطى لعظمته ومحبته، والعليا أن تطيعه ولا ترى لك فعلاً، وإنما الفعل لله تعالى وحده، فإن الأفضل في الطاعة نسيان كسب العبد لها، ورؤيتها من الله تعالى، وفي المعصية رؤية الاكتساب لها، ونسبتها للعبد كسباً، وإن كان الكل من الله تعالى خلقاً وإيجاداً.

قال شيخنا: فلا ينبغي من وقع في معصية أن يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله. انتهى.

قلت: إلا أن يقصد الملجأ إلى الله تعالى، والاستناد إليه في إنقاذه من ظلمة المعصية.

وقوله ﷺ في الحديث: «الله» يحتمل الجميع، قلت: بأن تقول: «الله» من حيث دخول جنته، أو التمتع فيها، أو تخفيفه حساب عبده وامثال أمره، وعلى هذا القياس فتراعى الحيثية، ولك أن تقدر ما يتم به المعنى، فهذان وجهان: مراعاة الحيثية والتقدير، ويمكن الجمع بجعل المراتب سبعة. وخرج بقوله ﷺ: «الله» الرياء والسمعة، فأما الرياء فأربعة أقسام، كلها محرمة، مبطلة لثواب العمل دون العمل،

فإنه صحيح مبرئ للذمة مسقط للطلب.

رياء خالص، بأن يمحض قصده بالعبادة للناس.

ورياء شرك، هو أن يقصد الله تعالى والناس بالعبادة، وهو ثلاثة أقسام، لأن القاصدين إما أن يستويا، أو لا، فهذه جملة أقسامه، والسمعة أربعة أقسام أيضاً: سمعة خالصة، وسمعة شرك، وهو ثلاثة أقسام كما تقدم في الرياء، ثم قد يجتمع الرياء والسمعة، وقد ينفرد كل عن الآخر، فالصور ست عشرة صورة، وأما التسميع وهو الإخبار بالطاعة بعد فعلها لله تعالى فحرام، لكن لا يحبط العمل ولا ثوابه.

قلت: قال الغزالي رحمته الله في منهاج العابدين: فإن قلت: فأخبرنا عن حقيقة الإخلاص والرياء، وحكمهما، وتأثيرهما في العمل؟

فاعلم أن الإخلاص عند علماءنا إخلاصان: إخلاص العمل، وإخلاص طلب الأجر، فأما إخلاص العمل فهو إرادة التقرب إلى الله تعالى، وتعظيم أمره، وإجابة دعوته، والباعث عليه الاعتقاد الصحيح، وأما الإخلاص في طلب الأجر، فهو إرادة نفع الآخرة بعمل الخير، وضد الإخلاص الرياء، وهو إرادة نفع الدنيا بعمل الآخرة.

وأما تأثيرهما فإن إخلاص العمل أن يجعل الفعل قربة، وإخلاص طلب الأجر أن يجعله مقبولاً، وافر الأجر والتعظيم.

فإن قلت: إن أراد بعمله الخير العاجل من الله تعالى، ولا يريد من الناس شيئاً من مدحه أو سمعة أو منفعة، أيكون

ذلك رياء؟

فاعلم أن ذلك محض الرياء، قال علماؤنا رحمهم الله :
الاعتبار في الرياء بالمراد، لا بالذي يريد منه، فإن كان
مرادك من عمل الخير نفعاً دنيوياً، فهو رياء، سواء أردته من
الله سبحانه، أو من الناس، قال الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ
حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ
مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ [الشورى: ٢٠]، وليس الاعتبار
بلفظة الرياء واشتقاقها من معنى الرؤية، وإنما سميت هذه
الإرادة الفاسدة بهذا الاسم، لأنها أكثر ما تقع تكون من قبل
الناس ورؤيتهم، فافهم.

فإن قلت: إذا كان القصد في الدنيا التي يريدونها من الله
التعفف عن الناس، والعدة على عبادة الله تعالى، أيكون
ذلك رياء؟

فاعلم أن التعفف ليس في كثرة المال والجاه، إنما هو
في القناعة والثقة بكفاية الله تعالى، وأما العدة على عبادة
الله، فإذا كان مراده ذلك، فلا يكون رياء، وكذلك ما يتصل
بأمر الآخرة وأسبابها، فإن أريد بعمل الآخرة هذا النوع فلا
تكون تلك الإرادة رياء، لأن هذه تصير بتلك النية خيراً،
وتصير في حكم أعمال الآخرة، ولا تكون إرادة الخير رياء،
وكذلك إن أردت أن يكون لك تعظيم عند الناس، أو محبة
عند المشايخ والأئمة، يكون قصدك من ذلك التمكن من
تأييد مذهب الحق والرد على أهل البدع، والنشر للعلم، أو
الحض للناس على العلم والعبادة، ونحو ذلك، دون أن

تقصد بذلك شرف نفسك، من حيث هي، أو دنيا تنالها، فإن هذه كلها إرادات سديدة ونيات محمودة، لا يدخل شيء منها في باب الرياء، إذ المقصود منها أمر الآخرة بالحقيقة.

واعلم أنني سألت بعض مشايخنا: عما يعتاده أولياؤنا من قراءة سورة الواقعة في أيام العسرة^(١)، أليس المراد بذلك أن يدفع الله تعالى تلك الشدة عنهم، ويوسع عليهم بشيء من الدنيا، على ما جرت به العادة، فكيف يصح إرادة متاع الدنيا بعمل الآخرة، فقال في جوابه **كَلَّه** كلاماً، معناه: أن المراد منهم أن يرزقهم الله قناعة، أو قواماً وقوتاً، يكون ذلك عدة على عبادة الله تعالى، وقوة على درس العلم، وهذه من جملة إرادات الخير دون الدنيا. انتهى كلام الغزالي **كَلَّه**^(٢) مع حذف منه.

وقال العلامة القرافي^(٣) في ضابط الرياء: أن يعمل العمل المأمور به والمتقرب به إلى الله تعالى، يقصد به وجه الله تعالى، وأن يعظمه الناس، أو يصل إليه نفعهم، أو يندفع عنه ضررهم، فهذا هو قاعدة أحد قسمي الرياء، والقسم الآخر أن يعمل العمل لا يريد به وجه الله تعالى البتة، بل

(١) ما ذكره الغزالي هنا عن سورة الواقعة؛ أظنه مبني على حديث رواه ابن السني في عمل اليوم والليلة (٦٧٤): من قرأ سورة الواقعة في كل ليلة لم تصبه فاقة)، والحديث ضعيف الإسناد، كما نص على ذلك الإمام أحمد وأبو حاتم والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ١١٢) وغيرهم، وانظر سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (١/ ٢٨٩-٣٠٤).

(٢) منهاج العابدين إلى جنة رب العالمين للغزالي (٢٨٠-٢٨٦).

(٣) في كتابه "الفروق" (٤٣/٣).

الناس فقط، وسمي هذا القسم رياء الإخلاص، والقسم الأول يسمى رياء الشرك، ثم قال: وأغراض الرياء ثلاثة: التعظيم، وجلب المصالح الدنيوية، ودفع المضار الدنيوية، والأخيران يتفرعان عن الأول، فإنه إذا عظم انجلبت إليه المصالح واندفعت عنه المفساد، فهو الغرض الكلي في الحقيقة، فهذه قاعدة الرياء المبطل للأعمال المحرم بالإجماع.

وأما مطلق التشريك كمن جاهد لتحصيل طاعة الله بالجهاد، ولتحصيل المال من الغنيمة، فهذه لا يضره ولا يحرم عليه بالإجماع، لأن الله تعالى جعل له هذا في هذه العبادة، ففرق بين جهاده ليقول الناس إنه شجاع، أو ليفتنه الإمام، فيكثر عطاؤه من بيت المال، هذا ونحوه رياء حرام، ويبين آخر مجاهد لتحصيل السبايا والكراع والسلاح، من جهة أموال العدو، فهذا لا يضره، مع أنه قد أشرك، ولا يقال لهذا رياء، بسبب أن الرياء أن يعمل ليراها غير الله تعالى من خلقه، والرؤية لا تصح إلا من الخلق، فمن لا يرى ولا يبصر، لا يقال في العمل بالنسبة إليه رياء، والمال المأخوذ في الغنيمة ونحوه لا يقال إنه يرى ويبصر، فلا يصدق على هذه الأغراض لفظ الرياء، لعدم الرؤية فيها، وكذلك من حج وشرك في حجه غرض المتجر، بل يكون جُل مقصده أو كله السفر للتجارة خاصة، ويكون الحج إما مقصود مع ذلك، أو غير مقصود، فهذا أيضاً لا يقدر في صحة الحج، ولا يوجب إثماً ولا معصية، وكذلك من صام ليصح جسده،

أو ليحصل له زوال مرض من الأمراض التي ينافيها الصيام، ويكون التداوي هو مقصوده، أو بعض مقصوده، وأوقع الصوم مع هذه المقاصد، لا تقدح هذه المقاصد في صومه، بل أمر بها صاحب الشرع في قوله: «يا معاشر الشباب: من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء»^(١)، أي قاطع، فأمر بالصوم لهذا الغرض، ولو كان ذلك قادحاً لم يأمر به عليه الصلاة والسلام في العبادة ولا معها، ومن ذلك أن يجدد وضوءه ليحصل له التبرد أو التنظف، وجميع هذه الأغراض لا يدخل فيها تعظيم الخلق، بل هي تشريك أمور من المصالح، ليس لها إدراك ولا تصلح للإدراك، ولا للتعظيم، فلا تقدح في العبادات، فظهر الفرق بين بين قاعدة الرياء في العبادة، وبين قاعدة التشريك في العبادة غرضاً آخر غير الخلق، مع أن الجميع تشريك، نعم، لا نمنع إن هذه الأغراض المخالطة للعبادة قد تنقص الأجر، فإن العبادة إذا تجردت عنهما زاد الأجر وعظم الثواب، أما الإثم والبطلان فلا سبيل إليه، ومن جهته حصل الفرق، لا من جهة كثرة الثواب وقلته. انتهى.

وبينه وبين كلام الغزالي مخالفة.

وقال سيدي زروق رضي الله تعالى عنه في قواعده:

قاعدة: إذا صح أصل القصد فالعوارض لا تضرك، قاله مالك رحمته الله في الرجل يحب أن يرى في طريق المسجد، ولا

(١) متفق عليه، فرواه البخاري في صحيحه (١٩٠٥ و ٥٠٦٥)، ومسلم في صحيحه (١٤٠٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

يحب أن يُرى في طريق السوق، وفي الرجل يأتي المسجد فيجد الناس قد صلوا، فيرجع منهم حياءً، وكما قال ﷺ في الرجل يحب جمال نفسه وثوب^(١)، ومن ثم قال سفيان الثوري رحمه الله: إذا جاء الشيطان في الصلاة فقال: إنك مرء، فزدها طولاً^(٢). انتهى^(٣).

المبحث الثالث من المقصد الثالث :

في حقيقة النية ومحلها وحكمة إيجابها وشروطها وتقسيمها :

فأما حقيقتها: فقال الشهاب القرافي رحمه الله تعالى بعد كلام^(٤) : وأما النية فهي إرادة تتعلق بإحالة^(٥) الفعل إلى بعض ما يقبله، لا بنفس الفعل من حيث هو فعل، ففرق بين قصدنا لفعل الصلاة، وبين قصدنا لكون ذلك قرينة أو فرضاً أو نفلاً أو أداء أو قضاء أو غير ذلك، مما هو جائز على الفعل، فالإرادة المتعلقة بأصل الكسب والإيجاد هي المسماة بالإرادة، ومن جهة أن هذه الإرادة محيلة للفعل إلى بعض جهاته الجائزة عليه تسمى من هذه الجهة^(٦) نية. انتهى.

(١) رواه مسلم (٩١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) هكذا ذكر المؤلف نقلاً عن زروق، والأثر مروي عن الحارث بن قيس رواه ابن أبي شيبه في مصنفه (٤٧٦/٢) (٨٤٤٣) وهو في الزهد لابن المبارك من طريق سفيان الثوري لا من مقوله (٣٥).

(٣) قواعد التصوف لزروق، قاعدة رقم (١٧٨).

(٤) ذكره في "الأمنية في إدراك النية" (ص ٩).

(٥) في "الأمنية" (بإمالة الفعل).

(٦) في المصدر السابق (الوجه).

وأما محلها: فاعلم أن النية نوع من الإرادة، والإرادة وأنواعها، والعلم والظن والشكر والخوف والرجاء وجميع ما ينسب إلى العقل، أو القلب من الأفعال قائم بالنفس، فالمراد بالعقل والقلب المنسوب إليه شيء من ذلك النفس، فمحل النفس محل العقل، وأكثر الفقهاء وأقل الفلاسفة على أنه القلب، وأقل الفقهاء وأقل الفلاسفة على أنه الدماغ، محتجين بفساد العقل وبطلان العلوم والأنظار وأحوال النفس بفساد الدماغ، وأجيب بأن استقامة الدماغ لعلها شرط، والشيء يفسد بفساد شرطه، ولا جزم مع الاحتمال، بل النصوص واردة بأن ذلك في القلب كقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ [الحج: ٤٦]، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]، ﴿أَوَلَيْكَ كِتَابٌ فِي قُلُوبِهِمُ الْأَيْمَنُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الزمر: ٢٢]، ولم يذكر الدماغ قط في هذه المواطن، فدل على أن محل العقل القلب لا الدماغ، وجعل الله تعالى في جاري عاداته استقامة حال الدماغ شرطاً في حصول أحوال القلب والعقل على وجه الاستقامة، فالنفس في القلب على الراجح، وإذا كانت فيه فجميع صفاتها من النية وغيرها فيه.

قال بعض العلماء^(١): النفس هي الروح، وهي العقل، فتسمى نفساً باعتبار ميلها إلى الملاذ والشهوات، وروحاً باعتبار تعلقها بالجسد تعلق التدبير بإذن الله تعالى، في غذائه

(١) ذكره هكذا القرافي في "الأمنية" (ص ١٨)، وكذا مؤلف "مواهب الجليل" (١/ ٢٣١).

وصحته وسقمه، ومتى فارقتة ذهبت حياته في جاري العادة، ومن الممكن عقلاً أن تذهب الروح من الجسد ويبقى حياً، كما تضع المرأة جنينها وتبقى حية على حالها، فالنفس جسم لطيف حي شفاف، في جسم حي كثيف، فمفارقتة كمفارقة الجنين، وتسمى عقلاً باعتبار كونها محصلة للعلوم بالفكر، فصار لها ثلاثة أسماء، باعتبار ثلاثة أحوال، والموصوف واحد، وبهذا يتجه كونها في القلب، وإذا كانت النفس في القلب كانت النية والإرادة وأنواع العلوم وجميع أحوال النفس في القلب، هذا محصل ما في الأمنية للقرافي ^(١)، مع زيادة يسيرة.

وأما حكمة إيجابها، فقال في الأمنية ^(٢): فتميز العبادات عن العادات، أو تميز مراتب العبادات.

فالأول كتمييز ما لله تعالى عما ليس له، فيصلح الفعل للتعظيم، كالغسل يقع تبرداً أو تنظفاً، ويقع عبادة مأموراً بها، فإذا نوى تعين أنه لله تعالى، فيقع تعظيم العبد للرب بذلك الغسل، ومع عدم النية لا يحصل التعظيم، وكالصوم يكون لعدم الغذاء، أو يكون للتقرب، فإذا نوى حصل به التعظيم لله تعالى.

وأما الثاني فكالصلاة، تنقسم إلى فرض ومندوب، والفرض ينقسم إلى مندور وغيره، وغير المندور ينقسم إلى الصلوات الخمس، وهي تنقسم إلى أداء وقضاء، والمندوب ينقسم إلى راتب كالعيدين والوتر، وغير راتب كالنوافل،

(١) (ص ١٨).

(٢) (ص ٢٠).

وكذلك القول في قربات المال والصوم والنسك، فشرعت النية لتمييز هذه الرتب، ولهذه الحكمة تضاف صلاة الكسوف والاستسقاء والعידین والفرائض إلى أسبابها، لا لأن تلك الأسباب قرب في نفسها، بخلاف أسباب الكفارات، لا تضاف الكفارات إليها في النوع الواحد، لاستوائها، نحو كفارات الحنث في اليمين، إذا وقع واحد منها، لا تضيفها إلى سببها، بخلاف كفارة حنث وكفارة ظهار وكفارة قتل، يتعين فيها الإضافة، حتى يتعين التكفير عن تلك الجنائية، أو تلك اليمين، وسوى الإمام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه بين الصلوات والكفارات في عدم الإضافة إلى الأسباب، والفرق ما تقدم من استوائها، وأما الصلوات فكلها مختلفة، حتى الظهر والعصر، بقصر القراءة في العصر وطولها في الظهر، انتهى بتصرف قليل.

قلت: إضافة التمييز إلى العبادات ومراتبها تقتضي اختصاص النية بالعبادة، مع أنها لا تختص بها، فتكون في غيرها، كالزكاة بالذال المعجمة، وقضاء دين من دينين مثلاً، أحدهما برهن دون الآخر، فلا ينصرف لأحدهما إلا بنية، - كما يأتي إن شاء الله تعالى - ويمكن الجواب بأن كلامه بالنظر للغالب.

قال في الأمنية^(١): وهذه الحكمة قد اعتبرت في ستة قواعد في الشريعة، ثم قال:

القاعدة الأولى: القربات التي لا لبس فيها لا تحتاج

إلى نية، كالإيمان بالله تعالى، وتعظيمه، وإجلاله، والخوف من عذابه، والرجاء لثوابه، والتوكل على كرمه، والحياء من جلالة، والمحبة لجماله، والمهابة من سلطانه، والتسبيح والتهليل وقراءة القرآن وسائر الأذكار، فإنها متعينة لجنابه ﷺ، وكذلك النية منصرفة إلى الله بصورتها، فلا تفتقر إلى نية أخرى، ولا حاجة إلى التعليل بأن افتقارها يؤدي للتسلسل، ولذلك يثاب الإنسان على نية منفردة دون الفعل المنفرد، وأما كون الإنسان يثاب على النية حسنة واحدة، وعلى الفعل عشرًا إذا نوى، فلأن الأفعال مقاصد، والنيات وسائل، والوسائل أخفض رتبة من المقاصد.

القاعدة الثانية: الألفاظ إذا كانت نصوصاً في شيء غير مترددة لم تحتج إلى نية، لانصرافها بصراحتها لمدلولها، وإن كانت كناية أو مشتركة مترددة افتقرت إلى نية.

القاعدة الثالثة: المقاصد من الأعيان في العقود إذا كانت متعينة استغنت عما يُعَيَّنُها، كمن استأجر فأسا أو قادوماً أو ثوباً أو عمامة، لم يحتج إلى تعيين المنفعة في العقد، لانصراف هذه الأشياء بصورتها إلى مقاصدها، وإن كانت العين مترددة بين منفعتين، كالدابة للحمل والركوب، والأرض للنبات والزراعة والغرس، افتقرت إلى التعيين.

القاعدة الرابعة: النقود إذا كان بعضها غالباً لم يحتج إلى تعيينه في العقد، وإلا احتاج.

القاعدة الخامسة: الحقوق إذا تعينت لمستحقها، كالدين المنفرد، لم تحتج إلى نية، وإن تردد بين دينين أحدهما

برهن، والآخر بغيره، فإن الدافع يفتقر في تعيين المدفوع إلى النية والتصريح.

القاعدة السادسة: التصرفات إذا كانت دائرة بين جهات شتى لا تنصرف لأحدهما إلا بنية، كوصي على أيتام، اشترى سلعة، لا تنصرف لأحدهم إلا بنية، ومتى اتحد التصرف انصرف لجهته، لتعينه، كتصرفه لنفسه، ولغيره بالوكالة، لا ينصرف للغير إلا بالنية، لأن تصرف الإنسان لنفسه أغلب، فإن قلت: فلم افتقر التيمم إلى نية مع تميزه بصورته لله تعالى؟ قلت: التيمم خارج عن نمط العبادات، فإنها كلها تعظيم وإجلال، وليس في مسّ التراب ومسحه بالوجه صورة تعظيم، بل هو يشبه اللعب والعبث، فاحتاج إلى نية، ليخرج من حيّز اللعب إلى حيّز التقرب بنيته، انتهى بتصرف.

وأما شروط النية فثلاثة:

الأول: أن تتعلق بمكتسب للناوي، فإنها مخصّصة، وتخصص غير المفعول المكتسب للمخصص محال، واستشكل نية الإمامة، إذ الإمامة ليست مكتسبة، لأن صلاة الإمام مساوية لصلاة المنفرد صورة، وأجيب بأن الشرط أن تتعلق بمكتسب للناوي، أو تابع لمكتسبه، كالوجوب والندب.

الثاني: فيما إذا كان المنوي واجباً، أن يكون وجوبه معلوماً أو مظنوناً، لا مشكوكاً، لتردها فيه، فلا تنعقد، فإن قلت: قد تعلق بالمشكوك فيه في مواضع بالإجماع، كمن

يشك هل صلى؟ فإنه يجب عليه أن يصلي، وينوي تلك الصلاة مع الشك في وجوبها، وغير ذلك، قلتُ: سيأتي إن شاء الله تعالى الجواب في المبحث الخامس من هذا المقصد.

الثالث: أن تكون مقارنة للمنوي، واستثنى الصوم للمشقة في المقارنة، لإتيان أول الصوم حالة النوم غالباً، والزكاة في الوكالة على إخراجها، عوناً على الإخلاص، ودفعاً لخلج الفقير بالأخذ، فتقدم النية عند الوكالة، ويتأخر الإخراج المنوي.

وأما تقسيمها: فتنقسم إلى: نية فعلية موجودة، وحكمية معدومة.

فإذا نوى أول العبادة فهذه نية فعلية، ثم إذا ذهل عنها حكم صاحب الشرع بأنه ناوٍ ومتقرب، فهذه هي النية الحكمية، أي حكم الشرع لصاحبها ببقاء حكمها، لأنها موجودة، وهذا لا يختص بالنية، فقد قال العلامة القرافي^(١): ما من معنى مأمور به في الشريعة، ولا منهي عنه، إلا وهو منقسم إلى: فعلي وحكمي، ونعني بالفعلي: وجوده في زمن وجوده وتحققه دون زمان عدمه، ونعني بالحكمي حكم صاحب الشرع على فاعله بعد عدمه، بأنه من أهل ذلك الوصف، وفي حكم الموصوف به دائماً، حتى بلا سبب ضده، كالإيمان بالله تعالى، إذا استحضره، فهذا إيمان فعلي، فإذا غفل عنه بعد ذلك، حكم صاحب الشرع بأنه

(١) في كتابه "الفروق" (١/٣٤٧).

مؤمن، وله أحكام المؤمنين في الدنيا والآخرة، فمن خرس لسانه عند الموت وذهب عقله، فلم ينطق بالشهادة عند الموت، ولا أحضر الإيمان بقلبه، ومات على تلك الحال مات مؤمناً، ولا يضره عدم الإيمان الفعلي عند الموت، كما أن الكافر إذا خرس لسانه وذهب عقله عند الموت، فعجز عن الكفر الفعلي، ومات على ذلك، لا ينفعه ذلك، وحكمه عند الله تعالى حكم الذين استحضروا الكفر في تلك الحال بالفعل، والمعتبر ما تقدم من كفر وإيمان، ولا عبرة بالعدم في المعنى عن الموت، وسائر الأمور والمنهيات كذلك، فهذه قاعدة مجمع عليها، والحكميات أبداً في هذا الباب فرع الفعليات، انتهى باختصار وتقديم وتأخير.

المبحث الرابع من المقصد الثالث :

في أقسام المنوي :

هو ضربان : مقصود في نفسه، كالصلاة.

ومقصود لغيره، وهو قسمان :

أحدهما : مع كونه مقصوداً لغيره هو أيضاً مقصود في نفسه، كالوضوء، فإنه نظافة مشتملة على المصلحة، وهو مطلوب للصلاة، لتكمل وتحسن هيئتها في الوقوف بين يدي الله تعالى، على أحسن الهيئات.

والثاني : مقصود لغيره فقط، كالتييم، والمقصود بالنية إنما هو تمييز المقصود لنفسه، لأنه المهم، فلذا اختلف في صحة التيمم إذا نواه، دون استباحة الصلاة، فالصحة لكونه عبادة، وعدمها لكونه ليس مقصوداً في نفسه، وما كان

مقصوداً لنفسه ولغيره يُخَيَّر المكلّف بين قصده له، لكونه مقصوداً في نفسه، وبين قصده لمقصوده دونه، فالأول كقصده الوضوء، والثاني كقصده استباحة الصلاة.

المبحث الخامس من المقصد الثالث:

هل يحتاج جعل البناء مسجداً إلى نية أو لا ؟
اعلم أن الفعل قسمان:

الأول: ما لا تمكن نية التقرب به إلى الله تعالى.
الثاني: ما تمكن.

فالأول شيئان: أحدهما: النظر الأول المفضي إلى العلم بثبوت صانع العالم ﷻ، فإنه انعقد الإجماع على أنه لا يمكن نية التقرب به، فإن قصد التقرب بالفعل فرع اعتقاد وجوده، وهو قبل النظر المحصل لذلك لا يعلم ذلك، فتعذر عليه قصد التقرب، وهو كمن ليس له شعور بحصول ضيف، كيف يتصور منه القصد إلى إكرامه، قاله القرافي^(١)، وبحث فيه شيخنا العدوي، نفعا الله تعالى به وأعلى رتبته في الدارين بما هو متجه: إن قصد التقرب بالنظر الأول لا يتوقف على خصوص المعرفة، بل على اعتقاد وجوده تعالى، ولو تقليداً، فمن اعتقد وجوده تعالى تقليداً أمكنه نية التقرب بالنظر، فما تقدم مشكل.

قال القرافي: وثانيهما فعل الغير^(٢)، قلت: وجهه بما تقدم في شروط النية فلا حاجة لإعادته، قال: وما عدا

(١) في المصدر السابق له (١/٢٣٤-٢٣٧).

(٢) المصدر السابق.

هذين الشيئين تمكن نيته قربة، ثم الذي تمكن نيته: منه ما شرعت فيه النية، ومنه ما لم تشرع فيه النية، فانقسمت الشريعة بعد ذلك إلى مطلوب وغيره، فغير المطلوب لا ينوى من حيث هو غير مطلوب، بل يقصد بالمباح التقوي على مطلوب، كما يقصد بالنوم التقوي على قيام الليل، فمن هذا الوجه تشرع نيته، لا من جهة أنه مباح.

والمطلوب في الشريعة قسمان: نواهي وأوامر، فالنواهي لا يحتاج شيء منها إلى نية، بل يخرج الإنسان من عهدة المنهي عنه بمجرد تركه، «وإن لم»^(١) يشعر به، فضلاً عن القصد إليه، نعم، إن نوى بتركها وجه الله تعالى حصل الثواب، وصار الترك قربة.

وأما الأوامر فقسمان أيضاً:

أحدهما: ما تكون صورته كافية في تحصيل مصلحته، فلا تحتاج إلى نية، كدفع الديون ورد المغصوب ونفقات الزوجات والأقارب وعلف الدابة ونحو ذلك، فهذا القسم مستغن عن النية شرعاً، فمن دفع دينه غافلاً عن قصد التقرب، أجزاءه، نعم، إن قصد في هذه الصور كلها امتثال أمر الله تعالى فيها، حصل له الثواب، وإلا فلا.

ثانيهما: ما لا تكون صورته كافية في تحصيل مصلحته، فهذا القسم هو المحتاج إلى النية، كالعبادات، فإن الصلاة شرعت لتعظيمه تعالى، والتعظيم إنما يحصل بالقصد، ألا

(١) في الأصل (وإن لم) بحذف النون.

ترى أنك لو صنعت ضيافة لإنسان؛ فأكلها غيره، من غير قصدك، لكنت معظماً للأول، دون الثاني، بسبب قصدك، فما لا قصد فيه لا تعظيم فيه، فيلزم أن العبادات كلها يشترط فيها القصد، لأنها إنما شرعت لتعظيم الله تعالى. انتهى.

فإذا تمهدت هذه القواعد الجليلة، عَلِمَ من عرفها أن بناء المسجد يحتاج إلى نية، تميزه عن بعض ما تقبله صورة البناء، لتردها بين المسجدية وغيرها، فإن قلت: لو جعل بيتاً مسجداً، لصح، إذ لم يشترطوا أن يبني بقصد المسجدية، قلت: هذا ليس بقادح، لأن بناء البيت لم ينصرف للمسجدية بمجرد البناء، فالشرط النية، إما عند البناء أو بعد.

فإن قلت: هل المسجد من المقصود في نفسه أو غيره؟ قلت: من المقصود لغيره فقط، إذ مصلحته إيقاع الصلاة ونحوها مما أذن إيقاعه فيه، فيقصد لمقصوده.

فإن قلت: كيف يتعذر نية التقرب بالنظر الأول، مع أن غاية الناظر قبل النظر أن يجوز أن يكون له صانع، وأن لا يكون، وأن يكون هذا النظر واجباً عليه، وأن لا يكون، وهذا لا يمنع قصد التقرب، بدليل ما وقع في الشريعة: إن من شك هل صلى أو لا؟ يجب عليه أن يصلي وينوي التقرب بتلك الصلاة المشكوك فيها، ومن نسي صلاة من الخمس، يصلي الخمس وينوي التقرب بكل واحدة، مع شكه في وجوبها عليه، والنظائر كثيرة، قلت: أجيب بأن الله تعالى شرع الأحكام وشرع أسبابها، وجعل منها الشك سبباً،

متفرعة في عدة من الصور، حيث سار، فإذا شك في الشاة المذكاة والميتة حرمتا بسبب الشك، وإذا شك في الأجنبية وأخته حرمتا بسبب الشك، وإذا شك في عين الصلاة المنسية وجبت الخمس، بسببه، وكذلك بقية النظائر، فالمتقرب في جميع الصور جازم بوجود الموجب، وهو الله تعالى، وسبب الوجوب الذي هو الشك، والواجب الذي هو الفعل، ودليل الوجوب الذي هو الإجماع أو النص، فالجميع معلوم، وفي صورة النظر لا شيء منها معلوم، بل الجميع مجهول مشكوك فيه، وليس المدعي إن الشك جعله الشرع سبباً في جميع الصور، بل في بعضها، بحسب ما يدل عليه الدليل، إذ هو ثلاثة أقسام:

مجمع على نصبه، كمن شك: هل صلى؟ فيجب عليه أن يصلي بسبب الشك.

ومجمع على إلغائه، كمن شك: هل طلق؟ لا يلزمه شيء إجماعاً.

ومختلف فيه، كمن شك في الحدث بعد تحقق الطهر، فاعتبره الإمام مالك فأوجب الوضوء، ولم يعتبره الإمام الشافعي فلم يوجبه.

وهذا التقسيم لا ينافي حكاية الإمام العلامة القرافي الإجماع على إلغاء كل مشكوك فيه، لظهور الفرق بين الشك والمشكوك.

فإن قلت: إذا كان كل مشكوك فيه ليس بمعتبر، فكيف اعتبر الإمام مالك الحدث المشكوك فيه، فأوجب الوضوء،

قلتُ: لم يوجبه لاعتبار المشكوك فيه من الحدث، فيكون مخالفاً للإجماع، بل لعدم اعتبار المشكوك فيه من الشرط الذي هو الطهارة، لأن الشك في الحدث يستلزم الشك في الطهارة، لأن الشك في أحد المتقابلين يستلزم الشك في الآخر، فعمل بالقاعدة المجمع عليها، كما أن الإمام الشافعي عمل بها أيضاً، لإلغائه الحدث، لكونه مشكوكاً فيه، وبالجمله، فالخلاف إنما هو في كيفية استعمالها لا فيها.





المقصد الرابع

في قوله ﷺ في ذلك الحديث «مسجداً»

هو نكرة في سياق الشرط، على جعل (من) فيه شرطية، فيعم، والمناسب هنا البدلي، فلا يختص بمسجد، وقد تكون النكرة في سياق الشرط للعموم الشمولي، قال الجلال المحلي^(١): نحو ﴿وَإِنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ﴾ [التوبة: ٦].

فإن قلت: هل يصح هنا أن تكون للعموم الشمولي؟ قلت: لا، لاقتضائه أن بناء بيت في الجنة مترتب على بناء كل مسجد، لا على مسجد واحد، وليس كذلك.

ثم مسجد بكسر الجيم، اسم مكان السجود لغة، والمكان المعلوم عرفاً، وقياسه فتح الجيم، وخولف القياس فرقاً بين اسم المكان وغيره، لأن موافقه يكون مصدراً ميمياً، واسم زمان واسم مكان، ويجمع مكسور الجيم ومفتوحها على مساجد، ثم هذا الجمع قد يطلق على الجوارح السبعة، لأنها محل السجود، بمعنى الخضوع، وخص السجود بالاشتقاق منه لأعظميته.



(١) شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع بحاشية العطار (١١/٢).

المقصد الخامس

في قوله ﷺ «بنى الله»

أي أمر الملائكة بالبناء، أو تعلقت قدرته به، وعلى كلٍّ فهو مجاز^(١)، لكن على الأول مرسل تبعي، علاقته السببية، وعلى الثاني استعارة تصريحية تبعية تحقيقية مطلقة.

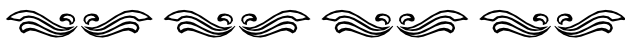
فإن قلت: على جعل «من» شرطية فجملة «بنى الله» جواب الشرط، وجواب الشرط لا يتعلق إلا بالمستقبل، - كما مر - فيلزم أن يكون ذلك البيت الذي في الجنة ليس موجوداً قبل بناء المسجد، فيرد على مذهب أهل السنة رحمهم الله إن الجنة والنار موجودتان الآن، قلت: لا يرد، لأن قصاره عدم تمام بيوت الجنة الآن، ولا يلزم منه عدمه الآن، كما لا يخفى، ومذهب أهل السنة: وجود الجنة، لا تمام بيوتها وغراسها، فإن كلاً من البناء والغرس لم يكمل، لما صح في بعض الأعمال: أنه يغرس به شجر في الجنة.

فإن قلت: على تفسير البناء متعلق القدرة، فما المراد بالتعلق؟ قلت: التعلق التنجيزي، لأنه هو الذي يلزم منه وجود المقدور، ولأنه الذي يصح أن يكون استقبالياً.

(١) هذا الكلام لا يسلم للمؤلف، فبناء الله هنا يحمل على ما حمّله عليه السلف الصالح من حمّله على حقيقته.

والإتيان بالجلالة إظهار في محل الإضمار، إما للتلذذ باسمه تعالى، أو تعظيمه، أو التنبيه على عظمة البناء، لأن اسم الجلالة جامع لمعاني الأسماء والصفات، ولأنه اسم الله الأعظم، أو لدفع توهم عودة على «من».





المقصد السادس

في قوله «له»

يحتمل تعلقه ببني، ويحتمل كونه حالاً من بيت.
فإن قلت: كيف الحالية، مع أن البيت لم يكن له إلا
بعد البناء؟

قلت: أجيب بأنها حال منتظرة، قلت: يصح كونها
مقارنة، وكونه له قبل البناء، بحسب علم الله تعالى، ثم على
تعلقه ببني: يصح أن اللام للتمليك أو العاقبة أو بمعنى عند،
عندية مكانة وشرف، لا مكان، وأما التعليل فلا يصح، لأن
أفعال الله تعالى كأحكامه لا تعلل.



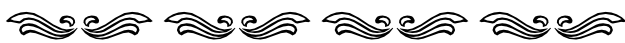
المقصد السابع في قوله ﷺ «بيتاً»

إن قلت: ظاهره أنه بيت واحد، مع أن أقل المضاعفة عشر، وأكثرها لا حد له؟
قلت: يحمل البيت على الجنس، فيصدق بالقليل والكثير.

فإن قلت: فما المراد بالمثلية، في رواية «بنى الله له مثله في الجنة»، وقد ذكرتها في المقدمة.
قلت: قال شارحه: المقصود من المثلية إن جزاء هذه الحسنة من جنس البناء لا من غيره، فلا ينافي أن الحسنة بعشر أمثالها، فليست المثلية من كل وجه، ويشعر بذلك - كما قال شارحه - الرواية الأخرى المتقدمة «بنى الله له في الجنة أوسع منه»^(١).



(١) انظر: فيض القدير للمناوي (١٢٥/٦).



المقصد الثامن

في الجنة

هل هي سبع جنات: دار الجلال ودار السلام ودار الخلد ودار النعيم وجنة عدن وجنة المأوى وجنة الفردوس وهو المشهور، أو ثمان، فيزداد دار القرار، أو أربع، أو واحدة، والكل أوصاف لها منطبقة عليها، أقوال.

وعلى أنها أكثر من واحدة: هل هي متجاورة؟ أو بعضها فوق بعض؟ قولان، والمراد بتجاورها أن يكون بعضها في باطن بعض، كدوائر بعضها محيط ببعض هكذا.

فإن قلت: قد ثبت أن الفردوس أوسط الجنان، وسقفها عرش الرحمن، ومنها تتفجر أنهار الجنة، فما معنى ذلك (على كلا القولين)؟

قلت: إما على أن بعضها فوق بعض فالمراد بالأوسط الأفضل، فلا ينافي أنها الأعلى، وأما على أنها متجاورة فيصح حمل الأوسط على الذي في الوسط، وتخصيصها بأن سقفها العرش لاتصالها به، لعلوها على غيرها.

فإن قلت: يلزم أن تكون الجنة المحيطة بها أوسع منها، بل يلزم أن يكون أوسع الجنان الجنة المحيطة بما سواها؟

قلت: لا يلزم، لجواز أن تكون المحيطة فراغها أقل

من فراغ المحاط بها، ثم إنه قد تقدم أن بعضهم جعل مراتب الإخلاص سبعة، لكل مرتبة يليق بها جزء مخصوص، فيصح أن تكون (ال) في الجنة للعهد، والمعهود في كل مرتبة ما يناسبها، فتكون الجنان كلها معهودة، لكن موزعة على تلك المراتب، ويصح أن تكون للجنس، ويصح أن تكون للاستغراق، فيدخل جميع الجنان، إما يكون في أوقات مختلفة، أو في وقت واحد، بأن يعطيه الله تعالى صوراً متعددة، كما يقع للأولياء في الدنيا، قيل: إنما سمي البدل بدلاً لأنه إذا انتقل من مكان أقام شبحاً فيه مثله، حتى يظن من يراه أنه لم ينتقل، وإذا ليس شأن الدنيا خرق العادات، فالآخرة التي شأنها ذلك أولى، وبابه التوقيف^(١).

وإلا فيستحيل عقلاً كون الجرم الواحد في مكانين في وقت واحد، فلا تتعلق به قدرة الله تعالى، وأما كون أحوال الآخرة خارقة للعادة فمسلم، لكن في الأمور الممكنة عقلاً، وأما المستحيل عقلاً فلا يتصور في العقل وجوده أصلاً، لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولا تتعلق به قدرة الله تعالى.

وهذا آخر ما يسره الله تعالى من إحسانه، وأنعم به وأسداه من امتنانه، فالحمد لله أولاً وأخيراً، وظاهراً وباطناً، الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا

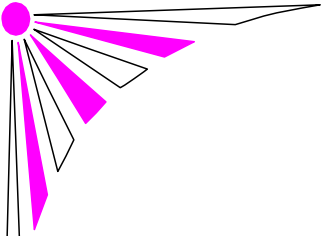
(١) من بداية قوله (بأن يعطيه الله.... إلى هنا، وكتب بعدها (لا رب غيره)، وكلها كتبت إلحاقاً على حاشية الأصل، واقتصر من طرف لوح الأصل بعض الكلمات، ولذلك يظهر فيه اختلال في المعنى.

الله، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم.

وكان الفراغ منه آخر رابع ساعة من غروب ليلة الأحد المبارك ثالث عشرين يوماً من رمضان المعظم قدره، من شهور سنة ثمانية وثمانين ومائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام.

تم بحمد الله وعونه والحمد لله وحده، ،

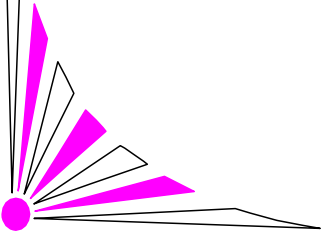




الرسالة الثالثة

شرح حديث
«من بنى لله مسجداً ولو كمفحص
قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة»

تأليف
محمد بن الإمام الأمير المعروف بالسنبائي
المتوفى سنة ١٢٣٢هـ





دراسة عن الكتاب ومؤلفه

✽ أولاً: معلومات الكتاب والرأي حوله:

نسبة الكتاب لمؤلفه:

ثبتت نسبة الكتاب لمؤلفه من ذكره لاسمه في مقدمة الكتاب، بقوله: فيقول الفقير للمولى القدير، عبده وابن عبده، محمد ابن الإمام الأمير، جبر الله قلبه الكسير، وحفّه باللفظ في التقدير.

دراسة مختصرة عن الكتاب:

يمتاز المؤلف في كتابه هذا بأنه تتبع ألفاظ الحديث، وشرحها لفظاً لفظاً، وأسهب الكلام عند شرحه للجنة؛ في بيان عدد الجنان، وأبوابها، وبعض التفصيلات في أحكامها، وكيفية بناء البيت في الجنة.

ثم ختم الكتاب بخاتمة في عاقبة تخريب المساجد.

✽ ثانياً: النسخ الخطية:

اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسختين خطيتين، فيما يلي بياناتهما:

النسخة الأولى: نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

العنوان: شرح حديث «من بنى لله مسجداً».

المؤلف: محمد بن الإمام الأمير.
الناسخ: محمد السبكي الدلجموني.
تاريخ النسخ: ١٩ جمادى الآخر ١٢١٥ هـ.
عدد الأوراق: ٧ عدد الأسطر: ٢٥.
المكتبة: مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
رقم المخطوط: ٦٧٨٢.
وقد اعتبرت هذه النسخة أصلاً وأشارت لها بحرف: م.
المكتوب على طرتها:

رسالة جامعة لطيفة للعلامة الأمير في تفسير الحديث الشريف، وهو قوله ﷺ: «من بنى لله مسجداً».

ثم كتب بخط مغاير: شرح حديث: «من بنى لله مسجداً ولو كمفحص قطاة بنى الله بيتاً في الجنة».

للعلامة محمد بن الأمير.

ثم كتبت هذه الأبيات:

لك الشاء الذي طابت روائحه فعطّرت من شذى أنفاسها الزّهرا
منحتنا درراً من بحرٍ مدرّكةٍ والبحرُ من شأنه أن يمنح الدررا
غيره:

إذا استقل المولى مدائح عبده فذلك في تقليلها واضح العذر
إذا لم تكن درّاً فليس بلائق وإن تك درّاً كيف يُهدى إلى البحر
النسخة الثانية: نسخة مكتبة الملك عبدالعزيز العامة:

العنوان: لم يكتب على طرة المخطوطة عنوان لها وقد كتب المفهرس لها عنوان: تعليق على حديث «من بنى لله

مسجداً يذكر فيه كمفحص قطة بنى الله له بيتاً في الجنة».

المؤلف: محمد بن محمد بن أحمد الأمير.

الناسخ: مجهول.

تاريخ النسخ: صبيحة يوم الخميس من شهر رمضان

١٢٣١هـ.

عدد الأوراق: ٤ أوراق.

المكتبة: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض.

رقم المخطوط: ٦١٨.

وقد رمزت لهذه النسخة بحرف: ز

❖ ثالثاً: ترجمة المؤلف:

اسمه وولادته:

هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز بن محمد السنباوي المالكي الأزهري، الشهير بالأمر، وهو لقب جده الأدنى أحمد، وسببه: أن أحمد وأباه عبد القادر كان لهما إمرة بالصعيد.

ولد في شهر ذي الحجة سنة أربع وخمسين ومائة وألف بناحية سَبَّو بمصر، ثم ارتحل مع والديه وعمره تسع سنين.

حب إليه طلب العلم وهو صغير، فبرز في فنون كثيرة.

أخذ العلم عن علي بن العربي السقاط والشيخ الصعيدي والسيد البليدي والشيخ محمد التاودي بن سودة، ولازم حسن الجبرتي وتلميذه الشيخ محمد ابن إسماعيل النفراوي المالكي والشيخ محمد الحفني والنجم الغيطي،

والشيخ أحمد الجوهري وغيرهم.

تصدر لإلقاء الدروس في حياة شيوخه، ونما أمره، واشتهر فضله، خصوصاً بعد موت أسيّاخه، وشاع ذكره في الآفاق، وخصوصاً بلاد المغرب، وصار له طلاب كثيرون، فالمرّجم من المجيزين، وله ثبت في ذلك.

مؤلفاته :

له مؤلفات كثيرة، اشتهرت وتناقلها الناس، وصارت عمدة في بعض الفنون.

فمن مؤلفاته في الفقه: (الإكليل شرح مختصر خليل)، وحاشية على شرح الزرقاني على العزية)، و(حاشية على شرح ابن تركي على العشماوية).

وله كتاب: (المجموع) وهو من أبرز مصنفاته، وشرحه بشرح وافٍ سماه (ضوء الشموع على شرح المجموع).

ومن مؤلفاته في النحو:

(حاشية على مغني اللبيب لابن هشام) مطبوع في مجلدين، و(حاشية على شرح الشيخ خالد على الأزهرية)، و(حاشية على شرح الشذور).

ومن مؤلفاته في التفسير:

(تفسير المعوذتين) و(تفسير سورة القدر).

وله (ثبت في أسماء شيوخه ونبذ من تراجمهم وتراجم من أخذوا عنهم) مطبوع.

وأخرى غيرها.

ثناء العلماء عليه :

قال عنه الجبرتي وهو معاصر له : العالم العلامة الفاضل الفهامة، صاحب التحقيقات الرائقة، والتأليفات الفائقة، شيخ شيوخ أهل العلم، وصدر صدور أهل الفهم، المتفنن في العلوم كلها، نقلها وعقلها، وأديها، إليه انتهت الرياسة في العلوم بالديار المصرية، وباغت مصر ما سواها بتحقيقاته البهية، استنبط الفروع من الأصول، واستخرج نفائس الدرر من بحور المعقول المنقول، وأودع الطروس فوائده، وقلدها عوائد فرائده.

ونقل الجبرتي عن اشتهار كتب المترجم له، حتى إن شيخه العدوي كان اذا توقف في موضع يقول : (هاتوا مختصر الأمير) وهي منقبة شريفة.

وقال الكتاني عن ثبت المترجم له : وثبته مدار رواية المصريين ومعظم الحجازيين والمغاربة، وفهرسه هذا في نحو أربع كراريس، مفيد جامع للمصنفات الحديثية والكتب، رتبها على الفنون والمسلسلات والطرق.

ثم ذكر ما أنشده صهره الفقيه الناسك أبو العلاء إدريس بن محمد بن طلحة لنفسه في حق المترجم ومصنفاته الكثيرة :
كلام الأمير أمير الكلام فلا حشوفيه ولا ما يلام
إذا رمت تحقيق مسألة فلازم تأليفه والسلام
وفاته :

قال الجبرتي : وبآخرة ضعفت قواه، وتراخت أعضاه، وزاد شكواه، ولم يزل يتعلل ويزداد أنينه، ويتململ

والأمراض به تسلسل، وداعي المنون عنه لا يتحول، إلى أن توفي يوم الاثنين عاشر ذي القعدة الحرام سنة ١٢٣٢هـ، وكان له مشهد حافل جداً، ودفن بالصحراء بجوار مدفن الشيخ عبد الوهاب العفيفي بالقرب من عمارة السلطان قايتباي، وكثر عليه الأسف والحزن، وخلف ولده العلامة النحرير الشيخ محمد الأمير.

مراجع الترجمة:

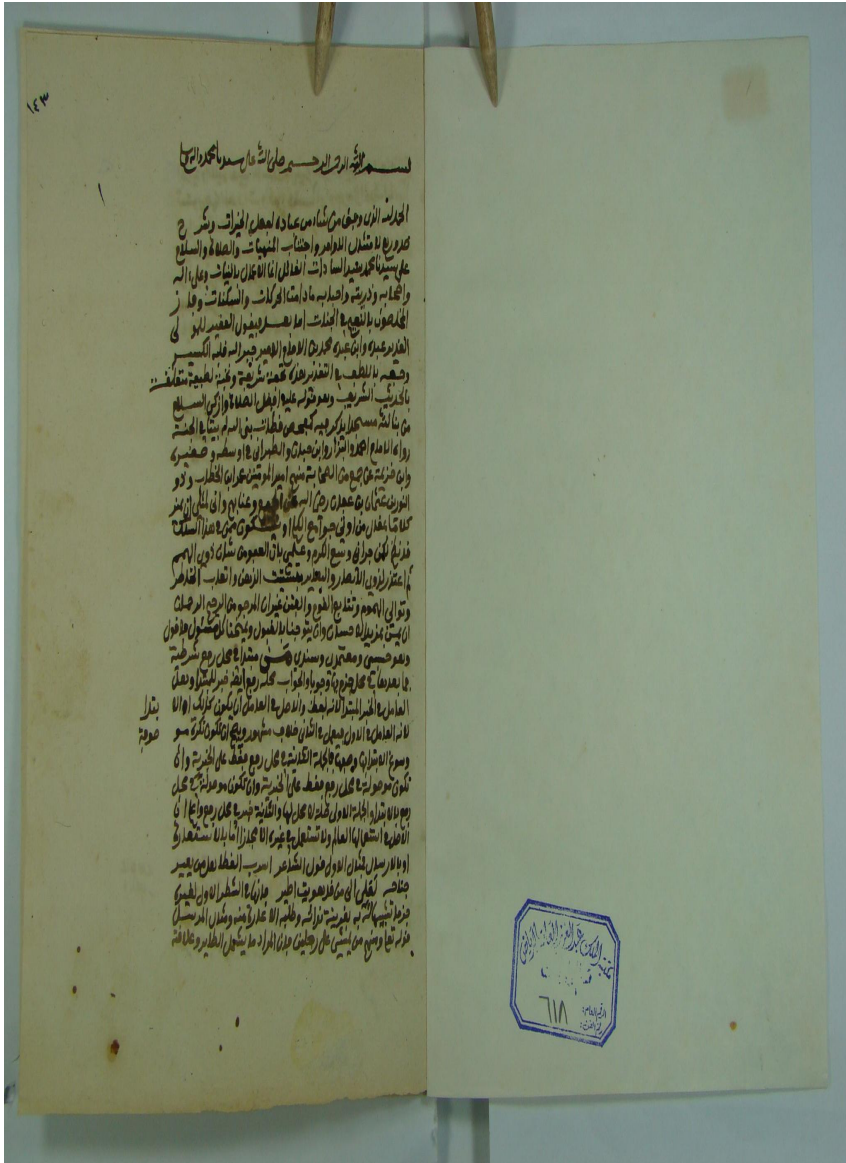
* تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار للجبرتي (٣/ ٣٧٢-٣٧٥).

* فهرس الفهارس للكتاني (١/ ١٣٤-١٣٥).

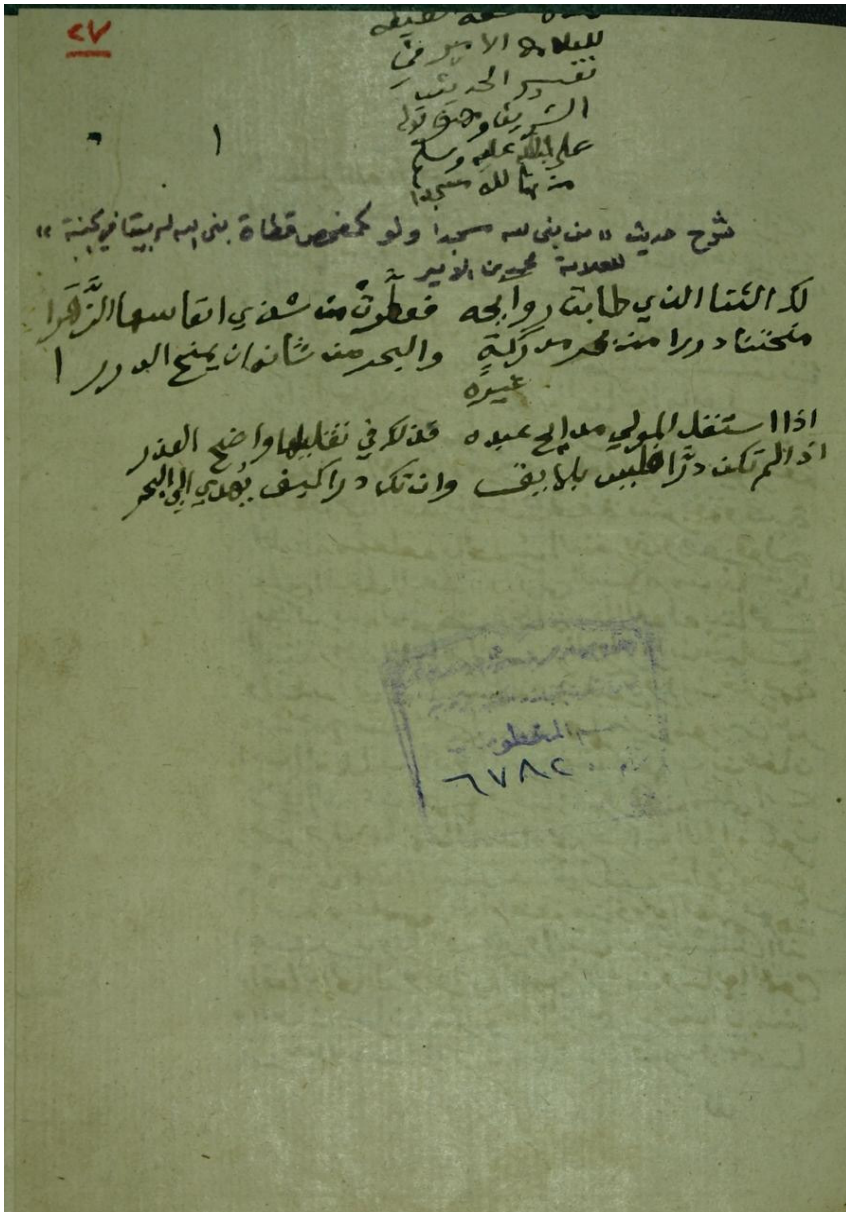
* الأعلام للزركلي (٧/ ٧١).



صورة من النسخة الخطية:



صورة من النسخة الخطية:



شرح حديث
«من بنى لله مسجداً ولو كمفحص
قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة»

تأليف
محمد بن الإمام الأمير المعروف بالسنبائي
المتوفى سنة ١٢٣٢هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقتي

الحمد لله الذي وفق من شاء من عباده لفعل الخيرات، وشرح صدورهم لامثال الأوامر واجتناب المنهيات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد السادات، القائل: «**إنما الأعمال بالنيات**»^(١)، وعلى آله وأصحابه وذريته وأحبابه، ما دامت الحركات والسكنات، وفاز المخلصون بالنعيم في الجنات.

أما بعد:

فيقول الفقير للمولى القدير، عبده وابن عبده، محمد ابن الإمام الأمير، جبر الله قلبه الكسير، وحفه باللطف في التقدير: هذه تحفة شريفة، ونخبة لطيفة، متعلقة بالحديث الشريف، وهو قوله عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام: «**من بنى لله مسجداً، يذكر فيه، كمفحص قطاة، بنى الله له بيتاً في الجنة**» رواه الإمام أحمد^(٢)، والبزار^(٣)، وابن حبان^(٤)،

(١) رواه البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) في مسنده (٢٠/١) و٥٣ رقم ١٢٦ و٣٧٦ من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، بزيادة في أوله، بدون جملة "كمفحص قطاة".

(٣) في مسنده (٣٠٤)، من حديث عمر رضي الله عنه، بدون جملة "كمفحص قطاة" وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.

(٤) في صحيحه (١٦٠٨ و٤٦٢٨) بدون لفظة "كمفحص قطاة" من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيضاً.

والطبراني في أوسطه^(١) وصغيره^(٢)، وابن خزيمة^(٣)، عن جمع من الصحابة، منهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وذو النورين عثمان بن عفان^(٤) رضي الله عن الجميع وعنا بهم^(٥).

وأنتى لمثلي أن يمزج كلاماً بمقال من أوتي جوامع الكلم، أو يكون ممن في هذا السلك قد نظم، لكن حداني وسع الكرم^(٦)، وعلمي بأن العفو من شأن ذوي الهمم، ثم أعتذر لذوي الأبصار والبصائر بتشتيت الذهن وإتاعب خاطر، وتوالي الهموم والمحن^(٧)، وتتابع الغوم والفتن، غير أن المرجو من الرحيم الرحمن أن يمن بمزيد الإحسان، وأن يتوجنا بالقبول، ويمنحنا كل سؤال، فأقول وهو حسبي ومعتمدي وثقتي وسندي.

«من»: مبتدأ في محل رفع شرطية، فما بعدها في محل جزم فيها وجوباً^(٨)، والجواب محله رفع أيضاً خبر للمبتدأ.

(١) برقم (١٨٥٧) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه. وقال: لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا شريك تفرد به إسحاق.

(٢) برقم (١١٠٥) من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وقال: «لم يروه عن بن عيينة إلا مؤمل»، وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٧/٢): (رواه البزار والطبراني في الصغير ورجاله ثقات).

(٣) في صحيحه (١٢٩٢) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٤٥٠)، ومسلم (٥٣٣) من حديثه رضي الله عنه.

(٥) هذه العبارة سؤال الله تعالى أن يرضى عنا بصحبته، وهي نوع من التوسل بالصحابة رضي الله عنهم، وهو من التوسل غير المشروع، وانظر في ذلك كتاب التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

(٦) في: م: الكريم.

(٧) سقط من: ز: والمحن.

(٨) في: م: فعلا وجواباً.

وهل ^(١) العامل في الخبر المبتدأ، لأنه لفظ، والأصل في العامل أن يكون كذلك، أو الابتداء ^(٢)، لأنه العامل في الأول فيعمل في الثاني؟ خلاف مشهور، ويصح أن تكون نكرة موصوفة، وسوغ الابتداء بها وضعها، فالجمله الثانية في محل رفع فقط على الخبرية، وأن تكون موصولة في محل رفع بالابتداء، والجمله الأولى صلة لا محل لها، والثانية خبر في محل رفع.

واعلم أن الأصل في استعمالها العالم، ولا تستعمل في غيره إلا مجازاً، إما بالاستعارة أو بالإرسال، فمثال الأول ^(٣) قول الشاعر ^(٤):

أسرب القَطَا هل من يُعِير جناحه لَعَلِّي إلى مَنْ قد هَويت أُطِيرُ
فإنها في الشطر الأول لغيره جزماً، تشبيهاً له به، بقرينة ندائه وطلبه الإعارة منه، ومثال المرسل قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾ [النور: ٤٥]، فإن المراد ما يشمل الطائر، وعلاقته الجزئية والكلية ^(٥)، تغليباً للإنسان على غيره لشرفه، وهي من الألفاظ التي تستوي فيها المفردات والجموع.

(١) في: ز: وقيل.

(٢) في: ز: وإلا يقدر.

(٣) في: م: قال الأول.

(٤) نسب هذا البيت ضمن بيتين القالي في الأمالي إلى أحمد بن يحيى (الأمالي ١/١٤٠) ونسب إلى مجنون ليلى وإلى العباس بن الأحنف، انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك وكلام محمد محي الدين عبدالحميد عن نسبة هذا البيت (١/١٤٧-١٤٨).

(٥) في: م: الجزمية والعلية.

«بنى»: أي أوجد هذا الحدث، إما مباشرة، أو بواسطة الأمر به، والمعاونة عليه، أو التسبب فيه، بل ربما كانوا أولى من المباشر بالأجر، إذا أخذ أجرته ^(١) في مقابلة عمله، خصوصاً إذا كان من غير أهل القُرب، فلا يكون له الأجر المذكور، ولا يُعد من أهل المفاخر بفعله هذا، بدليل قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٧] ^(٢) الآيات، فإن سبب نزولها كما قال الخازن وغيره ^(٣): إن العباس لما أسر يوم بدر وأغلظ عليه ابن أخيه عليّ القول وغيره، بعدم الإسلام ^(٤) وبقطيعة الرحم، قال له: ما لكم تذكرن المساوي وتنسون المحاسن؟ فقال ^(٥) ﷺ: وهل لكم محاسن؟ قال: نعم، نحن أفضل منكم بعمارة المسجد وحجب الكعبة وسقي الحجاج وفك العاني، فأنزل الله سبحانه رداً لتلك المقالة ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١٧].

أي ما ينبغي لهم أن يعمرؤا مسجد الله: أي يفتخروا بعمارة مسجد الله، وقرئ مساجد، والمراد المسجد الحرام، وإنما جمع نظراً إلى أنه قبله جميع المساجد، كما ذكره

(١) في: م: أجرة.

(٢) أورد البخاري هذه الآية في كتاب الصلاة، باب التعاون في بناء المسجد (١/٦٤٤/ البخاري مع الفتح)، وصدر بها الباب بدون ذكر حديث يتعلق بسبب نزولها.

(٣) ذكره مقاتل ابن حيان في "تفسيره" (٢/٣٩)، وانظر: تفسير الخازن ٢/٣٤١، ونقلها المؤلف هنا بالمعنى.

(٤) هكذا جاءت عبارة المؤلف واستقامتها هي أن تكون بلفظ: وأغلظ عليه علي ابن أخيه وغيره القول بعدم الإسلام.

(٥) في: م: فقال له.

الإمام الخطيب وغيره^(١).

«شاهدين» أي والحال أنهم شاهدون على أنفسهم بالكفر، قولاً، لأنهم لو سئلوا: هل آمنتم برب المسجد سبحانه؟ لقالوا: لا، وفعلاً، لأنهم وضعوا الأصنام عند الكعبة، وسجدوا لها، وعبدوها من دون الله، فكيف يفتخرون بفعلهم، وهذا وضعهم.

﴿أُولَئِكَ حِطَّتْ أَعْمَلُهُمْ﴾ إذ لا عبرة بها مع الكفر، ﴿وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ [التوبة: ١٧] فكيف يفتخرون؛ وهذا مآلهم.

ويصح^(٢) أن المراد لم نأذن لهم سابقاً بعمارة المسجد على لسان رسول من رسلنا، ولم نبخ^(٣) لهم ذلك، فكيف يفتخرون بشيء غير مشروع لهم، ويعتقدون أنهم به أفضل من المؤمنين، هذا كله إن حمل على أن المراد بعمارتهن له بناؤه، ويجوز أن المراد بها شغلهم له، ومكثهم فيه، من قولهم: قرية عامرة، إذا كانت مسكونة.

﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٨] أي إنما الذي يعمر المساجد ويعد من محامده، وله أن يذكر وصفه به تحدثاً بنعمة الله عليه، أو الذي أذن له في هذا الفعل، أو إنما شغل^(٤).

﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ عمارة، لأنه أفرد بالعبادة سبحانه،

(١) أظنه يقصد بالخطيب: الفخر الرازي كما هو العمل عند المفسرين ولأنه نقل عنه في أكثر من موضع، وانظره في تفسير الفخر الرازي (١١/١٦)، وهو قول غالب المفسرين، انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٨٩/٨).

(٢) في: م: ويعني.

(٣) في: م: يتح.

(٤) في: م: يعد شغله.

فهو الذي يُعتد بفعله الذي شرعناه له، لا أنتم.

وَأَمِنْ بِ﴿وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٨] وما أعدّه الله فيه من جزاء المؤمنين بالجنة والكافرين بالنار، ﴿وَلَمْ يَخْشَ﴾ أحداً ﴿إِلَّا اللَّهَ﴾ فيقدم ما فيه رضا الله سبحانه على ما فيه رضا غيره، ولا يبال بأحد سوى مولاه، ومن هذا وصفه يُرجى أن يكون من أهل الخير والفضل، فأمره بحسب ظاهر الحال دائر بين لعل وعسى، فلا ينبغي أن يعتمد على فعل، ويقطع النظر عما سواه، ولذلك أتى بكلمة الإطماع^(١)، وقيل ﴿فَعَسَىٰ أَوْلَىٰ لَكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [التَّوْبَةُ]، وإن كان ما بعد عسى محقق الوقوع في كلام الله تعالى، لكن لا يخفى أن القرآن وارد على أسلوب العرب البلغاء، فلا بد لاختيار التعبير بها من نكتة، ومن تأمل ما قلناه بإنصاف، علم أن الآيات وإن تضمنت مدح المعمر المؤمن ليس القصد منها ابتداء، إلا الرد لمقالتهم^(٢) بتفضيل المشرك المعمر، على المؤمن المجاهد، كما يعلم من سوابق الكلام ولواحقه، ورحم الله امرأً عرف الحق لأهله، وقال به.

والمراد: ما يشمل إصلاحه، وإجراء مرتباته، والمحافظة على ما فيه بقاء عينه، والمواظبة على خدمته اللازمة، ككنسه، وإسراجه، وإتقانه بالبناء، ومنه تبييضه، خصوصاً إن بُني بنحو رماد الحمام^(٣)، لأنه غالباً مخلوط بالنجاسات،

(١) المقصود بكلمة الإطماع هي (عسى).

(٢) في: م: على مقالتهم.

(٣) في: ز: (بنجو كرمان الحمام) ولعل الصواب ما في: ز، والمقصود برمد الحمام هو ما يتبقى من الجمر الذي يسخن به الماء في الحمام.

فيطلب تبييضه ستراً له، وليس نقشه بمطلوب، بل هو منهي عنه لقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا ساء عمل قوم زخرفوا مساجدهم»^(١).

«الله»: أي لوجه الله، لا لرياء ولا سمعة، كما صرح به في رواية، وإن صح أن التقدير لعباد الله أو لعبادة الله، فيشمل ما يبينه الإنسان في بيته مسجداً للصلاة، فإنه تجري عليه أحكام المسجدية، فلا يجوز للجنب المكث فيه، ويجوز الاعتكاف فيه، لكن بشرط أن لا تأخذه^(٢) في أيامه الجمعة، لعدم إقامتها فيه عند مالك، ولا تكفي فيه إن أقيمت، وقال الشافعي بالإجزاء، لأن الشرط عنده فيها البناء، لا المسجد بخصوصه، ومذهب أبي حنيفة لا تجزئ فيه، إن كان في مكان محجور منع الشارع الدخول فيه إلا بإذن، أما إن كان في رحبة^(٣) دور فتجزئ بالأولى من إجزائها فيها، من غير بناء مسجد، فعلم أنه لا يشترط في حصول الأجر إقامة الجمعة خصوصاً، والتشبيه الآتي يقتضي أنه لا تشترط الجماعة أصلاً - كما سيأتي -.

«مسجداً»: أي مكان سجود، وهو مكسور العين، والقياس يقتضي الفتح، كمقعد، والمراد مكان صلاة، من باب تسمية الشيء ببعض أجزائه ما يقع فيه، وإنما لم يقل:

(١) رواه ابن ماجه (٧٤١) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والحديث ضعيف جداً، قال البوصيري: في مصباح الزجاجة: (١/٩٤): هذا إسناد فيه جبارة بن المغلس، وقد اتهم.

(٢) لعلها: تدركه.

(٣) في: م: رقبة.

مركع أو نحوه، لأن السجود أفضل أفعال الصلاة، لظهور التواضع فيه من كل أحد، لوضعه وجهه على الأرض، وهو أبهى عضو فيه، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»^(١)، وما فيه زيادة من^(٢) القرب أفضل من غيره، وقال كثير: بتفضيل القيام عليه، لقولهم في حديث تهجده عليه السلام: «قام حتى تورمت قدماه»^(٣)، «وما زاد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة أو ثلاثة عشر ركعة»^(٤) على اختلاف الروايات، فلو كان السجود أفضل منه لأكثر منه عليه السلام، وزاد في الركعات لذلك.

وأجاب الأول بأنه إنما قلل الركعات رافة بأمته، ليخفف عليهم متابعتها في الجملة، وإطالة القيام منه عليه الصلاة والسلام للحرص على امتثال قوله تعالى: ﴿قُرْ أَلَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٥) [المزمل].

استدل الثاني بقوله عليه الصلاة والسلام: «أحب الصلاة إلى الله طول القنوت»^(٥).

- (١) رواه مسلم (٤٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
- (٢) سقط من: م: من.
- (٣) رواه البخاري (٤٨٣)، ومسلم (٢٨١٩) من حديث المغيرة رضي الله عنه.
- (٤) لم أقف عليه بزيادة لفظة: «أو ثلاثة عشرة»، والحديث متفق عليه، رواه البخاري (١١٤٧ و٢٠١٣ و٣٥٦٩)، ومسلم (٧٣٨) من حديث عائشة رضي الله عنها بدونها.
- (٥) لم أقف عليه بهذا اللفظ إلا من قول الحسن، ذكره أبو يوسف في كتابه "الآثار" (ص ٥٠ برقم ٢٥٥)، والحديث عند مسلم (٧٥٦) من حديث جابر رضي الله عنه بلفظ: «أفضل الصلاة طول القنوت».

أجاب الأول: بأن القنوت كما يطلق على القيام يطلق على الخشوع ومنه ^(١) ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة] أي خاشعين، والمراد بالطول الكثرة. وبالجمله فالمسألة خلافية، والله در بعض الأدباء حيث قال ^(٢):

كأن الدهر في خفض الأعالي وفي رفع الأسافلة اللئام
فقيه صح في فتياه قول بتفضيل السجود على القيام
«يذكر فيه»: أي يصلى له ^(٣) فيه، فأطلق الذكر وأريد الصلاة، من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل، أو أن المراد به ما يشمله الذكر والصلاة، ومن أعظم أنواعه تعلم العلم، لأنه ذكر لله تعالى بذكر حلاله وحرامه، لكن بأدب وخمل ^(٤)، ولا يرفع الصوت فيه، لما ورد عنه عليه الصلاة والسلام أنه نهى عن ذلك ^(٥).

ومما ينبغي تركه ما يقع كثيراً من التحدث في أمر الدنيا في المسجد، لأنه بيت الله، وإنما بني للعبادة، خصوصاً إذا

(١) في: م: ومعنى.

(٢) ذكره الصاوي في بلغة السالك لأقرب المسالك (١/٢٧٣).

(٣) سقط من: ز: له.

(٤) يعني وخمول، وفي: م: وحلم.

(٥) مما صح في النهي عن رفع الصوت في المسجد ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: اعتكف رسول الله ﷺ في المسجد فسمعهم يجهرون بالقرآن، فكشف الستر وقال: «ألا إن كلكم مناج ربّه، فلا يؤذّن بعضهم بعضاً، ولا يرفع بعضهم في القراءة» أو قال: «في الصلاة» رواه أبو داود، في سننه كتاب التطوع، باب رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل، برقم (١٣٣٢)، ورواه أحمد بنحوه في المسند (٢/٦٧)، عن ابن عمر رضي الله عنه وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (١/١٤٧).

كان في غيبة أو غيرها من المحرمات، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ومن المنهي عنه أيضاً: إدخال الصبيان غير المميزين المسجد، لقوله عليه الصلاة والسلام: «**جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم**»^(١) لأن في إدخالهم تقديراً للمسجد أو تعيئاً.

ومن المنهي عنه أيضاً: تعليم الأولاد القرآن فيه، لأنه ربما استدعى رفع الصوت منهم، أو من معلمهم، وكذلك النوم فيه^(٢) أو الأكل، بل نهى أيضاً عن التصديق فيه، اللهم إلا أن يضطر، والإنسان على نفسه بصير، ولو ألقى معاذيره.

«كمفحص قطاة»: الكاف حرف تشبيه، أو اسم بمعنى

(١) رواه ابن ماجه (٧٥٠) من طريق الْحَارِثِ بْنِ نَبْهَانَ، حَدَّثَنَا عُثْبَةُ بْنُ يَقْظَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قال البوصيري في كتابه "مصابيح الزجاجة" (٩٥/١): (هذا إسناد ضعيف، أبو سعيد هو: محمد بن سعيد الصواب، قال أحمد: عمداً كان يضع الحديث، وقال البخاري: تركوه، وقال النسائي: كذاب، قلت: والحرث بن نبهان ضعيف)، ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/١٠٣)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٣٢/٨) رقم ٧٦٠١ من طريق العلاء بن كثير، عن مكحول، عن أبي الدرداء، وعن وائلة، وعن أبي أمية، عن النبي ﷺ. قال البيهقي: العلاء بن كثير هذا شامي منكر الحديث. وقيل: عن مكحول، عن يحيى ابن العلاء، عن معاذ مرفوعاً، وليس بصحيح. اهـ. وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٢٦/٢): (رواه الطبراني في "الكبير" وفيه العلاء بن كثير اللثي الشامي وهو ضعيف. وعن مكحول رفعه إلى معاذ بن جبل، ورفع معاذ إلى النبي ﷺ... رواه الطبراني في "الكبير" ومكحول لم يسمع من معاذ).

(٢) هذا الكلام فيه نظر، لما رواه البخاري (٤٤٠)، ومسلم (٢٤٧٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان ينام، وهو شاب أعزب لا أهل له، في مسجد النبي ﷺ. وقد بوب عليه البخاري بقوله: باب: نوم الرجال في المسجد.

مثل ، والمفحص بميم ثم فاء ثم حاء وصاد مهملتين مفتوح الميم والحاء بوزن مفعل ^(١) ، المكان يتخذه الطير لبيضه ، يستره فيه ، ثم هو مبالغة في الصغر ، بدليل أن في رواية : «أو أصغر منه» نظير المبالغة في الكثرة في قوله تعالى : ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة : ٨٠] ، ﴿أَتَجِيعُ الْبَصَرَ كَرَيْنٍ﴾ [الملك : ٤] ^(٢) وليس المراد التحديد.

«بنى الله له» ^(٣) : أي أوجد بأمر كُن ، أو أمر الملائكة أن تبني له ، ثم الجملة في محل جزم جواب الشرط ، ورفع على الخبرية - كما تقدم ..

إن قلت : إن هذا يقتضي أن بعض الجنة ليس موجوداً الآن فينا في اعتقاد أهل السنة أنها موجودة مخلوقة بدليل ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة : ٣٥] وغيرها من الآيات ، قلنا : لا منافاة ؛ لأن معنى وجودها أنها تامة الظاهر ، كمدينة صورت ^(٤) وظهرت قصورها غير أن في داخلها فضاء عظيماً معداً لما يحدث فيه من الغرف والقصور ، جزاء للمؤمنين على أعمالهم المقبولة ، كما ذكر ذلك الإمام ابن العربي ^(٥) .

أو نقول معنى بناه ^(٦) : عينه له عند الملائكة وأظهر

(١) في : م : مفصّد.

(٢) وردت في الأصل (فارجع).

(٣) سقط من : م : له.

(٤) في : م : سورت.

(٥) لم أجده في كتابي ابن العربي المالكي : عارضة الأحوذى شرح جامع الترمذي ولا في أحكام القرآن ، لأنه هو الذي يظهر من نسبة الكلام إليه أنه ابن العربي المالكي لا محيي الدين ابن عربي.

(٦) في : م : بنى.

اختصاصه به، بكتابة اسمه على بابه - مثلاً - بعد أن كان يمكن أن يكون لغيره من المؤمنين العاملين مثل عمله.

«له بيتاً»: أي عظيمًا، فالتنوين للتعظيم، إذ العظيم لا يصدر عنه إلا ما بلغ الغاية في العظم، ولا يقال إنه يتبع المسجد كبراً وصغراً، لأننا نقول ورد في رواية أخرى زيادة: «أوسع منه»^(١) «وأفضل»^(٢). كما ورد أنه من در

(١) روي هذا الحديث من حديث ابن عمرو، وأبي أمامة، وأسماء بنت يزيد رضي الله عنها. أما حديث ابن عمرو: فأخرجه أحمد في "مسنده" (٢٢١/٢ رقم ٧٠٥٦) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عنه، وإسناده ضعيف، فيه الحجاج بن أرطاة، كثير الخطأ والتدليس، وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٢/٧)، وقال: (رواه أحمد، وفيه الحجاج بن أرطاة، وهو متكلم فيه)، وأما حديث أبي أمامة: فأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢/٢٢٥ رقم ٧٨٨٩) من حديثه رضي الله عنه. وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٨/٢)، وقال: "رواه الطبراني في الكبير، وفيه علي بن يزيد، وهو ضعيف"، وأما حديث أسماء بنت يزيد: فأخرجه أحمد في "مسنده" (٦/٤٦١ رقم ٢٧٦١٢) من طريق سويد بن عمرو، وأخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٥٥٤)، والعقيلي في "الضعفاء" (١٢٦/٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/١٨٥ رقم ٤٦٨)، وفي "الأوسط" (٨٤٥٤) من طريق موسى بن إسماعيل كلاهما (سويد بن عمرو وموسى بن إسماعيل) عن أبان بن يزيد العطار، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمود بن عمرو، عن أسماء بنت يزيد، أن رسول الله ﷺ قال: «من بنى لله مسجداً؛ فإن الله يبني له بيتاً أوسع منه في الجنة»، وإسناده ضعيف لجهالة حال محمد بن عمرو وهو ابن يزيد بن السكن؛ فلم يذكروا في الرواة عنه سوى اثنين، وكما أنه لم يؤثر توثيقه من غير ابن حبان، وجهله ابن القطان والذهبي في الميزان، وأخرجه العقيلي في المصدر والموضع السابقين من طريق أبي سلمة موسى بن إسماعيل، عن أبان بن يزيد، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمود بن عمرو، عن أبي هريرة نحوه موقوفاً، ثم قال العقيلي: وهذا أولى.

(٢) أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٧١/٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/٨٨ رقم ٢١٣)، وابن عدي في "الكامل" (٢/٣٢٤) من طريق الهيثم بن خارجة، عن الحسن بن يحيى الخشني، =

وياقوت^(١).

«في الجنة»: هي في اللغة البستان من الاجتنان، أي الاستتار، لسترها من فيها، ومنه الجنين لستره في بطن أمه، والجنون للداء المعلوم، لستره العقل.

وفي الاصطلاح اسم للدار المعدة للجزاء يوم القيامة، وهي سبع، كما قال ابن عباس: جنة الفردوس، وجنة عدن، وجنة النعيم^(٢)، ودار الخلد، وجنة المأوي، ودار السلام، وعليون، كذا في الخازن وغيره^(٣)، وفي كل مراتب ودرجات متفاوتة بتفاوت الأعمال والعمال.

ثم رأيت في شرح^(٤) الشيخ عبد السلام على جوهرة

= عن بشر بن حيان، عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، به، وأخرجه ابن أبي عاصم في "الأحاد والمثاني" (٩٢٠)، والطبراني في المصدر والموضع السابقين، وابن عدي أيضاً في المصدر والموضع السابقين من طريقين عن الحسن بن يحيى، به، قال ابن عدي: ولا أعلم يروي هذا الحديث بهذا الإسناد غير الحسن بن يحيى الخشني، وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٧/٢) وقال: رواه أحمد والطبراني في "الكبير"، وفيه الحسن بن يحيى الخشني، ضعفه الدار قطني، وابن معين في رواية، ووثقه في رواية، ووثقه دحيم وأبو حاتم.

(١) في: ز: وياقوتة، وهذا اللفظ أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (١٢٦/٢) حدثنا إبراهيم بن محمد؛ قال حدثنا سعيد بن سليمان؛ قال حدثنا سليمان بن داود اليمامي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من بنى لله بيتاً يعبد فيه من مال حلال بنى الله له بيتاً في الجنة من در وياقوت»، وإسناده ضعيف؛ لحال سليمان بن داود اليمامي. قال العقيلي: سليمان بن داود اليمامي، عن يحيى بن أبي كثير، حدثني آدم بن موسى؛ قال سمعت البخاري يقول: سليمان بن داود اليمامي، عن يحيى بن أبي كثير، منكر الحديث.

(٢) في: ز: نعيم.

(٣) ذكره أبو السعود في "تفسيره" (٦٩/١)، ولم أجده في تفسير الخازن في مظانه.

(٤) كلمة: شرح، ليست في النسخ وزدتها لتوضيح الكلام.

والده: أن هذه الأسماء والصفات جارية على الجميع، لتحقيق^(١) جميع المعاني في كل واحدة، إذ يجري^(٢) على الجميع أنها جنة عدن، أي إقامة، لمقام المؤمنين فيها، ودار خلود وسلام لخلودهم وسلامتهم، وهكذا، ومن تأمل سياق القرآن علم بصحة هذا الإطلاق، فإن وجد نص صريح بالتخصيص التزم.

ويقال: علة التسمية لا تقتضي التسمية، وفيه أيضاً: أن أعلى الجنات الفردوس، وأن سقفها عرش الرحمن^(٣)، وأبدل عليين بجنة الجلال، وقد روي أن عليين أعلى الفردوس^(٤)، وأن الوسيلة أعلى منزلة فيه مختصة به عليه الصلاة والسلام^(٥).

وقال الإمام الرازي^(٦): إن عدد^(٧) الجنان أربع لما في سورة الرحمن ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرَّحْمَنِ] أي خاف

(١) في: ز: بتحقيق.

(٢) في: ز: يصرف.

(٣) جاء هذا في حديث أخرجه البخاري في صحيحه (٢٧٩٠ و ٧٤٢٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) لم أقف على أثر صحيح مرفوع إلى النبي ﷺ في هذا، ولكن أورد الطبري في "تفسيره" عند تفسيره للآية (١٨-١٩) من سورة المطففين أثراً عن كل من أسامة بن زيد عن أبيه، وعن ابن عباس في سؤاله كعباً عن ذلك وقتادة تفيد بأن عليين في السماء السابعة، وأورد القرطبي في "تفسيره" عند تفسيره للآية (١٨-١٩) من سورة المطففين حديثاً رفعه البراء بن عازب إلى النبي ﷺ من غير إسناد يفيد بأن عليين في السماء السابعة.

(٥) أخرجه مسلم (٣٨٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٦) في "تفسيره" (٢٠٥/٢٩).

(٧) في: ز: عدة.

عذابه فأمن به ولم يشرك، ثم في الآية الأخرى: ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ [الرَّحْمَنِ]، قال: فهذه أربعة فقط، لكن الذي في الترغيب والترهيب^(١) إن الجنان الأربع لبعض المؤمنين، على باب كل قصر، كما هو صريح لفظ حديث كبير ساقه في صفة الجنة، فبه لا يتم استدلال الفخر بآيات الرحمن.

وأبواب الجنة ثمانية: باب الصلاة، باب الزكاة، باب الصيام - ويقال له باب الريان -، باب الحج، باب الجهاد، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، باب بر الوالدين، الثامن الذي يدخل منه السبعون ألفاً ومن معهم.

وقد ورد في صفة الباب أن وسعه مسيرة أربعين عاماً^(٢)، وأنه تزدهم فيه مناكب الداخلين، وأنه مصمخ بالذهب.

والحكمة في كون أبوابها ثمانية، وهي سبعة: أن الجوارح التي يتأتى بها اكتساب الخيرات سبعة، وهي العين والأذن واللسان واليد والرجل^(٣) والبطن والفرج، فناسب أن

(١) وقال عقبه: رواه ابن أبي الدنيا وأبو نعيم هكذا معضلاً ورفع منكر، والله أعلم.

(٢) في: ز: أربعمائة عام، لكن الحديث ورد بلفظ أربعين عاماً كما أخرجه أحمد (٢٩/٣ رقم ١١٢٣٩)، وعبد بن حميد (٩٢٦)، وأبو يعلى (١٢٧٥) حدثنا الحسن، حدثنا ابن لهيعة، حدثنا دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ما بين مصراعين في الجنة كمسيرة أربعين سنة»، وأخرجه أبو نعيم في "صفة الجنة" (١٧٧)، والبيهقي في "البعث والنشور" (٢٦١) من طريق قتيبة بن سعيد، عن ابن لهيعة، به.

(٣) سقط من: ز: والرجل.

تكون سبعة موافقة لها^(١) في العدد، ولما كان لا يعتد بالفعل الصادر من تلك الجوارح إلا بنية القربة وإخلاصه لله ﷻ، ومحلها القلب، زادت الأبواب ثامناً، في مقابله.

ودرجاتها كثيرة، قيل بعدد آيات القرآن وحروفه، وأنه يقال للقارئ له أقرأ وارق^(٢)، ولما كان في الدرج رقي، وفيه الفرح والسرور، سميت به^(٣) منازل الجنة، وفي الدرك بمعنى الضمان مشقة^(٤)، سميت به منازل النار، لما فيها من الأمور الشاقة.

وهي أيضاً^(٥) سبعة: جهنم وهي الأولى، وبها تعذب عصاة المؤمنين، ثم يخرجون ويخلد فيها من أراد الله له ذلك، كالمرتد منها، وغيره مما يعلمه الله سبحانه، ولا تخلو من معذب أبداً، وأما ما نقل عن ابن العربي^(٦) أو الجيلي^(٧) من خرابها، ونبات شجر الجرجير فيها، وتصفيق أبوابها^(٨)، فمدسوس على من نقل عنه، وعلى فرض صحته، فمحمول

(١) في: م: الجنان موافقة لما في العدد.

(٢) روى أبو داود (١٤٦٤)، والترمذي (٢٩١٤) حديث عبد الله بن عمرو روى بهذا المعنى.

(٣) سقط من: ز: به.

(٤) في: م: بمعنى المشقة.

(٥) سقط من: ز: أيضاً.

(٦) يقصد محيي الدين ابن عربي الحاتمي الفيلسوف، لا ابن العربي المالكي المعافري، كما نص على ذلك ابن عجيبة في تفسيره (٥/٢٧٠).

(٧) في: م: ابن العربي والجلي.

(٨) انظر: تفسير البحر المديد لابن عجيبة الفاسي (٥/٢٧٠) فقد أشار لهذا النقل عنها وكذبه، وهناك حديث أخرجه الحارث بن أبي أمامة في مسنده من طريق الحسن عن عمرو رفعه: "إن جهنم تخلو حتى ينبت فيها الجرجير"، فهو منقطع.

على مكان العصاة منها، كما أفاد ذلك الشعراني رحمه الله.
 الثانية: (لظى) للنصارى كما في الخطيب المفسر^(١)، أو
 لليهود كما ذكره حجة العصر العلامة العدوي في بعض
 حواشيه.

الثالثة: الحطمة لليهود أو النصارى على الطريقتين
 المتقدمتين^(٢).

الرابعة: السعير، للصابئين.

الخامسة: سقر للمجوس.

السادسة: الجحيم لعبدة الأصنام.

السابعة: الهاوية لأهل النفاق^(٣).

والحكمة في كونها سبعة أن المعذب بها سبع فرق،
 وقيل: لأن الأعضاء التي تكتسب بها السيئات سبعة هي
 المتقدمة، ولما لم تكن النية لا نظر لها في المعاصي لم تكن
 ثمانية أبواب.

وقد^(٤) نظم حضرة أستاذنا - أطال الله بقاءه -
 طبقاتها^(٥)، تابعاً طريقة شيخه نور الدين العدوي رضي الله

(١) انظر: تفسير الرازي (مفاتيح الغيب) (١٤٥/١٩).

(٢) يعني الخلاف بين قول الرازي وقول العدوي.

(٣) تسمية أبواب جهنم هو قول ابن جريج نسبة له غالب المفسرين، وأسنده
 إليه ابن جرير في تفسيره (٧٤/١٤)، وتخصيص كل باب بقوم هو قول
 الضحاك ذكره ابن عادل في اللباب في علوم الكتاب (٤٦١/١١)، وذكر
 القولين الرازي في مفاتيح الغيب، ومنه نقل المؤلف (١٤٦/١٩).

(٤) في: م: ومن.

(٥) في: م: لطبقاتها.

عن الجميع بقوله ^(١):

جهنم للعاصي لظى ليهودها وحطمة دار للنصارى أولي الغم ^(٢)
سعير عذاب الصابئين ودارهم مجوس لها سقر جحيم لذي صنم
وهاوية دار للنفاق وقيتها وأسأل رب العرش أمناً من النقم
وفي تخصيص كل طبقة منها باسم وطائفة ما تقدم في
مبحث ^(٣) أسماء طبقات الجنة، والله أعلم.

تنبيه:

محل كون ما ذكر في الحديث جزاء للباني للمسجد: إذا
كان من مال حلال، وأن يكون في أرض غير مغصوبة له،
وإلا فلا أجر له، بل عليه وزر، ويطوق به من سبع أرضين
يوم القيامة، كما ورد في الحديث الشريف ^(٤)، ولرب الأرض
المغصوبة القيام بحقه، ونقض المسجد، لأن مسجديته لم
تنعقد، فلا تصح فيه الجمعة إلا إن أمضى ما فعله الغاصب
رب الأرض ^(٥)، فتصح فيها بعد الإمضاء، فلا تجزئ السابقة
عليه، وأما غير الجمعة فيصح، وإن حرم ابتداء، كما قالوه
فيما إذا لبس حريراً وصلى، وقيل: بعد الصحة، نظراً لأن
الأصل في المنهي عنه الفساد، والله لطيف بالعباد.

(١) ذكر هذا النظم غير واحد منسوباً للأمير على اختلاف في بعض كلماتها،
والمؤلف هنا هو أقدم من نسبه لقائله.

(٢) في: م: القسم.

(٣) سقط من: م: مبحث.

(٤) رواه البخاري (٢٤٥٣ و ٣١٩٥)، ومسلم (١٦١٢) من حديث عائشة رضي الله عنها،
والبخاري أيضاً (٢٤٥٢)، ومسلم (١٦١٠) من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه.

(٥) صواب العبارة إن أمضى رب الأرض ما فعله الغاصب.

خاتمة خير: رزقنا الله حسننها

كما ورد التبشير للباني في هذا الحديث، ورد التحذير من التخريب، ومنه تعطيل جهاته، وعدم الاستقامة في صرف ريعه في مخرجاته، والتهاون بحرمة، حتى يؤدي إلى تهدمه واندراسه، في أحاديث كثيرة، وفي القرآن العظيم، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهِ أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٤] نزلت - كما قال ابن العربي ^(١) - فيمن خرب المساجد، أو منع منها عموماً، وتفسير: ﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤] والله أعلم بمراده: ما حملهم على دخول المساجد، وأوجد لهم هذا الوصف إلا رياء وخوفاً من الناس المؤمنين، وإضرارهم لهم، قال: وهذه أمانة لهم مطردة فيهم، فهم والمنافقون سواء، وما ذكره حسن، وقال ^(٢) بعض المفسرين: إن الآية نزلت في أهل الروم الذين خربوا بيت المقدس، أو في كفار قريش لما صدوه عليه الصلاة والسلام عن المسجد الحرام عام الحديبية ^(٣) لما تقرر.

واشتهر أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، خصوصاً والتخصيص إنما يظهر على قراءة الأفراد.

(١) انظر: "أحكام القرآن" له عند ذكره لأحكام الآية (١١٤) من سورة البقرة.

(٢) في: م: وإن قال.

(٣) انظر: المصدر السابق أيضاً.

وكفى بالقرآن شاهداً وزاجراً، والحمد لله أولاً وآخراً.
تم ما جرى به القلم، وإن كان كالعدم، في الليلة
التاسعة عشر من جمادى الآخرة الموافق صبيحتها يوم
الجمعة سنة ١٢١٥^(١) خمسة عشر بعد المائتين والألف من
هجرة من له العز والشرف ﷺ.

تمت على يد كاتبها لنفسه الفقير محمد السبكي
الدلجموني غفر له

آمين،



(١) في: ز: عام ١٢١٥

صلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم، تم
نقلها بحمد الله صبيحة يوم الخميس من شهر رمضان من سنة ألف
ومائتين وواحد وثلاثين من الهجرة النبوية على صاحبها أشرف صلاة وأتم
تحية وعلى آل والصحب وتابعيهم إلى يوم الدين.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة التحقيق:	٥
الرسالة الأولى	
شرح العلامة العدوي	
لحديث: «من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة»	
تأليف: علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي	
دراسة عن الكتاب والرأي حوله:	٢١-١٣
شرح العلامة العدوي لحديث: «من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة»: ...	٥٦-٢٤
الرسالة الثانية	
البشرى بعظيم المنة	
في حديث: «من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة»	
تأليف: محمد بن علي عبد اللطيف المالكي الطحلاوي	
دراسة عن الكتاب والرأي حوله:	٦٦-٥٩
البشرى بعظيم المنة في حديث: «من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة»: ...	١١٦-٦٩
الرسالة الثالثة	
شرح حديث «من بنى لله مسجداً ولو كمفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة»	
تأليف: محمد بن الإمام الأمير المعروف بالسنبائي	
دراسة عن الكتاب والرأي حوله:	١٢٦-١١٩
شرح حديث «من بنى لله مسجداً ولو كمفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة»: ...	١٤٨-١٢٩
فهرس الموضوعات:	١٤٩